www.kassiounpaper.com

786

الاحد 27 تشرين الثاني 2016

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

www.kassiounpaper.com

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

[12]
توقف التوليد: «لعدم الحاجة»!!

الافتتاحية

تَركة إدارة أم تَركة أزمة؟

يبدو أن التوتر والتوتير الأمريكيين، في الداخل والخارج الأمريكي على حد سواء، سيصلان إلى ذرا نوعية جديدة خلال الفترة الفاصلة بين إدارتين في البيت الأبيض، ومردّ ذلك بالمعنى المباشر، هو المحاولات الواضحة من الإدارة المنتهية ولايتها توريث الإدارة الجديدة سياساتها القائمة إلى الآن، كاملة، وتكبيلها مسبقاً بتَرِكَتها، دون زيادة أو نقصان، إلا بما تمليه التطورات اللاحقة ذاتها.

نقاط التوتير الرئيسية التي تحاول إدارة أوباما، ومن خلفها، إبقاءها تتلخص مفصلياً في مسألتين، أولاهما: علاقة الولايات المتحدة بروسيا، وثانيهما: علاقة أوربا بروسيا.

أمريكياً: تحاول «إدارة أوباما» بأقصى ما تستطيعه الإبقاء على بؤر التوتر العالمية، بما فيها مع موسكو، مفتوحة ومشتعلة وقابلة للتوسع والانتشار إلى أطول فترة ممكنة، استكمالاً للنهج القائم وتثبيتاً له مع الإدارة اللاحقة، بالتوازي مع مفاقمة ملفات تهدد الإدارة الجديدة بعدم إمكانية استمرارها، من خلال طرح قضايا غير مسبوقة، مثل: «حجم الانقسام الداخلي الأمريكي» و«القدرة على الحفاظ على وحدة الولايات المتحدة» و«الانتقال السلس للسلطة فيها»، و«انفصال كاليفورنيا». وإذا كان من المبكر معرفة ما الذي ستفعله الإدارة الجديدة بالملفات الداخلية، فما يمكن استنتاجه اليوم بخصوص بؤر التوتر الدولية هو أن الرئيس المنتخب قد لا يكون بالضرورة ضد نهج «سلفه» بخصوصها بنيوياً وجوهرياً، ولكنه في إطار التناقض مع روسيا، وإدارته لهذا الصراع بطريقة أخرى، سيعمل على تقليص بؤر التوتر، وربما إطفاء بعضها، آخذاً بعين الاعتبار ضرورات الانسحاب الأمريكي العسكري المباشر من مناطق العالم المختلفة، نتيجة لتضخم فاتورة الحروب والمصاريف العسكرية الأمريكية الخارجية بانعكاساتها المالية والاقتصادية والتنموية الداخلية السلبية، ودائماً على خلفية الأزمة الرأسمالية المتفاقمة، وتحديداً في عقر دارها الأمريكي. فإذا كان ترامب بصدد التخلص من تلك الفاتورة وتبعاتها، فسيكون عليه التخلص من السياسات الخارجية التي يستدعيها منطق الحروب والعسكرة، تجاه دول العالم، بما فيها روسيا.

أوربياً: تحاول «إدارة أوباما» الحفاظ على الحلفاء الذين ينفذون السياسات الأمريكية بولاء خالص، بما يحافظ على «الاشتباك الأوربي» مع موسكو، وبما يكبل الإدارة الأمريكية اللاحقة بواقع هذا الاشتباك وتداعياته مسبقاً، وتحديداً عبر استخدام حكومات شرق أوربا، التي أصبحت منذ تسعينات القرن الماضي مُؤتمرةً على نحو مباشر من واشنطن. ويترافق ذلك مع محاولات تكريس «رُهاب روسيا» بطريقة تثير السخرية: فواشنطن والناتو يتمددان باتجاه روسيا، ويصوران ردود أفعالها بأنها «أعمال عدوانية» ينبغي مواجهتها..!

غير أن المفارقة تكمن في أن الأمور، على الأرض، في أوربا ذاتها تسير في اتجاه مغاير. فالحكومات والإدارات الأوربية الموالية لواشنطن مهددة بالسقوط، تحت تأثير الأزمة الرأسمالية المتفاقمة، والنتائج العملية في الداخل الأوربي لسياسات هذه الإدارات، مقابل تبلور حقيقة المصالح الأوربية العميقة التي تتلاقى مع المشروع الأوراسي، موضوعياً.

ويضاف إلى ذلك بالمعنى العميق، الحقيقة التي تواجه الإدارتين الأمريكيتين، الحالية والجديدة، وأية إدارة لاحقة على المدى المنظور، وهي: أن سياسات الهيمنة العسكرية نشأت أساساً لتخديم الهيمنة الاقتصادية. ولكن إذا كانت وقائع اليوم تقول أن هذه الأخيرة لم تعد متاحة، فستستمر الأولى بالتحول إلى المحدودية وانسداد الأفق.

ومع انغلاق الأبواب تباعاً، يصبح المخرج الوحيد، مرحلياً، أمام أية إدارة أمريكية هو الانكفاء والتراجع النسبي المطرد، والتماهي مع ميزان القوى العالمي المتجلي حالياً، بما يتناسب والحجم الأمريكي الحقيقي وليس المضخم. وهذا يستدعي ضمناً إطفاء بؤر التوتر، بما فيها المأساة السورية، على اعتبار أن أزمة واشنطن الحقيقية هي ليست سياسات «إرادوية» يراد تورثيها، بمقدار ماهي عجوزات عن التعامل مع المفرزات الموضوعية للأزمة الرأسمالية الشاملة.

ملف «سورية 2016»

الإرادة الشعبية لا راد لها!

05

شؤون محلية

حرائق واسعة.. والسبب: «ضعاف النفوس»..!

07

شؤون اقتصادية

30% وسطي رفع الأسعار الرسمية للأعلاف

14

شؤون عربية ودولية

«Calexit» وأزمة العالم القديم

19

حرفيو دمشق .. السندان واحد وأكثر من مطرقة

رفع عينيه عن قطعة الخشب الصماء وقد أضحت في ثوان بين يديه غابة ساحرة من الألوان، أفلت الفرشاة من بين يديه ونهض يحضر إبريق الشاي بعد أن غطت رائحته الزكية على روائح الأصبغة وعبق الأخشاب، يبدو أن الوقت قد حان لسماع الحكاية، الحكاية المتشابكة كتلك الخطوط الساحرة..

■ ريما الأحمد

قصتنا اليوم عن فن العجمي أو الزخرفة النباتية على الخشب، الفن الدمشقي المرتبط بتراثنا على الدوام، انتقلت الورش إلى الريف مع التوسع العمراني، وأمست غوطة دمشق الخيار الأمثل، أجرة رخيصة والكثير الكثير من ورشات النجارة والطلاء مع توافر الخشب مادة أساسية لنشاط تلك الصناعات الفريدة، وخاصة بين زملكا وعربين وجسرين، كان الشباب عصب تلك الصناعة ومحركها، لم يكن دخل تلك المهن مجزياً، فكانت الضحية البكر للفقر المتزايد والتفاوت الكبير بين القدرة على الإنتاج والطلب الشحيح على تلك السلع المميزة، وبدأت تلك المحلات تغلق أبوابها واحدة تلو الأخرى بعد أن ألقت الأحداث الأخيرة أوزارها على ظهور أولئك الصناع، كانت الورشة تجاور المنزل، وكان رب الأسرة يجد في ذلك العزاء عن قوت اليوم الشحيح، ولم يعد قادراً على دفع المزيد إن أراد الانتقال إلى العاصمة وفتح ورشة له هناك، كان لابد له من أن يختار: إيجار المنزل أم إيجار الورشة، وكان الخيار واضحاً.

فنان الأعمال النادرة

وجد البعض منهم منفذاً آخر، ما زالت الطلبات تتوارد من خارج البلاد، وبالإمكان صناعة بعض التحف المميزة وتصديرها للخارج عن طريق علاقات خاصة قد تجمعهم بمن يلزم لتسويق تلك البضاعة بالحد الأدنى، وأخذت الزخارف الدمشقية الأصيلة تزين جدران القاعات البيروتية والمجالس الأردنية وصولاً إلى صالات تركيا ودول الخليج التي استفادت من وجود جالية كبيرة من السوريين على أراضيها، أخذت تلك الشبكة بالتجذر وأصبحت هناك طرق ثابتة ينقل فيها الفنان السوري نتاج عمله إلى بلدان وجد فيها من يقدر فيها عمله ويدفع له ما يستحق وأكثر لقاء هذه الأعمال النادرة.

انكسار الثقة

لكن الحظ لم يبتسم كثيراً لهم وعاود إرسال صفعة أخرى، ساهمت الأحداث الأخيرة على قطع معظم تلك الخطوط البرية مع دول الجوار، وأصبح الشحن البحري رئة الاستيراد والتصدير المتهالكة، لا مساعدات ولا تسهيلات ساهمت في إنعاش خطوط الإنتاج الخارجي تلك، وانكسرت الثقة الهشة بين المنتج والمستهلك، تأخير في التسليم وعطالة في التوزيع وفشل في التحصيل، تكاثرت التحديثات ودبت الحيرة في النفوس، وارتفعت أسعار المواد الأولية إلى حد لا يطاق، تلاشت الأخشاب المحلية من السوق وأصبح الخشب المستورد هو الخيار الوحيد، ارتفعت أسعار الأصبغة أيضاً وأصبحت زيادة سعر القطعة أمراً لا مفر منه، حلق الدولار دون أن يستطيع المستهلك الخارجي تفهم ذلك، وساهم السوريون منهم في زيادة الطين بله، إنهم يعرفون تماماً ما يعنيه الفارق الكبير بين الدولار والليرة وتشبثوا بالأسعار القديمة علهم يحققون المزيد من الربح، لم ينظر أي منهم بعين المراعاة لأجور مولدات الكهرباء والنقل المتصاعدة، ووقع صاحب الورشة بين المطرقة والسندان من جديد.

عروض مغرية

والآن، تتدخل بعض الجهات من خارج البلاد، وهي اليوم تقدم لأولئك الصناع المرهقين عروضاً مغرية للغاية، وأصبحت المعاهد والتجمعات الحرفية الدمشقية تقام في العديد من الدول الأوربية التي وجدت في تلك الأيدي العاملة فرصة مربحة للاستفادة من المواد الأولية المتوفرة لديها، أخذت الأصداف الدمشقية مكانها على مختلف الصناعات الألمانية، كما غزت مصانع الزجاج لبنان بأدق تفاصيلها، حتى بحرفييها السوريين، مع العلم بأن عدداً كبيراً من الحرفيين طالبوا وزارتي السياحة والثقافة برصد ميزانية لتعليم تلك الحرف وكانوا مستعدين لتقديم أي نوع من المساعدة مع العلم بتوافر القاعات المخصصة لتعليم هذه الحرف وتوفر المدربين بخبرة عالية من بين هؤلاء الحرفيين الغيارى على أسرار مهنتهم العريقة، ولكن لا حياة لمن تنادي، تكثر الوعود ولا تنفيذ. أصبح الخارج الآن وجهة الحرفيين الأولى، رغم أن بعضهم يُدعى إلى بعض المعارض ولكن لا يكفي بيع لوحة أو اثنتين لمعيشة يوم واحد، كما أن هناك دعوات لمعارض خارجية، ولكن ما من تسهيلات، فأجور النقل والسفر والمعيشة في البلد المستضيف هي على حساب الحرفي وفي النهاية، لا تضاهي قطعته القطعة الأجنبية لأن تكاليفها أعلى بحدود عشرة أضعاف ومع ذلك يتعامل بعض الحرفيين مع المعارض الخارجية على أنها تمثيل لبلادهم في الخارج .

في ظل هذه المعاناة كلها تطالب بعض الجهات الرسمية حرفيي دمشق أن يحافظوا على هذا الميراث الثمين، ولكن ما من تسهيلات من أي نوع لمحاولة الحفاظ على حرف باتت مهددة بالاندثار تماماً ناهيك عن نشرها وتعليمها للأجيال الشابة..

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

بين حانا ومانا.. ضيعونا الأفندية!

منذ بدء الأزمة و مع كل نهار يطالعنا الإعلام بتصريحات صادرة عن هذا المسؤول أو ذاك، يقولون فيها: أن ظروف الأزمة ضاغطة وأن «على الشعب» أن يتحمل، وهم يعنون بالشعب الفقراء منهم لأن «الأغنياء» لا تصيبهم أزماتنا، وليسوا معنيين بها، لهذا فنحن من يتحمل تبعات هذه الحرب والتي منها: رفع الدعم وارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة من سكن وحاجات ضرورية.

كثير من تلك التصريحات ترفع في وجه العمال عندما يطالبون بحقوقهم وخاصةً زيادة أجورهم في المؤتمرات النقابية أو من خلال النقاشات والحوارات التي كثيراً ما تدور بين العمال ويكون محورها الأساسي مستوى معيشتهم المنحدر باستمرار مع ارتفاع الأسعار وعدم تناسب تلك الأجور التي يطالبهم فيها المسؤولون باستمرار الصمود والمزيد من شدّ الأحزمة على البطون إلى حين انتهاء الأزمة بعدها يكون لكل حادث حديث.

إن أساس تلك التصريحات هو: عدم وجود موارد لدى الحكومات المتعاقبة كما يقولون وعدم وجود موارد يعني أن لا تتمكن الحكومات من القيام بدورها الدستوري تجاه الشعب السوري في تأمين متطلباته وحاجاته الضرورية في الأزمات وحالات السلم حيث عانى الشعب وبالأخص الفقراء من الغبن ولحق الضرر بحقوقهم ومستوى معيشتهم فكان الأمر سيّان من حيث النتائج الكارثية التي ابتلي بها شعبنا جراء السياسات الاقتصادية الليبرالية التي سارت عليها الحكومات السابقة واللاحقة كلها، إن كان في أوقات السلم أو الحرب، وفي الأخيرة أكثر!.

إن ضعف الموارد التي بنت الحكومات على أساسها مواقفها في رفع الدعم وزيادة الأسعار يأتي رئيس الحكومة لينسفها ويطيح بها وذلك في المقابلة التي أجريت معه على شاشة التلفزيون السوري حيث قال في معرض حديثه « أن لا مديونية على سورية بعد ست سنوات من الحرب» هذا يعني أن هناك موارد كافية تغطي التكاليف المطلوبة ومن ضمنها احتياجات الشعب الضرورية ومنها أن يستمر الدعم لتلك الاحتياجات دون تحميل أعباء إضافية وخاصة ما يتعلق بالضروريات ومنها: التي قال عنها رئيس الوزارة لن يرفع الدعم عنها بينما واقع الحال يقول عكس ذلك وهذا ما جعلنا نقول كما يقول المثل الشعبي « بين حانا ومانا ضيعتونا يا أفنديه »

متى أصبح البقشيش أجرا؟

يتحركون باستمرار كالمكوك الحائر، لكل منهم اختصاصه المحدد، لا وقت للراحة أو لالتقاط الأنفاس. فطبيعة عملهم تفرض عليهم التجول الدائم بين الطاولات، والتنقل المستمر بين المطبخ والصالة، تمتد ساعات العمل فيظهر التعب الشديد على محياهم ومن خلال مشيتهم، فيخال للمرء بأنهم يحصلون على أجر يقبرون الفقر فيه.

■ هاشم اليعقوبي

توسع القطاع الخاص الخدمي خلال العقدين الأخيرين بشكل كبير وخاصة السياحي منه فانتشرت المطاعم والمقاهي والمنتزهات وشيدت المولات التجارية في المدينة والريف ووجد المستثمرون وأصحاب الأموال ومحدثو الثروة الفرصة المواتية لتنفيذ مشاريعهم الخدمية الجديدة مستفيدين من السياسات الحكومية الاقتصادية الليبرالية التي أعطت الضوء الأخضر لهذه المشاريع ذات الريعية العالية و والأرباح السريعة فزودتها بالأرضية القانونية والمالية وأعطت القروض و « تكارمت » بالتسهيلات فتهافتت رؤوس الأموال وقام كل واحد من هؤلاء بتشييد أو استثمار مشروعه حسب حجمه المالي ونوعية التسهيلات فأصبحت منطقة الجسر الخامس على طريق المطار مثلاً مركزاً كبيراً للمطاعم بمختلف نجماتها وأحجامها من القلاع الكبيرة والمتوسطة وحتى المنتزهات الشعبية وكذلك ارتفعت المولات في العاصمة وريفها ليغدو هذا القطاع الربحي الواسع من أكثر القطاعات ريعا وأكثرها استغلالاً للعمال.

انعدام الخيارات والطريق الإجباري!

يمكن القول بأن الغالبية العظمى من العمال الذين يشتغلون في هذا القطاع هم من سكان الأرياف كون السياسات الاقتصادية الليبرالية المستمرة في البلاد كنهج عام تنعكس بالدرجة الأولى على القطاعات الاقتصادية الحقيقية وأولها تأثراً القطاع الزراعي الذي رفع الدعم الحكومي عنه تدريجياً بالتزامن مع غياب المشاريع التنموية الكبرى مما دفع بالقسم الأكبر من شباب الريف المتعطلين عن العمل وغير المدربين فنياً أو مهنياً للعمل في هذا القطاع كونه لا يحتاج لأكثر من بنطال أسود وقميص ابيض و ظروف معيشية قاسية تجبره على التنازل عن الحقوق وتقديم فروض الطاعة بأجور مخزية وشروط عمل لا ترحم في حين يكدس صاحب العمل في صندوق حسابه رزمات الآلاف بابتسامة سياحية مميزة.

«شايف مو شايف سمعان مو هون»

يعتبر العمل في المطاعم والمقاهي متعباً للغاية من الناحية الجسدية والنفسية فساعات العمل طويلة لا تقل عن 10 ساعات تتصف بتكثيف عال للعمل حيث يحرص أرباب العمل دائماً على التقليل من عدد العمال قدر استطاعتهم فيتحمل العامل الواحد أعباءً إضافية فيبذل جهداً مضاعفاً والمفارقة العجيبة بأن الأجور الممنوحة لهم قليلة جداً مقارنة بأجور قطاعات أخرى فالأجر لا يتجاوز عشرة ألاف ليرة كون رب العمل يحرص على تغطية نفقات الأجور من البقشيش الذي يحصل عليه العمال من الزبائن ويتقاسموه فيما بينهم ليغنم كامل الغلة ناهيك عن غياب حقوق العمال من تأمينات اجتماعية وصحية أو حقوق نقابية. ويبقى السؤال هنا هل عشرات آلاف العمال المشتغلين في المطاعم والمقاهي بعيدون ومخيفون عن أعين الحكومة والتأمينات الاجتماعية أم أن الحكومة فتحت الباب بمصراعيه لمن يريد الاستثمار في هذا القطاع دون أن تضع شروطاً قانونية تضمن حق كل عامل فيه؟ يبدو ذلك!.

رب العمل يحرص على تغطية نفقات الأجور من البقشيش الذي يحصل عليه العمال من الزبائن ويتقاسموه فيما بينهم ليغنم كامل الغلة

الجامعيون عمال عالساعة

يعتمد أصحاب المطاعم والمقاهي جميعهم، على عمال ساعيين أي عمال يشتغلون لساعات محددة في الأسبوع وتحديداً في أيام العطل الجمعة والسبت ومساء الخميس أيضا وهؤلاء لهم خاصيتهم من ناحية شروط العمل وعدد ساعات العمل والأجر كذلك فيومية العامل منهم بدوام 8 ساعات تبلغ 700 ليرة وحصة من صندوق البقشيش تذهب نصفها أجرة طريق «ومصروف جيبة» وغالبية هؤلاء الساعيين من طلبة الجامعات ومن الجنسين لأن هذا النوع من العمل يتناسب مع حاجتهم الملحة للعمل ولظروف دراستهم ورغم معرفتهم وإحساسهم بالقهر جراء استغلالهم هذا إلا أنهم يسألون: وهل هناك خيار ما؟ فهذا ليس خيارنا!.

حرقة قلب وفشة خلق

عبير التي تشتغل في أحد المطاعم الموجودة في «مول التاون سنتر»: خربانة أستاذ خربانة لح قلك كيف؟ «أنا طالبة اقتصاد سنة ثانية بشتغل هون بنظام الساعات أيام العطل وليلة الخميس باخد 500 ليرة كأجر ثابت عن كل يوم ونسبة من الصندوق المشترك للإكراميات فأحياناً بيطلعلي ألف أحيانا 300 الزبائن بحط منهم وأكيد مالي مرتاحة ولا رضيانة وبحس حالي عم أتعب وأتلف ببلاش بس شو البديل عندي جامعة وبابا وماما للأسف موظفين وما بيقدروا يعطوني مصروف شخصي شو مو عايش بالبلد؟ يا خوفي أتخرج وأبقى اشتغل هون لأنو حتى المتخرجين ما لهم وظائف وبتعرف شو اكتر شي بيقهرني انو ما بقدر آخد لاخواتي الصغار أي شي من الوجبات اللي بتقدم هون لأنو أجرتي أقل من أرخص وجبة ما قلتلك خربانة البلد استاذ» .

بازار على صحة العمال

لا يزال التأمين الصحي في سورية واحداً من القضايا الأكثر إثارة للجدل، فمع أن التامين الصحي بحد ذاته يعتبر مطلبا ضروريا وحاجة ملحة إلا أن آليات تطبيقه حولته إلى مشروع ربحي بامتياز بالنسبة لشركات تقديم الخدمة الطبية التابعة للقطاع الخاص والتي يشير إليها الناس باسم شركات التأمين.

■ غزل الماغوط

بلا منافسة

وبدلاً من أن تطرح أسماء شركات التأمين الوليدة كبدائل مختلفة ينتقي العامل أفضلها وأسرعها في تلبية حاجات عملائها، فُرضت هذه الشركات على المستفيدين دون أن يكون لأي منهم الحق في تغييرها، إذ جرت محاصصة قطاعات الدولة بين هذه الشركات وأقصي رأي المؤمن عليه جانباً، وكأنه ليس الركن الأساسي في عملية التأمين برمتها، ما ألغى تماما فكرة المنافسة فيما بينها والتي كان من شأنها أن تدفعها إلى تحسين خدماتها باستمرار.

على مقاسه

والسؤال المطروح هنا: لِمَ تمت الاستعانة بالقطاع الخاص في مجال ذي مستوى وطني كالتأمين الصحي، بدلاً من إنشاء شركات عامة تتولى الوساطة بين الشركة السورية للتأمين وشبكة الأطباء والصيادلة؟ فالواقع أن الأمر قد ترك برمته للقطاع الخاص «ليفصّل» ما يريد بالمقاسات التي تناسبه ويفرضها على الجميع.

تأمين منتهي الصلاحية

كما يؤخذ على مظلة التأمين الصحي السوري أنها لا تظل المتقاعدين بل تقصيهم جانباً وكأن توقفهم عن العمل بعد استيفاء سنوات الخدمة يعني أنه لم يعد ثمة حاجة إلى الاهتمام بصحتهم بعد أن بددوا سنوات قوّتهم كعمال أو موظفين ليجدوا أنفسهم مضطرين إلى تحمل أعباء علاجات تزداد ثقلاً يوماً بعد يوم مع استمرار انحدار مستوى الدخل والمشاكل الصحية التي يتسبب بها التقدم في السن.

وما يزيد الطين بلة أن المتقاعد لا يتقاضى أجره كاملاً وإنما نسبة 70 % منه فقط في أحسن الأحوال، وهو ما يعني دفع هذه الشريحة نحو المرض والفقر في حال عجزها عن دفع تكاليف العلاج، ولاسيما بالنسبة للمهن التي تترك آثاراً سلبية واضحة عمن يزاولونها، كعمال مصانع النسيج وما يعانونه من أمراض تنفسية ومعاناة عمال البناء من أمراض الظهر والعظام، وعمال الصناعات النفطية من السرطانات الناجمة عن التعامل مع المواد الكيميائية.. والقائمة تطول.

قلق متجدد

وإلى جانب معاناة العمال من قصور القطاع التأميني وضعفه تستمر مخاوف الجميع من الشائعات التي تتحدث عن ارتفاع وشيك في سعر الأدوية، نتيجة ضغوط تمارسها معامل الأدوية التابعة للقطاع الخاص على الحكومة، وذلك مقابل تراجع القطاع العام الدوائي وعجزه عن مواكبة احتياجات السوق.

التأمين ثم التأمين

التأمين الصحي اليوم ليس ترفاً بل ضرورة، وتأخره في بلادنا لعقود مقارنة بكثير من الدول لا يبرر بأية حال من الأحوال قصوره الجلي، ولا سيما حين يتعلق الأمر بالمتقاعدين، ولعل الوقت حان لتنحية المصالح الضيقة لشركات القطاع الخاص في مقابل تعزيز ودعم التأمين الصحي كمطلب وطني وشكل من أشكال احترام حقوق المواطن، وذلك يتطلب بالدرجة الأولى إعادة تعزيز دور الدولة في الحياة الاقتصادية الاجتماعية، فصحة العمال مسألة في منتهى الأهمية ولا يجوز أن تترك بين يدي القطاع الخاص الذي يهتم بالربح قبل كل شيء.

من أول السطر

■ محرر الشؤون العمالية

السلامة المهنية لعمال الكابلات الكهربائية

العمل الذي يقوم به العامل في منشأته يعتبر المسبب الأساس لحالات المرض المهني وإصابة العمل وهذا يؤثر على صحته وحياته ومهمة الأمن الصناعي والصحة المهنية هي حماية العامل من هذه الأمراض والإصابات ومن أجل هذا على الآمن الصناعي أن يقوم :
بالإشراف على صحة العمال وحمايتها والوقاية من الأمراض المهنية وإصابات العمل، واتخاذ الوسائل والإجراءات اللازمة ، وتنظيم العمل وأدواته للوصول إلى حد أدنى من إصابات فالعامل هو الأساس في عملية الإنتاج ويجب حمايته ورعايته صحياً من الآثار التي تعكسها طبيعة العمل الذي يعمل به عليه .
في صناعة الكابلات «أو الأسلاك الموصلة» يستعمل في موادها الأولية النحاس والألمنيوم كمعادن ناقلة «وأن التطور والتقدم في صناعة غزل الأسلاك أوجد أنواع عديدة بخصائص كهربائية وميكانيكية مختلة»، والمواد البلاستيكية والمطاطية كمادة كلورير البولي فيل، والبولي أميد، البولي أتيلين أو المطاط الصناعي أو مادة الكلوريرنادين والورق المطلي بالزيوت المعدنية مختلفة اللزوجة والرصاص يقوم العمال أثناء عملهم بلمس النحاس والألمنيوم والكثير من المواد الأولية المستعملة في مرحلة العزل والتغليف والتي ذكرنا أكثرها ممّا يسبب تعرضهم للكثير من الأمراض المهنية وهي تختلف أي الأمراض حسب المواد المستعملة من الرصاص إلى المواد البلاستكية والزيوت المعدنية وغالباً هي مواد مسرطنة .
لذلك لابد من إجراء الفحوصات الطبية الدورية للعمال والكشف المبكر عن الأمراض الأكثر شيوعاً في هذه الصناعة، كفقر الدم واضطراب الكبد والجملة العصبية والتسمم بالرصاص والأمراض الجلدية المختلفة من حروق وغيرها .
ويجب أن تكون المنشأة بحالة تهوية مستمرة وخاصة عند استعمال المواد البلاستيكية هذا إضافة لإصابة نقص السمع الناتجة عن الضجيج المنتشر والمستمر حيث قدرت درجة الضجة في هذه الصناعة بين «90 – 120» ديسبل وهي تعتبر أعلى من الحد المسموح به في سورية حيث يعتبر الحد المسبب للصمم نقص السمع المهني هو «85» ديسبل وبالتالي لابد من استعمال كاتمات الضجة واللباس الواقي من قفزات وغيرها المناسبة لمكان العمل وإيجاد غسالات لغسيل وتنظيف ملابس العمال .

هل التغييرات الإدارية مجدية؟

قامت الحكومة الجديدة ببعض التغييرات الإدارية من خلال إعفاء بعض المسؤولين من مناصبهم، وتغيير عدد لا بأس به من المدراء العامين أو معاونيهم في عدد من المحافظات، في محاولة لإظهار الحكومة وكأنها حكومة استثنائية تقود عملية تغيير حقيقية ستخرج البلاد من أزمتها الحالية. كما يحب الإعلام الترويج لها وأن التغييرات التي تجريها الحكومة كنّا بأمس الحاجة لها منذ سنوات وأن الشعب بدأ يلمس الفرق الإيجابي لهذه التغييرات !!

■ ميلاد شوقي

المشكلة بالسياسات وليست بالاشخاص

سياسة حكومتنا العتيدة لا تختلف عن سياسة الحكومات السابقة بل تعتبر مكملة لها وتسير على الطريق نفسها فمازالت الليبرالية الاقتصادية و اقتصاد السوق الاجتماعي هي سياسة الحكومات كلها التي تعاقبت على البلاد منذ عام 2005 لم تختلف سوى الوجوه فقط , اليوم تحاول السلطة امتصاص الاحتقان بالشارع وإظهار هذه الحكومة بأنها غير الحكومات السابقة كلها وانها تحارب الفساد والمحسوبيات وستطهر مؤسسات الدولة من الفساد وستعطي فرصة للكفاءات الشابة وذلك كله عبر بعض التغييرات الشكلية والتجميلية في الأشخاص «وكأن مشكلتنا شخصية مع هؤلاء ,» لكن طبعا مع الإبقاء على السياسات السابقة نفسها التي عمقت الفساد ووسعته .
التغيير مطلوب وضروري ولكن أي تغيير تحتاجه البلاد للخروج من أزمتها؟ هل تغيير مدير هنا أو محافظ هناك أو معاون في دائرة ما سيحل الأزمة التي تعاني منها البلاد أو ستخفف من حدتها على المواطن ؟ بكل تأكيد لأ فمهما كان المسؤول الجديد شريفاً وجيداً ويتمتع بقدر عال من الكفاءة لن يستطيع التأثير ولنّ يستطيع القيام بمهامه بسبب تشعب قوى الفساد الكبير وتحكمها بجهاز الدولة وتسييره بما يخدم مصالحها فقط ومصالح فئة قليلة من المجتمع وليس وفق مصالح غالبية الشعب وسيغدو المسؤول الجديد منفذاً للسياسات التي تطرحها قوى الفساد الكبير فقط لا غير .

هل اصلاح الوظيفة العامة يكفي ؟

الطرح الذي تطرحه اليوم بعض الجهات على أن إصلاح الوظيفة العامة ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب من أهم ما تطلبه المرحلة الحالية وهو بوابة لمكافحة الفساد هذا الطرح أثبت فشله عملياً على أرض الواقع, من المؤكد أن إصلاح الوظيفة العامة شيء هام و ضروري ومطلوب إيصال الكفاءات إلى المواقع التي تستحقها ولكن هذا يمكن تطبيقه بعد مكافحة الفساد الكبير ويعد إكمالا له لا قبله لضمان نجاحه , فالفساد قادر على شل أي عملية إصلاح وإجهاضها وتسييرها لمصلحته لدرجة أنه قادر في بلادنا على تعطيل تطبيق القوانين أو تشويهها, والمشكلة هي بالفساد الكبير وليس الصغير لأن الكبير يحمي الصغير ويؤمن له الحماية من المسائلة والفساد الكبير قسم منه أصلا موجود خارج جهاز الدولة ولكنه في الوقت نفسه قادر على التحكم بمؤسسات الدولة بسبب علاقاته وتشعباته وسطوته.

ما هو التغيير المطلوب؟

المطلوب للنهوض بجهاز الدولة لكي يتحمل مسؤولياته في المرحلة المقبلة وخصوصاً في المرحلة القادمة ليست هكذا تغييرات , فالمطلوب مكافحة جدية للفساد والكبير منه قبل الصغير وهذا يحتاج قبل كل شيء إلى تغيير جذري وشامل في مجمل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والعدول عن السياسات الليبرالية التي شرعت الفساد وعمقته وتسببت في إفقار 80 % من الشعب السوري بسبب نمط توزيع الثروة القائم لمصلحة فئة قليلة من المجتمع التي تسير جهاز الدولة لمصلحتها ما أدى إلى فقدان ثقة المجتمع بالدولة ومؤسساتها واعتبارها عدواً لهم ومهد الأرضية المناسبة لانفجار الأزمة الحالية ,وأن إعادة ثقة المجتمع بالدولة ومؤسساتها تتطلب السير بعكس هذه السياسات فتسيير جهاز الدولة لمصلحة الغالبية العظمى من الشعب وتعديل نمط توزيع الثروة لمصلحتهم وإشراك الجماهير بالمعركة ضد الفساد عبر إعطاء الحريات الكاملة لها والسماح للشعب بتنظيم صفوفه لفضح مواقع الفساد مع ما يتضمنه ذلك من تفعيل لعمل النقابات والعمل على استقلالها لأن العمال هم رأس حربة في هذا الصراع، وموجودين داخل القطاع العام وهم أصحاب المصلحة الأولى في حمايته من الفساد الذي يسعى إلى إنهاء دور القطاع العام وتصفيته .
لم تعد تنطلي على الشعوب التغييرات التجميلية التي تحدثها الأنظمة كل فترة في محاولة منها لتشويه التغيير الذي تنشده الجماهير وتسعى إليه وباتت الحكومات تضحك على نفسها لا على شعوبها فالشعوب اكتسبت خبرة كافية وباتت تعرف تماماً أي تغيير تريد! .

الإرادة الشعبية لا راد لها!

المظاهرات الشعبية الحاشدة التي عمت أحياء شرقي حلب، خلال الأسبوع المنصرم، بوجه الإرهابيين المسيطرين على تلك الأحياء، كانت مثالاً حياً عن الإرادة الشعبية التي لا راد لها.

■ عاصي اسماعيل

هذه المظاهرات، كما مظاهرات الأهالي في قدسيا، وفي العديد من بلدات الغوطة الشرقية لدمشق، وغيرها الكثير من التحركات الشعبية بغير مناطق، أكدت بأن الشعب السوري ولئن جارت عليه الأيام، وتكالبت على مصالحه قوى الاستبداد والطغيان والإرهاب، مع كل الداعمين المحليين والإقليميين والدوليين، إلا أن إرادته ما زالت حية، لن تكسرها قوى الظلام والإرهاب، كما لم تحرفها قوى الفساد والاستبداد.

تحركات صادمة

الملفت للنظر، كان في ردود الأفعال حيال هذه المظاهرات والتحركات الشعبية، حيث لم تأخذ حيّزها من الاهتمام الكافي عبر وسائل الإعلام، كما لم تأخذ نصيبها من التحليل من قبل المتنطعين للحديث باسم الشعب السوري، الممثلين لأطراف الصراع من القوى السياسية أو العسكرية، على اختلاف تلاوينها ومسمياتها وغاياتها وأهدافها، كما جرت العادة عند هؤلاء بوقوفهم على صغائر الأمور تعظيماً أو تهويلاً أو تحريفاً، وغيرها من الأساليب الدعائية أو الترويجية أو التحريضية.

وكأن هذه القوى صدمت بالعزيمة الشعبية الحية والمتجددة لدى الشعب السوري، بعد كل ما حل به من سوء على المستويات كافة، وبعد محاولاتها كلها الرامية إلى كسر هذه الإرادة والعزيمة وتغييبها.

مواجهة مسلحة وتزييف

واللافت أيضاً، على مستوى المظاهرات الشعبية الأخيرة في حلب، على وجه التحديد، هو تصنيفها من قبل المنظمات الإرهابية المسيطرة على أحياء شرقي حلب من جبهة النصرة وأشباهها، وداعميها الإقليميين والدوليين، على أنها «أعمال شغب»، ليصار إلى تبرير مواجهتها وقمعها بالوسائل الممكنة كلها، بما في ذلك باستخدام الأعيرة النارية.

كأحد تجليات استمرار محاولة وأد الإرادة الشعبية المطالبة بحقوقها، وبكل الوسائل الممكنة، بما فيها محاولات التشويه المتعمد لها من أجل تحوير غاياتها، كما تزييف أهدافها، من أجل استسهال وتبرير استهدافها وقمعها.

بل وعمدت بعض الوسائل الإعلامية، الداعمة لهؤلاء الإرهابيين، والمروجة والمسوقة لهم، إلى تحريف وقائع هذه المظاهرات، لتعلن بأنها كانت تأييداً للإرهابيين والمسلحين وتوجهاتهم، أو تقزيمها على أنها احتجاج على موضوع الأسعار واحتكار المواد الغذائية فقط، في كذب علني ومفضوح، باعتبار أن بعض المقاطع المصورة لهذه المظاهرات، كانت قد عرضت عبر مواقع «اليوتيوب»، ظهر من خلالها بشكل واضح وجلي المطالب التي تنادى بها الشباب المتظاهر، اعتباراً من دعوة المسلحين للخروج من مناطقهم، مروراً بالمطالبة بفسح المجال أمام الراغبين من المدنيين للخروج عبر الممرات الآمنة، وليس انتهاءً برفض الانصياع لرغبات وشروط الإرهابيين، ونمط الحياة الاقتصادي الاجتماعي الذي يسعون لفرضه عنوة وبقوة السلاح، وأخيراً بالهتافات المعبرة عن الوحدة والتوحد مع بقية السوريين بمدنهم ومناطقهم المختلفة.

ولعل أبرز ما كان واضحاً في هذه المظاهرات هو: استمرارها، وعدم التمكن من تفريقها، على الرغم من محاولات قمعها كلها من قبل الإرهابيين وحملة السلاح، بما في ذلك عبر إطلاق الرصاص المباشر عليها، ووقوع إصابات بين المدنيين، حيث تساقط العديد من أبناء شرقي حلب بين قتيل وجريح على أيدي هؤلاء.

التعفيش يأكل الأخضر واليابس

وفي مسار آخر كانت عمليات التعفيش المنظم للممتلكات العامة والخاصة في حلب، كما في العديد من المناطق والبلدات والقرى على طول الجغرافيا السورية.

فقد نقلت الكثير من وسائل الإعلام، كما الكثير من صفحات التواصل الاجتماعي، معاناة المواطنين من هذه الممارسات، كما أظهرت مواقف الإدانة والاستنكار من قبلهم، والتي لم تقف عند حدود التعبير عن مدى عمق هذه القضية وسلبيتها على المستوى الاقتصادي والمعاشي الفردي، من حيث القيمة المادية والمعنوية للمقتنيات الفردية، من أثاث منزلي وكهربائيات، وغيرها من المقتنيات الصغيرة والكبيرة على حد سواء، والتي جهد المواطنين وتعبوا وكدوا من أجل اقتنائها، وعجزهم عن تعويضها لاحقاً بظل الواقع الاقتصادي المعاشي المتردي، بل ما يلفت النظر هو تجاوز حدود الفردي والشخصي في الاستنكار والرفض، لتصل إلى حدود البعد الاقتصادي والاجتماعي والوطني العام، وخاصة على مستوى الانعكاس السلبي لهذه الممارسات على سمعة مؤسسة الجيش ودورها.

حيث أجمعت مشاهدات المواطنين، في حلب كما في غيرها، على وجود شبكات منظمة، سرقةً ونقلاً وتسويقاً وبيعاً وتغطيةً، تعمل كأسراب الجراد على سلب ونهب الممتلكات العامة والخاصة على حد سواء، في العديد من المناطق والأحياء، فهي لا تترك خلفها لا أخضر ولا يابس، مستغلة ظروف الحرب والأزمة، وابتعاد الأهالي عن بيوتهم ومنازلهم، وخاصة في المناطق التي تعرضت لعمليات عسكرية واسعة، كان الدمار والتشرد والنزوح بعض نتائجها السلبية فقط، لتقوم هذه الشبكات بممارسات التعفيش في هذه المناطق، من أصغر الأشياء إلى أكبرها.

هذا الموقف وهذه الإرادة الشعبية، الرافضة والمستنكرة لهذه الممارسات، صوتها يتعالى، كما إرادتها تتصلب، ليس من أجل وضع حد لهذه الممارسات التعفيشية المنظمة، بل ومحاسبة تلك الشبكات العاملة بها، كما ومن خلفها، من المستفيدين والمستغلين والمتنفذين والفاسدين، وذلك ليس من باب المطالبة بحق الشعب المسلوب من قبل هؤلاء فقط، بل من باب الحرص على سمعة مؤسسة الجيش التي تنال منها ممارسات هؤلاء وتشوهها، بالإضافة إلى تعرية دورها على مستوى الانعكاسات السلبية في عمق الاقتصاد الوطني ككل وأفقه.

المشترك في كل المظاهرات والتحركات الشعبية، على تواضعها بنتيجة الوضع المعقد الراهن، هو أنها تظهر وتستعيد زخمها وألقها عند كل مفترج سياسي أو عسكري وأمني، مهما كان صغيراً ومتواضعاً.

قواسم مشتركة

المشترك في كل المظاهرات والتحركات الشعبية، على تواضعها بنتيجة الوضع المعقد الراهن، هو أنها تظهر وتستعيد زخمها وألقها عند كل مفترج سياسي أو عسكري وأمني، مهما كان صغيراً ومتواضعاً هو الآخر، في تعبير مباشر عن أن إرادة الشعب ما زالت جذوتها مشتعلة، وهي تتحين أية فرصة من أجل المطالبة بحقوقها، عبر أسلوب التظاهر السلمي أو غيرها من الأساليب، كأدوات متاحة بيدها، بظل مساعي تغييب هذه الإرادة، كما تغييب الحقوق، من قبل الكثيرين من القوى الفاعلة على الأرض عسكرياً وأمنياً، والقوى السياسية المتعنتة من أطراف الصراع بمختلف تسمياتهم، بالإضافة إلى من لا تعنيهم أصلاً هذه الإرادة، كما لا تعنيهم حقوق السوريين من مختلف القوى المحلية والإقليمية والدولية.

إرادة لا تلين

ستة أعوام من الحرب الطاحنة، والتدويل والقتل العشوائي والتشرد والجوع، و سنوات من الارهاب التكفيري، فشلت في حرف إرادة الشعب السوري عن رغبته في التغيير الديمقراطي، الرافضة لكل أشكال القمع وكبت الحريات، والمطالبة بحقوق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والعيش الكريم، والمؤكدة على أن الشعب السوري واحداً موحداً متمسكاً بكامل ترابه وأرضه الوطنية، وسيداً وحيداً عليها.

كل ذلك يؤكد أن الحل السياسي السلمي المنشود هو وحده الكفيل بتفجير طاقات الشعب السوري، وعبره فقط يمكن أن يتاح المناخ الكافي واللازم من أجل السير باتجاه التغيير الديمقراطي الجذري والعميق والشامل.

ما الذي تفعله إدارة أوباما في أسابيعها الأخيرة؟

دخلت إدارة أوباما منذ 8-9 من الشهر الجاري، لحظة إعلان فوز دونالد ترامب بالانتخابات الرئاسية الأمريكية، حالة من النشاط المحموم، الداخلي والخارجي. نشاط لا يمت بأية صلة لـ«البطة العرجاء»! فما الذي يكمن وراءه؟

■ مهند دليقان

من بين النشاطات العديدة التي تقوم بها الإدارة يمكن أن نذكر:

وزارة الخزانة الأمريكية توسع العقوبات على روسيا يوم الرابع عشر من الجاري، عبر ضم ستة أسماء جديدة إلى قائمة «المعاقبين»، هم ستة نواب في مجلس الدوما الروسي.

نائب الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن، يبحث مع الرئيس الأوكراني بيترو بوروشينكو، خلال اتصال هاتفي يوم 18 من الجاري، مسألة تمديد العقوبات بحق روسيا وجهود الوفاء باتفاقات مينسك.

جولة أوروبية أخيرة لأوباما، ربما يكون العنوانان الأبرز فيها، هما: حشد الأوروبيين وطمأنة من يلزم منهم، وشحنهم وتثبيت مواقفهم في مواجهة روسيا عبر فرض العقوبات عليها. العنوان الثاني، هو: تأكيد ثبات الناتو وإمكانيات توسعه.. وكلمة أوباما في مؤتمره الصحفي مع ميركل تكثف هذين العنوانين.

المراوحة في المكان، في محاربة الإرهاب، في كل من سورية والعراق، مصحوباً بإعلانات دورية عن عمليات كبرى في الرقة والموصل، يبدو أنّ الهدف منها لا تحريرهما فعلاً، بل رفع الحرج من جهة، وتجهيز أرضية خلاف وصراع عميق على أسس قومية بين شعوب المنطقة، أملاً في إيصال الأمور إلى مستوى الصدام الدموي المباشر، بما ينجي داعش ويعززها بعامل تفجير إضافي، ربما يكون أكثر خطورة منها.

في الداخل الأمريكي، تدعم إدارة أوباما بشكل هائل، التحركات الاحتجاجية ضد ترامب بأشكالها المختلفة.

عدواني وواقعي!

إنّ من الصعوبة بمكان، تحديد «من يمثل من؟» داخل اللعبة الأمريكية. رغم ذلك فإنّ الأساس يبقى أن خيارين استراتيجيين لا ثالث لهما أمام أية إدارة جديدة: فإما الاستمرار بالنهج العدواني وتكريسه بل وتصعيده، رفضاً لواقع ميزان القوى الدولي الجديد وعملاً على إرجاعه القهقرى، أو تبني خيار واقعي وسياسة واقعية تعترف بالميزان الجديد وتبدأ بالانكفاء والتكيف..

صعوبات التحديد

قبل الدخول في محاولات تحديد «من يمثل من؟»، بمعنى من يمثل العدواني ومن يمثل الواقعي ضمن الانقسام الأمريكي الظاهر على السطح، ينبغي تثبيت جملة من النقاط التي لا يجوز تجاوزها ضمن أية محاولة للتحديد:

إذا كانت النخبة الأمريكية بأسرها خاسرة في الحالتين «استمرار العدوانية أو الانكفاء نحو الداخل»، فإنّ خسارة جزء منها ستكون هائلة مقارنة بخسارة الجزء الأخر في حال تم تبني خيار الانكفاء.. ذلك الجزء هو ما يمكن تسميته برأس المال المالي الإجرامي.

تزداد المسألة تعقيداً حين نعلم أنّ رأس المال المالي الإجرامي، ليس الوحيد في رفض الانكفاء، فهنالك شركاؤه الذين اختلطت أمواله بأموالهم ومصالحه بمصالحهم. فإن كان ماله «أسوداً»، فإنّه اختلط بعمق بعد 2008، بالمال «الأبيض» للبنوك، وللمضاربين الكبار من فئة جورج سوروس. والبنوك والمضاربون هم المسيطرون الأساسيون على الإعلام الجماهيري، الذي صُدِمَ بفوز ترامب، والذي يشجع اليوم الاحتجاجات ضده، ويذهب قسم منه لتسميتها «ثورة بنفسجية» على غرار الثورات الملونة التي قادها الفريق الإعلامي ذاته!

هنالك شكل أخر من الانقسام الداخلي ضمن النخبة الأمريكية، يستند إليه بعض الباحثين من أمثال د. ميشيل تشوسودوفسكي مدير مركز أبحاث العولمة، ونعوم تشومسكي، الغني عن التعريف، وهو الانقسام المرتبط بطبيعة العلاقة مع العملية الإنتاجية. وهنالك حسب هذا التصنيف قطاعات أساسية كبرى: «المجمع الصناعي العسكري، احتكارات النفط والغاز والفحم «ودونالد محسوب عليها حسب تشومسكي»، والبنوك الكبرى، وما تديره من نشاطات ذات طابع مضاربي وخدمي وعقاري، وقطاع التكنولوجيا المدنية». ولكّن هذا التصنيف يسقط من الحساب ثلاثة عوامل أساسية «والحقيقة أنها أكثر من ذلك»: الأول هو: مدى التداخل والترابط والتشابك الهائل بين رأس المال المالي «عديم الهوية الإنتاجية»، وبين رؤوس الأموال الإنتاجية من الأنواع المختلفة. والثاني هو مدى التداخل بين رأس المال المالي، ورأس المال المالي الإجرامي. والثالث هو: علاقة رؤوس الأموال هذه، بأنواعها جميعها، بموقع الولايات المتحدة العالمي، وبموقع دولارها.

إن أول ما ينتج من الكلام السابق، هو: احتمال أنّ يكون وزن أصحاب الخيار العدواني ضمن النخبة الأمريكية، أعلى من وزن أصحاب الخيار الواقعي. وأما ثاني نتيجة فهي أن أصحاب الخيارين عابرون للحزبين الأساسيين، ولرؤوس الأموال على أنواعها، رغم أنّ مركز العدوانية يبقى عند رأس المال المالي الإجرامي، تليه البنوك الكبرى. وربما يكون الأقل عدوانية بهذا المعنى، هو: قطاع الإنتاج التكنولوجي المدني.

النتيجة الثالثة، هي: أنّ إدارة أوباما، وهيلاري كلينتون ضمناً، وبدعم وازن من أقطاب داخل الحزب الجمهوري، قد أسفرت عن وجه عدواني واضح اعتباراً من الثامن من الجاري. وهذا القول، لا يعني أنها كانت عدوانية صافية طوال الوقت، بل كانت توازناً بين العدواني والواقعي، ولكنها اليوم وتحت ضغط الوقت، وضغط عمق الأزمة والتحولات التي تنذر بها، قد خضعت كلياً للتيار العدواني. وللتذكير مرة أخرى، فإنّ هذا لا يعني مطلقاً أن ترامب بات ممثلاً للواقعية، ولكنّه يعني بالضبط أنّ ترامب بات أمام واحد من خيارين، إما أن يتمثل سياسات التيار العدواني، تحت الابتزاز والتهديد بتحويل الولايات المتحدة إلى ساحة حريق لصراع قومي وعرقي، بل وحتى التهديد بالقتل «الذي وضحت جديته مقالة نشرت مؤخراً في موقع غلوبال ريسيرتش بعنوان: **Post Election Chaos, Trump Presidency Under Siege**»، أو أن يتبنى الخيار الواقعي مجنداً أقساماً واسعة من الشعب الأمريكي للدفاع عن خياره، ومستعيناً بالدول الصاعدة وفي مقدمتها روسيا والصين.

لا يفوتنا التذكير هنا، بأنّ سياسات الإدارات الأمريكية الحالية والسابقة واللاحقة، هي محصلة التوازن بين هذين التيارين، واللذين يتأثر وزنهما بدوره، بواقع الميزان الدولي الجديد، وبواقع الوضع الأمريكي الداخلي المتأزم. يضاف إلى ذلك أن الصراع القائم لا يعكس فقط صراع أجنحة وقوى ضمن أمريكا، وإنما هو في جانب منه تعبير عن سير شكل إنتاج السلطة والإدارة، في الولايات المتحدة موضوعياً نحو الزوال.

ربما يكون السيناريو الأقرب للتصور «في حال بقي دونالد رئيساً» هو خيار مركب بين العدواني والواقعي، وأقرب إلى الواقعي «من الملفت في هذا السياق أنّ أوباما في مؤتمره المشترك مع ميركل قد حذر ترامب حرفياً من تبني «الواقعية السياسية» في التعامل مع روسيا».

ربما يكون السيناريو الأقرب للتصور «في حال بقي دونالد رئيساً» هو خيار مركب بين العدواني والواقعي، وأقرب إلى الواقعي

محصلة..

يمكن القول تلخيصاً، إنّ إدارة أوباما، ومن خلفها التيار العدواني، تسعى في أيامها الأخيرة لوضع الإدارة القادمة ضمن وضع محدد له الإحداثيات التالية:

1- وضع داخلي شديد التأزم، مع احتمالات انفجار واقتتال دموي كبير.

2- علاقات دولية شديدة السوء مع روسيا والصين، بحيث يغدو من الصعب إصلاحها ضمن أجال قريبة.

3- وضع أوروبي قلق ومتفجر، يمنع إمكانيات التقارب مع روسيا، ويمنع «واقعيي» أوروبا من الوصول إلى السلطة.

4- وضع متفجر قومياً في منطقتنا، يحوّل مهمة القضاء على داعش إلى مهمة شديدة الصعوبة.

والهدف من هذا الوضع المعقد، هو: منع ميزان القوى الدولي الجديد من الظهور عبر تكريس الخيار الفاشي في أمريكا أولاً، وفي أوروبا ثانياً. وهو الهدف الذي نعتقد أنّ حظوظ نجاحه ضئيلة، وتزداد ضآلة مع مرور الوقت، بحكم الأزمة نفسها، وبحكم ضغط القوى الصاعدة.

«الجاني المجهول» أحرق ملايين الأشجار وعشرات الآلاف من الهكتارات؟!

أتت الحرائق وألسنة اللهب على مساحات واسعة من المناطق الممتدة من رأس البسيط وصولاً إلى منطقة جبلة ومنطقة القرداحة، مع فوارق زمنية بسيطة بين الحريق والآخر، على طول محاوره وامتداداتها في ريف اللاذقية، وذلك لمدة أربعة أيام.

■ سمير علي

قرى: «الخلالة- المحمودية- قسطل معاف- غابة الشيخ حسان - القرعانية- دباش- الكفيرز- بيت سوهين- المعلقة- الجنجانية- طبرجة- الأريزة- الميسة- ديروتان- حرف المسيترة- خريبات القلعة- حارة بيت صقر- الخشخاشة- وطى دير زينو- قلعة المهالبة- بقيلون- نقورو- بحوارا- الطيبة- القلمون- بيت عليا» وغيرها الكثير من القرى القريبة والملاصقة، كانت محاور انتشار الحرائق الممتدة، والتي أدت إلى خسائر كبيرة في الأشجار والأحراش والأحراج، بالإضافة إلى الأراضي وبعض منازل المواطنين.

تعاون واصل الليل بالنهار

اعتباراً من ظهر يوم الأحد 2016/11/20 ولغاية يوم الأربعاء 2016/11/23 وطواقم الإطفاء تعمل ليل نهار على إخماد عشرات الحرائق الحراجية التي امتدت للعديد من القرى في ريف اللاذقية، حيث تم إخلاء بعض القرى من سكانها، كما تعرض بعض المواطنين لحالات اختناق، وخاصة كبار السن والأطفال، وذلك بسبب قرب النيران وألسنة اللهب من المنازل السكنية في تلك المناطق.

تزايد اشتعال النيران وشدة الرياح وكبر المساحة وتوسعها، كانت من أهم الصعوبات التي واجهتها فرق الإطفاء، التي واصلت الليل بالنهار في سعيها من أجل تطويق الحرائق وإخمادها، حيث شارك في عملية إخماد هذه الحرائق بالإضافة إلى فوج إطفاء اللاذقية، أفواج إطفاء طرطوس وحمص وحماة ووحدتي إطفاء جبلة والقرداحة، وإطفاء الزراعة ومصلحة الحراج، بالإضافة إلى ثلاث سيارات إطفاء روسية بطواقمها قامت بالمؤازرة من مطار حميميم، كما كان لمساعدة الأهالي في تلك المناطق دور فاعل أيضاً على هذا المستوى، وذلك حسب فوج إطفاء اللاذقية.

بطولة حقيقية

كانت ملحمة بطولية من هؤلاء جميعاً في مواجهة كارثة كبيرة، اعتباراً من مواجهة النيران المستعرة، مروراً بإجراءات الإسعاف لمن تعرض من المواطنين لحالات الاختناق ونقلهم إلى المشافي، وليس انتهاءً بعمليات الإخلاء لبعض المنازل والبيوت من ساكنيها، حيث تعرضت بعض طواقم الإطفاء للحصار بوسط النيران، كما تعرضت سيارتان لأضرار كبيرة، حيث أتت النيران على إحدى السيارات التابعة لإطفاء الزراعة، فيما انقلبت أخرى تابعة لفوج اللاذقية على أحد محاور الطرق، وبالنتيجة اقتصرت الأضرار على بعض البيوت، بالإضافة إلى التهام الحريق لآلاف الأشجار المثمرة والحراجية، وخروج مساحات واسعة من الأراضي عن الخدمة، على المستوى الزراعي والبيئي!.

مبررات لم تعد مقنعة

لم تعد المبررات التي يسوقها الرسميون حول التهام الحرائق للملايين من الأشجار وتصحير الآلاف من الهكتارات سنوياً مقنعة، وخاصة بالنسبة للمواطنين من الأهالي والقرويين والمزارعين، في المناطق الحراجية والملاصقة للغابات.

فلا الصدفة ولا القضاء والقدر ولا الماس الكهربائي ولا سرعة الرياح، وغيرها من الأسباب والمبررات، هي وحدها المتسبب والمسؤول الحقيقي عن هذه الحرائق كلها، التي ازداد انتشارها وتوسعت رقعها الجغرافية، وتواتر تكرارها خلال سني الحرب والأزمة تحديداً، وكأن كل تلك الأسباب والمبررات لم تكن موجودة في مرحلة ما قبل الحرب والأزمة؟!.

تصريحات متناقضة والتحقيقات مستمرة!

المواطنون والأهالي ما زالوا مصرين على وجود أصابع خفية وراء اشتعال الحرائق وافتعالها، كما على تكرارها وتواترها وتزامنها، بالإضافة لوجود شريحة مستفيدة من كبار التجار والمنتفعين والمستغلين والفاسدين، فيما ما زالت بعض الجهات الرسمية تصر على أن تلك الحرائق نتيجة لعوامل الطبيعة، أو أن الكهرباء المتسبب بها، وكان تصريح مدير زراعة اللاذقية لإحدى وسائل الإعلام المحلية لافتاً بهذا الصدد، حيث قال: «لا نتوقع أن الحرائق بفعل فاعل، فنحن معتادون في كل موسم على نشوب الحرائق، وبموسم العام الحالي كان ذلك متوقعاً نتيجة الانحباس المطري، وعلى الأغلب الحرائق نشبت نتيجة ماس كهربائي»، كما حاول التخفيف من حجم الكارثة بقوله: «المشكلة التي اعترضتنا أننا كنا نتعامل في اللحظة نفسها مع 33 حريقاً معظمها حرائق زراعية، لكن مساحة الحرائق رغم كثرة عددها لم تتجاوز 1500 دونم».

وكأن 33 حريقاً في أوقات شبه متزامنة، و 1500 دونم، ليست كافية بتسمية ما جرى خلال الأيام الأربعة بالكارثة، ولا تستدعي التوقف عندها للبحث عمن يمكن أن يكون مستفيداً من خلفها بالنتيجة، فتم منح صك البراءة فوراً، فهذه الحرائق ليست بفعل فاعل حسب اعتقاد مدير زراعة اللاذقية!.

فيما صرح محافظ اللاذقية في مؤتمر صحفي: «أن الحرائق ألحقت أضراراً بحوالي /130/ هكتار، 60% منها أشجاراً حراجية، و 40% أشجاراً مثمرة كالزيتون، وغيرها من المحاصيل الزراعية» مضيفاً: «بأن التحقيقات ما تزال مستمرة لمعرفة أسباب اندلاع الحرائق، وستتم المباشرة بتقدير الأضرار التي لحقت بالمواطنين واتخاذ الإجراءات المناسبة».

إحصاءات في مسلسل غير منته

وفقاً لإحصائية وزارة الزراعة، حسب إحدى وسائل الإعلام، فإن أعداد الحرائق الحراجية التي نشبت خلال العام الماضي وحده كانت أكثر من 500 حريق، حيث التهمت هذه الحرائق حوالي 19 ألف دونم، فيما كان عدد الحرائق في منطقة اللاذقية بين عامي 2001 و 2011 قد بلغ 1039 حريقاً، وفي العام 2012 وحده كان هناك 257 حريقاً التهمت بحدود 5 مليون شجرة، وأتت على مساحة تقدر بحدود 10 آلاف هكتار.

هذه الأرقام تعيدنا لمشهد اندلاع الحرائق خلال هذا العام، والتي أتت على الكثير من الغابات والأحراج في مناطق اللاذقية وطرطوس وحماة ومصياف وحمص وغيرها، في ازدياد ملحوظ لعدد الحرائق وللمساحات التي تأتي عليها التهاماً دون شبع، في مسلسل غير منتهي الحلقات في أجمل البقع والمواقع الطبيعية في البلاد، وبالنتيجة نخسر تباعاً تلك الأحراج والغابات والأشجار المعمرة والنادرة بأحيان كثيرة، مع كل ما تعنيه على المستوى الاقتصادي والبيئي، من آثار كارثية آنية ومستقبلية، وذلك كله يسجل ضد مجهول، على الرغم من وجود بعض المستفيدين، سواء على مستوى التفحيم، أو على مستوى وضع اليد، من تجار وسماسرة، والتي يحلو لبعض الرسميين تسميتهم «ضعاف النفوس»، على الرغم من عدم الإقرار بمعرفتهم.

الأهالي ما زالوا مصرين على وجود أصابع خفية وراء اشتعال الحرائق وافتعالها كما على تكرارها وتواترها وتزامنها بالإضافة لوجود شريحة مستفيدة من كبار التجار والمنتفعين والمستغلين والفاسدين

التفحيم ليس المتهم الوحيد

يشير العديد من المتابعين بأن موضوع التفحيم ليس المتهم الوحيد خلف تلك الحرائق وامتداداتها كلها، حيث هناك الكثير مما يمكن استغلاله من خروج بعض المناطق عن كونها أحراجاً أو غابات محمية، سواء بوضع اليد من قبل البعض، أو بتعديل الصفة لاحقاً من أجل المشاريع الاستثمارية، سواء كانت عقارية أو سياحية وغيرها، وهو ما لم يظهر حتى الآن إلا عبر القليل من المخالفات البسيطة المسجلة رسمياً لدى وزارة الزراعة ومديرياتها.

مع الإشارة إلى أن عمليات التفحيم ازداد نشاطها خلال سني الحرب والأزمة عبر افتعال الحرائق، كما انتعشت تجارة الحطب، وذلك بسبب ارتفاع أسعار المحروقات وزيادة احتكارها، وخاصة خلال مواسم الشتاء.

توجيهات مع وقف التنفيذ

كما يشار أن الحكومة كانت قد شددت، بشهر تموز من هذا العام، على ضرورة محاسبة كل من يقف وراء الحرائق المفتعلة، واتخاذ إجراءات حازمة لمنع التعدي على الحراج وقطع الأشجار، والتشدد بالعقوبات الرادعة بحق مفتعلي الحرائق، وذلك على أثر العديد من الحرائق التي سبقت هذا التشديد في حينه في كل من حمص وطرطوس واللاذقية وحماة.

إلا أن الواقع يشير إلى أن هذا التشديد الحكومي لم يجد له مكاناً على مستوى التنفيذ، على الرغم من الاعتراف الرسمي بوجود مفتعلين لهذه الحرائق، كما بوجود متعدين على الحراج، حيث ما زال مسلسل الحرائق مستمراً بحلقاته تباعاً، كما ما زال المفتعل لهذه الحرائق مجهولاً، بانتظار القادرين على التعرف عليه!.

وكأن هؤلاء الكبار من المستفيدين والمستغلين والسماسرة والتجار والفاسدين، المجهولين رسمياً، أو ممن يطلق عليهم «ضعاف النفوس» حسب التصريحات الرسمية بأحسن الأحوال، مصرين على استكمال الدمار على المستويات كافة، فلم تكفهم استفادتهم مما سببته الحرب من دمار وتشرد وجوع استغلالاً لحاجات المواطنين، ولم تكفهم الامتيازات كلها التي حصلوا عليها عبر السياسات الليبرالية للحكومات المتعاقبة من أبواب النهب الواسعة التي فتحت على مصراعيها أمامهم على المستوى الاقتصادي والمعيشي اليومي للمواطن، ليأت دورهم الأكثر فجاجة وقذارة على مستوى الحاضر والمستقبل بسلب الأجيال القادمة غابات وأحراج وأشجار عمرها مئات وآلاف السنين، عبر تدميرها تباعاً حرقاً واستنزافاً وتصحراً، في مسلسل زادت حلقاته خلال سني الحرب والأزمة بفعل الانفلات، سبباً في المقدمات، ومبرراً ومسوغاً في النتائج والتبعات.

كلمة أخيرة

لا بد من التذكير بأهمية دعم منظومة أفواج الإطفاء بالوسائل والمعدات والتجهيزات والآليات الضرورية كافة، من أجل أن يقوموا بعملهم على أتم وجه، وخاصة تلك الضرورية للأماكن والمناطق الوعرة أو كثيفة الأشجار، بما في ذلك حوامات الإطفاء، حيث خرجت حوامات الإطفاء كلها عن الخدمة خلال الحرب والأزمة وبسببها، بالإضافة لأهمية توفير وسائل الحماية والتواصل، فهؤلاء الأبطال المجهولين والمغيبين يعملون بما تيسر لديهم من معدات وتجهيزات، رغم تواضعها، على حساب أمنهم وسلامتهم الشخصية غالباً.

كما لا بد من التذكير بضرورة زيادة أعداد العاملين في حماية الحراج والغابات ورقابتها، ومنع التعديات عليها، حيث من المفترض أن يكون هؤلاء جرس الإنذار المبكر لأي شرر متطاير يمكن أن يتسبب بكارثة، بالإضافة لدورهم على مستوى مخالفة المسيئين.

وأخيراً لا بد من أن تقوم الجهات الرسمية بدورها وواجبها، على مستوى استكمال التحقيقات لمعرفة الفاعلين الحقيقيين ومن خلفهم من المستفيدين، من كل الحرائق المفتعلة والمنفلتة والمتزايدة كلها، فعبارات: «قيدت ضد مجهول» و«ضعاف النفوس»، لم تعد مقنعة بالنسبة للمواطنين، وخاصة للمتضررين المباشرين منهم.

مطلع الشهر ستُكافأ الحكومة على عجزها من جيب المواطن!

خلال أيام فقط، وتحديداً في 2016/12/1، ستتوقف العديد من الهواتف النقالة عن العمل في حال لم يقم أصحابها بـ «المصالحة» عليها بموجب قرار من «الهيئة الناظمة للاتصالات» صدر بعد مضي 16 عاماً على دخول هذه التقنية إلى سورية، قُيمّه البعض على أنه «بوابة نهب وابتزاز جديدة للمواطن من قبل الحكومة وشركات الاتصالات».

■ حازم عوض

وعلى أثره ستبدأ معاناة المواطنين عبر تقطع الاتصالات فيما بينهم، وخاصة تلك الشريحة التي يعتبر الجهاز النقال بالنسبة إليها وسيلة من وسائل الإنتاج، الحرفيون الصغار وأصحاب الورش المتنقلة، الذين يعملون بناءً على اتصال.

أين كانت الجمارك؟

«كان يجب على الحكومة، أن تجد حلاً لضبط التهريب، ليس عبر الحدود المفتوحة، بل على الأقل عبر الحدود الإدارية للمحافظات التي تقع تحت سيطرتها» بحسب ما أكده البعض لـ «قاسيون» مشيرين إلى أن «القرار جاء ليثبت عجز الحكومة في مكافحة ظاهرة التهريب، من خلال ابتداعها قرارات غير منصفة بحق المستهلكين الذين سيدفعون من جيوبهم 10800 ليرة سورية كجائزة للجهات العاجزة».

هذا المبلغ، سيقسم على عدة أطراف هي: وزارة المالية، والجمارك، وشركتي الاتصالات الوحيدتين «سيرياتيل» و«أم تي إن»، بينما لن يحصل المواطن على أي تعويض لضرره من حصوله على هاتف دخل السوق وعرض للبيع علناً دون أي تصرف من الجمارك أو سواها، على الأقل في السوق المخصص لبيع هذه الهواتف وهو «برج دمشق» الذي يعج بالمهربات دون أية مساءلة سابقة أو لاحقة، ناهيك عن الكثير من البسطات المنتشرة عارضة أنواع عديدة من تلك الأجهزة المهربة.

وحرص الحكومة على أن يقتني المواطن جهاز نقال بمواصفة وجودة جيدة، ومصدر معروف، غير مقنعة عبر هذا الأسلوب من الابتزاز المشرعن بفرض رسم تعريف ومصالحة وإلا فيقطع الاتصال، فيما التهريب ما زال قائماً، كما مازال القائمون عليه والمستفيدون منه من كبار التجار والسماسرة والفاسدين مستمرون بعملهم على قدم وساق، بإغراق الأسواق بهذه الأنواع من الأجهزة.

قطع أوصال!؟

بموجب قرار «الهيئة الناظمة للاتصالات»، يُبرأ المهرب والمروج والجهة الحكومية المقصرة، ويُجرّم المواطن لحيازته هاتفاً جوالاً ويفرض عليه تحمل تبعات ماجرى، وبالتأكيد، سيعجز البعض عن «المصالحة» وخاصة من هم في مناطق صعب الوصول إليها أو خارجة عن سيطرة الحكومة، وبالتالي ستخرج تلك المناطق نهائياً عن نطاق الاتصالات الخلوية.

وأيضاً، وجد البعض في عدم تقسيم المبلغ المتوجب دفعه إلى شرائح بحسب نوع الهاتف وسعره، شيء من «قصر النظر» في القرار، «فمنظور المساواة الذي تروج له الحكومة، مجحف بحق الكثيرين، كونه لايجوز مساواة الهواتف باهظة الثمن مع الهواتف الزهيدة، بالقيمة الضريبة ذاتها التي تساوي الـ 10800 ليرة، أي حوالي نصف سعر هاتف بمواصفات متدنية نسبياً، بينما قد تكون غير كافية لشراء اكسسوار هاتف فخم لدى البعض، وفقاً لحديث المستطلعة آراءهم.

بكل عرس قرص

أحد المواطنين قال: «فهمنا الحكومة بدها ضريبتها، بس شو دخل شركات الخليوي حتى ندفعلهم ضريبة كمان، الله لا يشبعهم ما بيكفي الخدمات السيئة، ولا بكل عرس لازم يكون في إلهم قرص»!.

حيث ادعى القرار بأن الـ 800 ليرة، التي هي جزء من مبلغ «المصالحة» المزعومة، هو من نصيب شركات الخليوي المشغلة والعاملة لقاء خدماتها، وكأن هذه الشركات لا تستنزف المواطن والدولة عبر هذه الخدمات أصلاً بموجب عقود الاحتكار المبرمة معها، ناهيك عن أن خدماتها غالباً ما تكون منقوصة، اعتباراً من تقطع الاتصالات، وصولاً لنوعية تقانات هذا الاتصال المعتمدة من قبلها، والتي أصبحت من الأجيال المتخلفة بهذا الميدان التقني، ناهيك عن المبالغ المقتطعة لقاء كل خدمة أو ميزة.

بدنا الرسم مع الهدية

جزء هام من الأجهزة الخليوية المستهدفة بالمصالحة عبر القرار أعلاه كانت قد أصبحت بين أيدي المواطنين كهدية من أقربائهم ومعارفهم بالخارج، وهؤلاء غالباً لا يستطيعون تكبد دفع مبلغ المصالحة المذكور، فوجبة طعام بالنسبة إليهم أهم على مستوى المعيشة من الاتصال.

إحدى السيدات قالت: «موبايلي أجاني هدية من أختي بالإمارات، مشان أحكي وأتواصل معها، لأن ما معي أشتري، وهلأ عم يحكو أنو بدي أدفع مصاري مشان ما يقطعو الاتصال، شو يعني خبر أختي تكمل معروفها وتبعتلي المصاري لأن ما معي هيك مبلغ، والله بستحي»!.

«فهمنا الحكومة بدها ضريبتها، بس شو دخل شركات الخليوي حتى ندفعلهم ضريبة كمان، الله لا يشبعهم ما بيكفي الخدمات السيئة، ولا بكل عرس لازم يكون في الهم قرص»!.

بالإجبار

ولن يكون هناك أي خيار أمام أصحاب الأجهزة المعنية بالقرار سوى دفع المبلغ المطلوب، وإلا سيتم توقيف عملها، وبهذه الآلية لن تخسر الوزارة شيئاً ولن تربح شيئاً، فالهاتف سيبقى موجوداً في البلاد، بينما سيعود الضرر على صاحب الهاتف لفقدان الجدوى من استخدامه على مستوى الاتصال، وهنا كانت الكثير من الأصوات تطالب بعدم تطبيق القرار على أي هاتف يعمل حالياً على الخطوط السورية، وبدء تطبيقه مع بداية العام القادم على الأجهزة التي تدخل على الشبكة بعد هذا التاريخ.

وقد قال أحد المواطنين: «ما ح ادفع ولا ح صالح، وخلي الجهاز بشتغل عليه واتس وفيس، وبلا هالاتصال، أصلاً عم نستغني عنو أول بأول».

بوابة للنصب والاحتيال

من جهة أخرى، وعدا عن حجم الأموال التي ستحصلها خزينة الحكومة وشركتي «ام تي ان» و«سيرياتيل» من هذه الضريبة دون مبرر مقنع، فقد فتح القرار باباً جديداً للاستغلال من قبل بعض التجار، حيث قال مصدر في وزارة الاتصالات لـ «قاسيون» إن «كثيراً من الشكاوى ترد إلى الوزارة عن تبعات القرار، لانتشار محتالين من باعة الأجهزة الجوالة يقومون بإيهام الزبون على أن التصريح عن الأجهزة يعتمد نظام الشرائح، التي ترتفع قيمتها مع قيمة الجهاز».

وأشار إلى أن «إحدى الشكاوي تؤكد حصول بائع على مبلغ 150 دولار مقابل التصريح عن هاتف آيفون»، علماً أن هواتف آيفون وخاصة النسخة الأخيرة، دخلت جميعها إلى سورية عبر التهريب، حيث لاتستوردها أي شركة معروفة.

رواج المستعمل

بدورهم، أكد بعض باعة الهواتف الذكية في برج دمشق وسط العاصمة، أن حركة البيع انخفضت بنسبة كبيرة بعد صدور القرار، وبالعكس، زادت عروض بيع الأجهزة المستعملة علينا، من قبل الزبائن غير القادرين على دفع مبلغ «المصالحة»، وفي الوقت ذاته زاد إقبال الراغبين بشراء هواتف، على القطع المستعملة في سوق المستعمل كونها أرخص ثمناً وجرى تعريفها مسبقاً على شبكات الاتصالات مجاناً قبل القرار.

ووفقاً لتقارير متقاطعة، فإنه يدخل يومياً إلى دمشق، نحو 100 جهاز مهرّب، وتتراوح كلفة إدخالها إلى السوق بين 5 و10 دولارات للجهاز.

ويشار إلى أن الجهاز الذي لم يدخل عبر القنوات النظامية، سيتم اكتشافه عند وضع الشريحة فيه، وسترسل رسالة إلى صاحب الشريحة بضرورة التصريح عنه خلال فترة سماح معينة، وإلا فسيتم منع الجهاز من العمل بعد انقضاء فترة السماح، وهذه المدة الزمنية محددة بثلاثين يوماً بموجب قرار صادر عن وزير الاتصالات والتقانة رئيس مجلس مفوضي الهيئة الناظمة لقطاع الاتصالات، وسوف يعاد النظر فيها لاحقاً في ضوء نتائج التطبيق، وفقاً لتصريحات الوزارة.

الحسكة: الأسعار نار والمواطن جاع واحتار!

التصاعد المستمر لأسعار المواد الغذائية في محافظة الحسكة، أصبح لايطاق بالنسبة للأهالي، بظل تردي الوضع الاقتصادي المعيشي، وتدني معدلات الدخول بالمقارنة مع الأسعار بشكل كبير، وانخفاض القيمة الشرائية لليرة.

■ سمير عابد

هذا الواقع الاقتصادي المعاشي يسحق المواطنين يومياً، خاصة مع ما يرافقه من تداعيات بنتيجة الحصار، وتضارب المصالح بين المتنفذين القائمين على إدارة خدمات المحافظة، بين الطرف الحكومي وطرف الإدارة الذاتية.

صراع المصالح على حساب الأهالي

يعمد كل من هذين الطرفين، الحكومة والإدراة الذاتية، على تغليب مصلحته ومصلحة أعوانه وأتباعه، وخاصة التجار والسماسرة المحسوبين على هؤلاء، على مصلحة بقية المواطنين والأهالي، مع الانعكاسات السلبية لذلك كلها على المستويات كافة، وخاصة على مستوى احتكار المواد الغذائية ورفع أسعارها، بظل زيادة معدلات البطالة، واستنفاذ الإمكانات المتاحة أمام المواطنين، وتحديداً بعد خروج جزء هام من الأراضي الزراعية خارج الخدمة، بنتيجة الحرب المفتوحة والحصار الداعشي الإرهابي المفروض بمحيطها، ما أدى إلى فقدان الكثيرين لمصدر الرزق الوحيد أمامهم، حتى وصل بعض الناس لمرحلة الجوع والعوز، فيما ازداد التجار والسماسرة والمتنفذين غِنىً، وزادت ثروتهم على حساب هؤلاء وحاجاتهم وبقائهم.

دعاية حاضرة والمواطن مغيب

في كل مرة يتم فيها الإعلان عن وصول كميات من المواد الغذائية للتوزيع والبيع للمواطنين، يتم بيع حصة صغيرة من هذه المواد بشكل نظامي، فيما تصبح الكميات الأكبر لدى التجار والمحتكرين، ليفرضوا أسعارهم الاحتكارية كما يفرضوا استغلالهم لحاجات الناس.

حتى المساعدات القادمة باسم الأهالي من المحتاجين، لا يُسلّم منها إلا البعض اليسير، وللمقربين من أحد الطرفين حكماً، ويحرم منها البقية المتبقية من المواطنين، فيما تجدها أيضاً للبيع لدى التجار والمتحكمين من أتباع هؤلاء المسيطرين على الأرض، والمتناحرين على هذه السيطرة.

وجل ما يصل المواطن من ذلك بالنتيجة، هو: الكثير من الدعايات الترويجية باسمه عبر وسائل الإعلام المختلفة والمتباينة بتبعيتها، ولأي طرف تقوم بالترويج والتسويق الإعلامي أيضاً، دون أن يرى المواطن منها شيئاً فعلياً وملموساً على مستوى حياته ومعيشته.

الاحتكار مضمون

آخر ما حرر بهذا الشأن الترويجي والتسويقي على هذا المستوى كان الإعلان عن وصول طائرة محملة بـ 10 أطنان من السكر، ليتم توزيعها عبر منافذ فرع الخزن والتسويق بالحسكة بسعر 400 ليرة للكغ الواحد، فيما واقع الحال سجل سعر السكر بالسوق بـ 750 ليرة للكغ الواحد و1000 ليرة في بعض الأحيان، حيث لم تؤثر تلك الكمية المعلن عنها على واقع السعر في السوق السوداء، وذلك لمعرفة المتحكمين المسبقة، بهذه السوق من أن الجزء الكبير من هذه الشحنة ستصل لأيديهم، كما جرت عليه العادة، في غيرها من الكميات الغذائية القادمة للمحافظة، من أي مصدر كان، عبر شبكة المتنفعين والفاسدين، على الرغم من أن الخزن والتسويق، بدأت بالبيع بالسعر المعلن وبكمية محدودة للمواطنين بموجب دفتر العائلة، حيث تم الحديث عن نفاذ الكمية خلال فترة قصيرة، فيما لم يتمكن غالبية المواطنين، من الحصول على أية كمية من هذه المادة، وذلك كون هذه الكمية أصلاً لا تغطي الحاجات الفعلية للاستهلاك على مستوى المحافظة وتعداد سكانها، ناهيك عما يسرب منها للمحتكرين والمتلاعبين بالمواد سعراً واحتكاراً.

الأهالي في محافظة الحسكة، ملّوا من أنماط صراع المصالح بين الأطراف المتنفذة بالمحافظة على حسابهم

تمييز وإجحاف

ومن جملة الحملات الإعلامية والترويجية أيضاً ما أعلن عنه من أن فرع الخزن والتسويق بالحسكة، سيقوم ببيع سلة تدخل تموينية على الموظفين بسعر 50 ألف ليرة، وذلك بالتقسيط على فترة 10 أشهر، ما أدى لحالة من التهكم لدى المواطنين، فبغض النظر عن أن هذه السلة بقيمة الـ 50 ألف ليرة المذكورة، لا تكاد تغطي الاحتياجات الغذائية الضرورية للأسرة لمدة أسبوع واحد فقط، بظل ارتفاع الأسعار الراهنة، بما في ذلك لدى المؤسسات الحكومية، فيما سيبقى الموظف المعني بالاستهداف مرتهناً بالدين لمدة 10 أشهر بمقابلها، فإن تحديدها بفئة الموظفين دوناً عن بقية المواطنين، بهذه الظروف المعيشية القاسية على الجميع، فيه إجحاف غير مقبول، كما يتضمن انعدام للعدالة وتكريس للتمييز، سواء بين موظف وآخر، أو بين المواطن والموظف، وهو بالضبط ما يكرس مفهوم التنافس بين طرفي التحكم والإدراة في المحافظة، على حساب المواطنين والأهالي وبالنتيجة لن يكون هذا الإعلان إلا عبارة عن حملة إعلامية، المواطن سيكون غير مستفيد منها، كما أن الموظفين سيكتوون بها.

الأهالي في محافظة الحسكة، ملّوا من أنماط صراع المصالح بين الأطراف المتنفذة بالمحافظة على حسابهم، كما احتاروا بكيفية التعامل مع هذه الأطراف كما مع أتباعهم وتجارهم ومحتكريهم، كما ملوا من دعايات التسويق والترويج باسمهم، لأي من هذه الأطراف، فهم أولاً وآخراً وقبل كل شيء مواطنون سوريون، غير معنيين بكل محاولات التنافس والتمييز المفروضة عليهم.

«شريك المي ما بيخسر» باستثناء مياهنا!

تصريح المدير المكلف بتسيير أعمال المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بدمشق، عبر إحدى وسائل الإعلام خلال الأسبوع المنصرم، والذي أشار فيه إلى أن المياه تكلف 10 أضعاف التكلفة التي يدفعها المواطنون، أثار الكثير من الريبة لدى المواطنين.

■ عبد الرحيم علي

على الرغم من نفيه وجود أية دراسة قائمة لرفع أسعار المياه، وتوضيحه أن العمل حالياً وفق الأسعار السائدة، ولا وجود لأي شيء مرتبط برفع الأسعار، لكنه في معرض حديثه أشار إلى الأعباء الكبيرة والمبالغ التي تصرف لقاء محطات التوليد والمحروقات وأجور الكهرباء...

مقاربة غير منطقية

التصريح أعلاه، أتى على مقاربة غير منطقية، عندما قارن سعر عبوة المياه الواحدة والتي تبلغ 200 ليرة في السوق، مع فواتير المياه المنزلي التي لا تتجاوز ألف ليرة عن فترة شهرين بالنسبة للمواطنين المشتركين بالخدمة.

هذه المقاربة والمقارنة المجحفة وغير المنطقية، مع الحديث عن التكاليف والأعباء، كان وقعها سلبياً على المواطنين، خاصة وقد اعتادوا على أن مثل هذه التصريحات، غالباً ما تكون مقدمات لرفع قادم بالأسعار من قبل الحكومة، بحجة التكاليف والدعم الكبير وتقنينه وتوجيهه وعقلنته، وغير ذلك من الحجج والذرائع، التي تأتي على المواطن وبالاً معاشاً بشكل يومي.

المواطن منتوف الريش

وإذا ما كانت الدراسات السعرية للخدمات العامة تقوم على مثل هذه المقاربات والمقارنات، فعلى الدنيا السلام، فمن غير المعقول أن يقارن من يستهلك المياه المعدنية المعباة، مع من تتقطع به السبل وهو يستجدي الشبكة العامة على نقطة ماء، كما يستجدي أصحاب الصهاريج لتعبئة خزانه بسعر منطقي، بعيداً عن الاستغلال، بنتيجة الحاجة الملحة لمثل هذه المادة الحياتية.

أحد المواطنين قال: «من يومنا منعرف أنو شريك المي ما بيخسر، إلا عنا بتطلع الحكومة عم تخسر بهي التجارة معنا، كيف ما حدا بيعرف؟».

مواطن آخر قال: «لك عم ياخدوا بكل فاتورة رسم عداد ورسم اشتراك ورسم صيانة شبكة، غير حق المي والرسوم التانية، وبالأخير بيقولولك عن نخسر عليك يا مواطن، يا حسرتي ع هالمواطن، كلهم بينتفوا بريشوا وصار ع العظم».

معاناة مستمرة

المواطنين الذين يعانون الويلات من تدني وسوء الخدمات العامة، وخاصة الرئيسية منها، مثل المياه والكهرباء، على مستوى ساعات القطع والوصل، وانعدام العدالة في التوزيع والتقنين، وعلى مستوى الأسعار المجحفة لقاء هذه الخدمات المتدنية، أثقلت كاهلهم التصريحات المتوالية على ألسنة المسؤولين عن التكاليف المرتفعة، والأسعار المدعومة وغيرها، وكأن هذا الواقع المتردي من الخدمات بواد، وتلك التصريحات الرسمية بواد آخر.

فعلى الرغم من ارتفاعات بالأسعار كلها التي طالت هذه الخدمات خلال الأعوام الأخيرة، إلا أنها لم تتحسن على المستوى المطلوب من الجودة فيها، بل ما زالت من السيئ إلى الأسوأ، علماً أن كل رفع في السعر يترافق مع ادعاءات العمل على تحسين جودة هذه الخدمات، كما يترافق مع عبارات الحرص على مصلحة المواطنين وسلامتهم.

مختصر غير مفيد!

المختصر غير المفيد، بالنسبة للمواطنين بنهاية المطاف، هو أنهم أصبحوا مضطرين لتأمين هذه الخدمات الحياتية الضرورية، عبر المستغلين من القطاع الخاص تباعاً، بظل التراجع الذي أصبح متعمداً ورسمياً من الحكومة عن دورها الفعلي على هذا المستوى رويداً رويداً، بحجة التكاليف والحرب والأزمة والحصار الاقتصادي، وغيرها من الذرائع التي فسحت المجال للتمرير الرسمي لمصالح التجار والمستغلين الداخلين على هذه الخدمات، كما غيرها من القطاعات الحيوية الأخرى تباعاً.

فإذا انتشرت مولدات الأمبير على مستوى تأمين الخدمة الكهربائية للمواطنين من قبل القطاع الخاص، ترى ما هي نوعية الشبكات التي يمكن الاعتماد عليها لتأمين خدمة المياه من قبل هؤلاء؟.

هذا ما يمكن أن تتفتق عنه إبداعات أصحاب العقول النيرة، من القطاع الخاص الباحثين عن الثراء على حساب المواطن، بالتنسيق مع العباقرة من الرسميين، والله أعلم!.

ألبان وأجبان بأقل من التكلفة..

أم يزن ربة أسرة في إحدى عشوائيات دمشق، قررت ترك الرفاهية والعودة لأيام الزمن الماضي، والاعتماد على خبرتها في تأمين مستلزمات العيش، عبر تصنيع ما يمكن تصنيعه يدوياً في المنزل..

■ أروى المصفي

ومع رفع جديد، كل فترة للأسعار، والحديث عن استخدام مواد غير مضمونة في تصنيع الجبنة واللبنة، وجدت أم يزن الحل الأمثل والأضمن لصحتها وصحة عائلتها بأن تصنع حاجتهم من هذه المنتجات في المنزل، لتتجنب الغش في السعر والنوعية في آن معاً..

ربات منازل استعن بخبرة الأجداد

أم يزن ليست الوحيدة التي قررت العزوف عن شراء الألبان والأجبان جاهزة التصنيع من السوق، بل لجأت عدة من ربات البيوت إلى ذلك رغبة في التوفير بالدرجة الأولى.

وتعتمد ربات المنازل على أكياس الحليب المجفف غالباً، في تصنيع حاجتهن من اللبن واللبنة أو الجبنة، بسبب صعوبة توفر الحليب الطازج في الأوقات كلها، علماً أن صناعة هذه المنتجات في المنزل، كانت فيما مضى تعتمد على الحليب الخام بشكل رئيسي.

ويباع كيلو اللبن في أسواق دمشق بسعر يصل إلى 275 ليرة، في حين يبلغ سعر كيلو الجبن 1400 ليرة، وكيلو اللبنة 1100 ليرة.

ويقل وجود منتجات مصنعة من حليب الماعز أو الأغنام في مثل هذا الوقت من السنة لقلة إنتاجه، بينما ينتشر في موسم الربيع، حيث من المفترض أن يساهم ذلك في تخفيض الأسعار بالمجمل، وهو ما لم يلمسه المواطن بالمواسم السابقة.

سعر الحليب الخام في صعود

وفي محاولة للتعرف على سبب الارتفاع الأخير في سعر منتجات الألبان والأجبان، تواصلت «قاسيون» مع رئيس جمعية الألبان والأجبان في دمشق وريفها عبد الرحمن الصعيدي، الذي أكد: إن «السبب الأساسي وراء ارتفاع أسعار منتجات الألبان والأجبان في الفترة الأخيرة هو ارتفاع ثمن الحليب الخام لدى المنتجين، حيث يباع بسعر 220 ليرة، وذلك نظراً لارتفاع أسعار الأعلاف وأسعار الأدوية البيطرية وآجار الأرض».

ليعيد ذلك إلى أذهاننا الحديث عن غياب الدعم الحكومي على مستوى مدخلات العملية الإنتاجية، وخاصة الزراعية منها، بشقيها الحيواني والنباتي، وتحديداً بما يخص الأعلاف والأسمدة والأدوية الزراعية والبيطرية، وغيرها، والتي يتم التحكم بسعرها عبر السوق السوداء من قبل بعض التجار والسماسرة والمستوردين.

دمشق يصلها حوالي 50 طن فقط يومياً

وعن مصادر تزويد دمشق بالحليب الطازج، أوضح الصعيدي: أن «المدينة حالياً تعتمد على ثلاثة مصادر للحصول على الحليب الطازج، هي درعا والقنيطرة والقلمون، علماً أن الكميات التي تردها يومياً لا تتجاوز 50 طن حليب يومياً، في حين كانت تستقبل 300 طن منه قبل اندلاع الأحداث وخروج الريف الدمشقي، الذي يعتبر المصدر الأساسي للحليب سابقاً، فقد ساهم خروج مناطق الريف بنقص كبير في تأمين حاجات المدينة من الحليب وغيرها من منتجات زراعية وحيوانية».

ونوه الصعيدي إلى أن: «تلك المناطق الثلاث تقوم باستهلاك معظم ما تنتجه مواشيها من حليب محلياً، وتصدر فقط الفائض عن الحاجة إلى دمشق».

أجور نقل وحواجز تعيق وصول المادة

وتطرق الصعيدي في حديثه، إلى أن عوامل أخرى ساهمت بارتفاع أسعار الألبان والأجبان، وقال: إن «ارتفاع أجور النقل وصعوبته، حيث لا تتوفر برادات نظامية لنقل الحليب من مناطق إنتاجه لمنشآت الحرفيين، وبالتالي يتم نقل كميات بسيطة منه خوفاً من فساده، إضافة لوجود الحواجز على الطريق التي تزيد من الصعوبة، ناهيك عن قدوم فصل الشتاء، حيث يقل الإنتاج بشكل كبير عن مواسم أخرى وبالتالي يرتفع السعر لقلة العرض».

هكذا تغش ألبان وأجبان في أسواق العاصمة

وحول أبرز أساليب الغش المتبعة في تصنيع الألبان والأجبان، بين الصعيدي: أن «بعض المصنعين يقومون بإضافة النشاء والدسم النباتي ومواد مجمدة عند تصنيع الجبنة، وبيعها بسعر أقل من الجبنة البلدية الأصيلة، وهو يعتبر مخالفاً للمواصفة».

وعن سبب انتشار تلك المنتجات المغشوشة، برر الصعيدي ذلك بأن: «الوضع الاقتصادي الصعب للمواطن السوري دفعه للبحث عن المنتج الأرخص، وبالتالي هناك طلب على المنتجات الأقل ثمناً، حيث تباع مثل هذه الأنواع من الجبنة بسعر 650– 600 ليرة /كيلو، في حين يبلغ سعر كيلو الجبنة النظامي 1400 ليرة».

وذلك يعني أن الإفقار المتزايد للمواطنين، الذي يدفعهم للبحث عن المنتج الأرخص، يعتبر عاملاً أساسياً في زيادة المعروض من المواد المغشوشة متدنية الجودة والمواصفة، من قبل المستغلين من تجار وسماسرة، وهو ما تتناساه الحكومة، وتغض الطرف عنه، عبر استمرارها بسياساتها المفقرة والمستنزفة للمواطنين.

الحليب المجفف .. ليس غشاً

وعن استخدام الحليب المجفف في الصناعة والذي تعتبره وزارة التجارة مخالفاً، أكد رئيس الجمعية أن لجوء بعض الحرفيين لاستخدام الحليب المجفف في صناعة الألبان والأجبان ليس بالأمر الجديد ولا المخالف، أو الضار بالصحة، فقلة الحليب الطازج وصعوبة تأمينه، دفعت للاعتماد أكثر على الحليب المجفف، وهذا الموضوع موجود منذ عشرات السنين، ومنتشر في الدول كافة، فضلاً عن أن الحليب المجفف يدخل في صناعة الحلويات والبسكويت وغيرها من منتجات».

وقامت الجمعية برفع كتاب لوزارة الصحة والتجارة الداخلية توضح: أن استخدام الحليب المجفف ليس مخالفاً للشروط الصحية، أو المواصفة على الإطلاق، على حد قول رئيسها عبد الرحمين الصعيدي.

ولعل من أهم ما يجب التذكير به بهذا الصدد، هو أن جزءاً هاماً وكبيراً من الحليب المجفف الموجود بالأسواق، والذي يتم استخدامه من قبل بعض هؤلاء المصنعين، غير معروف المصدر، حيث يدخل تهريباً، وهو غير خاضع للرقابة، لا من حيث النوعية والجودة، ولا من حيث مدة الصلاحية، الأمر الذي يعني المزيد من الإضرار بالمواطن على مستوى الأسعار كما على المستوى الصحي.

ويقوم بعض الباعة بالغش أيضاً، عبر الوزن وسعة العبوة، حيث يتم بيع عبوة بسعة 800 غرام بسعر الكيلو الكامل من اللبن الرائب، وعلى أعين أجهزة الرقابة المعنية، حيث تنتشر هذه العبوات بكثرة لدى البائعين جميعهم دون استثناء، والمواطن يقع ضحية لهذا الغبن والغش دون دراية منه.

كما شهدت صناعة الألبان والأجبان في السنوات الأخيرة، أساليب غش تمثلت باستخدام مواد غير صالحة للاستهلاك البشري، عبر إضافة مادة السبيداج، وتحديداً في اللبنة الكريمية.

الأمر الذي يثبت أن هؤلاء المستغلين، والمتواطئين معهم، لا تعنيهم لا مصلحة المواطن ولا صحته، بقدر ما يعنيهم جني أكبر قدر من الأرباح، ولو على حساب صحة المواطن، وبقائه على قيد الحياة.

دراسة تثبت الغش لتعويض فرق التكلفة

من جانبها قامت جمعية حماية المستهلك، بإعداد دراسة لكلفة صناعة الألبان والأجبان بعد أن وجدت أن أسعار بيع تلك المنتجات غير ثابتة ومتذبذبة، فضلاً عن أنها أقل من التكلفة الحقيقية لصناعتها، وبالتالي التشكيك بجودة ما يباع في الأسواق مع الخوف من اللجوء إلى الغش، لتعويض الفرق بين التكلفة وسعر المبيع وتحقيق الربح.

وجاء في الدراسة التي أعدتها الجمعية، ونشرتها وسائل إعلام عدة، أن سعر تكلفة 1 كغ حليب يعادل سعر 1 كغ علف، مع مصاريف الأدوية والنقل وهامش ربح الفلاح والحلاب.

وذكرت الدراسة أن سعر كغ الحليب اليوم هو 220 ليرة كامل الدسم و190 ليرة لمتوسط الدسم و160 ليرة لمنزوع الدسم.

وبينت أن كلفة صناعة اللبنة اليوم هي وفق الآتي: كل 1 كلغ لبنة يحتاج إلى 3,5 كغ حليب، بالإضافة إلى كلفة إنتاجه ونقله وهامش الربح للمعمل والجملة والتاجر، ليصل سعر كيلو اللبنة كاملة الدسم إلى 1016 ليرة ومتوسطة الدسم إلى 886 ليرة ومنخفضة الدسم إلى 756 ليرة.

كما أوردت تكاليف منتجات أخرى، مثل الجبن البلدي بين الـ 1264– 1700، والعكاوي بين الـ 1310– 1760، والشلل بين الـ 2170– 2746 ليرة، بنفس الطريقة الحسابية، والتي يتبين بنتيجتها أن الأسعار المتباينة المتوافرة في الأسواق لهذه المنتجات، وخاصة المتدنية منها عن هذه الأسعار، تدلل على وجود غش بالمحتويات والمكونات وطريقة التصنيع، كما تشير بالمقابل إلى الفارق الكبير في هامش الربح المضاف من قبل بعض الباعة والمنتجين على أسعار التكلفة الحقيقية، ما يؤكد حقيقة فلتان السوق ناحية المواصفة والسعر والجودة.

واقع مؤلم

لم يعد مستغرباً الحديث عن ارتفاعات الأسعار وغلاء المنتجات، بالتزامن مع ظهور منتجات مقلدة أو مغشوشة ومضرة بالصحة، لكن التجاهل الحكومي وانعدام رد الفعل الكابح والملائم لمثل هذه الظواهر المتكررة، هو المثير للتساؤل حول مدى قرب المسؤولين من الواقع، وعن حقيقة قيامهم بواجبهم تجاه الناس وتحقيق ما يزعمون بأنهم يسعون لتحقيقه من مصطلحات وشعارات، مثل المصلحة العامة ومصلحة المواطن وحماية المستهلك والمنتج وغيرها.

ليثبت بالنتيجة أن مصلحة المواطن هي الغائبة دائماً، فيما مصلحة التجار والفاسدين هي من تحظى بالأولوية على مستوى الدعم والتغطية، ولو كانت على حساب بقاء هذا المواطن على قيد الحياة.

الافقار المتزايد للمواطنين الذي يدفعهم للبحث عن المنتج الأرخص يعتبر عاملاً أساسياً في زيادة المعروض من المواد المغشوشة متدنية الجودة والمواصفة من قبل المستغلين من تجار وسماسرة

السكن البديل: «غيري أكل جاج وأنا وقعت بالسياج»

ما زالت قضية السكن البديل حسب المرسوم 66 الخاص بمنطقة المزة خلف الرازي مثار استياء وتساؤل لدى المواطنين من أهالي هذه المنطقة، وخاصة الذين تم ترحيلهم على وعد بتأمين هذا السكن حسب نص المرسوم.

■ نوار الدمشقي

وعلى الرغم من مضي سنوات على البدء بتنفيذ المرسوم المذكور أعلاه، إلا أنه وحتى الآن لم يتم توزيع أي مسكن لهؤلاء المواطنين، وفي كل مرة هناك ذريعة للتأخر بتنفيذ ذلك.

قيد الدرس!

الموضوع على ما يبدو ليس ذا أهمية لدى المعنيين بتنفيذ المرسوم، على مبدأ «اللي إيدو بالمي مو متل اللي إيدو بالنار» حيث تم عرض هذا الموضوع مؤخراً على طاولة اجتماع مجلس محافظة مدينة دمشق، منذ أسبوعين تقريباً، من جملة المواضيع الأخرى التي طرحت، وكان جواب مدير تنفيذ المرسوم 66 على ذلك: أن وزارة الأشغال العامة والإسكان أصدرت القرار رقم 112 للعام 2016 الذي حدد شروط السكن البديل، وأعطى محافظة دمشق الصلاحية لوضع آلية تطبيق القرار.

كما أشار مدير التنفيذ خلال الاجتماع المذكور: أن الموضوع ما يزال قيد الدرس من قبل مجلس المحافظة لضمان حسن التطبيق وتحقيق العدالة للمواطنين، وسيقوم المكتب باستصدار الآلية التنفيذية كما سيتم تنفيذ القرار فور صدورها!.

مماطلة مقصودة وعدالة مفقودة!

بالمختصر، التصريح أعلاه هو: اعتراف رسمي بالمماطلة بتنفيذ هذا الشق الحيوي من المرسوم بما يخص مصلحة المواطنين المتضررين من عملية الإخلاء تنفيذاً لمضمونه بمنطقة خلف الرازي، سواء على مستوى صدور القرار من قبل وزارة الأشغال العامة والاسكان بعد أربعة سنوات من تاريخ صدور المرسوم، أو على مستوى الدراسة التي ستقوم بها المحافظة للقرار من أجل وضعه بالتنفيذ تحت عنوان «تحقيق العدالة للمواطنين»!، ومتى ستصدر تلك الدراسة؟.

ويتساءل المواطنون: عن أية عدالة يتم الحديث هنا؟، العدالة هي ألا يُخلى منزل دون أن يكون بديله جاهزاً، وعدم ترك المواطن في مهب الريح وتحت وطأة التشرد والاستغلال.

فأهالي المزة من منطقة خلف الرازي لم تشردهم الحرب والأزمة، بل شردتهم محافظة دمشق والمسؤولون عن تنفيذ المرسوم 66، وبذلك أصبحوا سواء بسواء مع من شردتهم الحرب من بقية السوريين.

وكأن هذا هو المقصود بمفهوم العدالة الذي يتشدق بها مسؤولو المحافظة في معرض تبريرهم للتأخر في منح المواطنين حقوقهم.

ذرائع!

يتذرع مسؤولو المحافظة والمسؤولون عن تنفيذ المرسوم 66 بأنهم منحوا تعويض بدل إيجار للذين تم إنذارهم بالإخلاء، وأخلوا من بيوتهم، إلا أنه على أرض الواقع لم تعد هذه البدلات تغطي تكاليف الإيجار الفعلي، بظل ارتفاع الأسعار الجنوني لبدلات الإيجار، وبظل الاستغلال الكبير الذي يتعرضون له هؤلاء وغيرهم، وخاصة على مستوى الرفع الدوري لهذه البدلات من قبل أصحاب البيوت المستأجرة، وبظل التأخر غير المبرر بتسليم السكن البديل، واللامبالاة بواقع هؤلاء ومعاناتهم، ناهيك عن أن الدفعة الأولى من المواطنين الذي هدمت بيوتهم وتم إخلاؤها، لم يستلموا حتى تاريخه قيمة بدل السكن للعام الجديد، علماً بأن الإخلاء الأول بتاريخ 25\9\2015.

خرجوا ولن يعودوا!

هذا الواقع فرض على الغالبية من هؤلاء، وخاصة فقراء الحال، إلى بيع حصصهم السهمية بالمشروع «الإسكاني والتجميلي والحضاري العظيم» بأسعار بخسة، من أجل تغطية هذه التكاليف وغيرها، أو التخلص من الإيجار الشهري المرهق، عبر شراء بيت صغير، لا يمكن مقارنته مع ما كانوا يسكنوه في منطقتهم وبين أهلهم، كما لا يمكن مقارنته مع ما كانوا يحلمون به من وعود من قبل المحافظة والقائمين على المشروع من المتنفذين، حسب المخططات والصور الافتراضية للمشروع.!

وبالتالي كل الكلام المعسول عن إعادة إسكان هؤلاء في منطقتهم، حسب المرسوم والكلام الإعلامي والترويجي عنه، ذهب إلى غير رجعة بالنسبة لهم، وأصبحت منطقتهم حرام عليهم، حلالاً لغيرهم من التجار والمتعهدين والسماسرة، المستفيدين الحقيقيين من هذا التأخير والتسويف كله، سواء على مستوى السكن البديل، أو على مستوى التنفيذ الفعلي للمرسوم حسب المخططات والمواعيد المقررة والمعلنة، والتي مرت عليها سنوات وسنوات ولم تخرج عن حيز الكثير من الأوراق والوعود والهدم والترحيل، وبعض الطرقات، ليس إلا، وبالمحصلة غالبية من تم ترحيله من هؤلاء لن يتمكنوا من العودة لمنطقتهم كما كانوا يرجون ويحلمون.

وذلك كله ما هو إلا مخالفة واضحة وصريحة، ومساع التفافية على مضمون المرسوم على المستوى التنفيذي لمصلحة المستثمرين الكبار والمستغلين، ناهيك عن الكثير من التحفظات عليه أصلاً.

الخشية الآن على المتبقين من الأهالي، الذين سيتم ترحيلهم تباعاً من المنطقة على أثر استمرار تنفيذ عمليات الهدم والترحيل قبل البدء بتسليم السكن البديل، وقبل الاقلاع الفعلي بالتنفيذ، على مستوى البنى التحتية، وإشادة المحاضر والأبنية.

أهالي المزة من منطقة خلف الرازي لم تشردهم الحرب والأزمة بل شردتهم محافظة دمشق والمسؤولين عن تنفيذ المرسوم 66 وبذلك أصبحوا سواء بسواء مع من شردتهم الحرب من بقية السوريين

بئس هكذا مشروع!

يوماً بعد آخر يثبت هذا المرسوم، كما غيره من القوانين والقرارت الصادرة من قبل الحكومة وجهاتها التنفيذية، ما هو إلا لمصلحة كبار التجار والمتعهدين والسماسرة والمتنفذين على المستوى العملي بنهاية المطاف، وكل الكلام عن المواطنين وحقوقهم والعدالة فيها وتحسين وتجميل أمكنة إقامتهم، ما هي إلا عبارات معسولة كما يبدو، واستغلالاً حاجتهم، من قبل هؤلاء.

بئس هذا المشروع إن كان هو النموذج الذي سيحتذى به على مستوى إعادة الإعمار خلال المرحلة المقبلة، خاصة وأن أصحاب المصلحة من المستفيدين منه، أصبحوا يطالبون بتعميمه على مناطق أخرى، وخاصة مناطق المخالفات والعشوائيات المنتشرة في المحافظات كلها، حيث تم الإعلان مؤخراً عن تطبيقه على منطقة داريا، حتى قبل عودة أهلها إليها!.

كما وبئس أي مشروع أو قرار لا يأخذ بعين الاعتبار مصلحة المواطنين وحقوقهم، ليس قولاً معسولاً، بل فعلاً ملموساً.

سَلْبَطة وتصرفات استفزازية!

وردت إلى صحيفة قاسيون شكوى من سكان بناء الأطلس في منطقة السيدة زينب، وهو عبارة عن فندق، وهم نازحون ومهجرون من مناطق قريبة للمنطقة، ويبلغ تعدادهم بحدود 25 أسرة، نزحوا إليها منذ عام 2012.

■ مراسل قاسيون

الشكوى تتمحور حول الممارسات التي يقوم بها بعض الأفراد المحسوبين على اللجان الشعبية في المنطقة، سواء ناحية تقاضي أموال بصبغة غير مشروعة، أو لناحية التصرفات الشاذة التي يقوم بها هؤلاء، متسلطين ومستغلين ضعف وحاجة هؤلاء النازحين.

تفاصيل

عندما أقام هؤلاء في البناء المذكور تعاملوا مع وكيل عن صاحب البناء، حيث كانوا يدفعون لهذا الوكيل بدلاً شهرياً للإيجار.

بعد فترة من الزمن تم إبلاغ هؤلاء، عبر إحدى الجهات الأمنية المسؤولة عن المنطقة، بألا يدفعوا بدلاً للإيجار لأي كان، كون الوكيل السابق قد ترك المنطقة، وقد التزم السكان بمضمونه.

وفي عام 2015 وفدت إليهم محامية موكلة عن صاحب البناء بشكل رسمي، حيث عاودوا دفع بدل الإيجار إليها بشكل نظامي، كما اعتادوا سابقاً، دون أية مشاكل أو حساسيات ووفقاً للأصول.

مؤخراً، بدأ بعض الأفراد، من المحسوبين على إحدى الجهات المسؤولة عن المنطقة تحت مسمى لجان شعبية، بالدخول إلى البناء وجرى افتعال العديد من المشاكل فيما بينهم وبين المحامية المذكورة، مما اضطرها لعدم العودة، وبالتالي توقف دفع بدل للإيجار مجدداً لصاحب الملكية أو وكلائه.

بالمقابل حضر من سمى نفسه مندوباً عن هؤلاء الأفراد، مطالباً بأن تدفع لهم بدلات الإيجار، وبمبالغ مرتفعة، حيث طالبوا بأن تكون الشقة ببدل إيجار 10 آلاف ليرة، والسويت 5 آلاف ليرة، وما كان من سكان البناء إلا الرضوخ لمطالب هؤلاء، خشية تماديهم وتسلطهم.

قضية هؤلاء وشكواهم لم تقف عند هذا الحد، بل قالوا بشكواهم :أنهم لم يتخلصوا من مضايقات هؤلاء، حيث كانوا يتعدون على سكان البناء بالتهديد برفع بدلات الإيجار، بالإضافة لبعض الممارسات والمضايقات ذات الطابع المسيء من الناحية الأخلاقية.

مع العلم بأنهم ليسوا أصحاب حق لا ببدلات الإيجار ولا برفعها والتحكم بهم على هذا الجانب.

برسم الجهات المسؤولة عن المنطقة

إن المطلوب هو: رفع الغبن عنهم من تسلط هؤلاء، ووضع حد لمثل هذه الممارسات، مع الأخذ بعين الاعتبار، خشية السكان من أية أعمال انتقامية، قد يقوم بها هؤلاء بحقهم على أثر هذه الشكوى.

يتصدر قطاع الكهرباء أزمات البنى التحتية الكبرى، التي يبدو تدهور أوضاعها خلال الأزمة باتجاه واحد، دون أي مؤشرات على إمكانيات تحسن حتى في ساعات التقنين، وبالرغم من هذا فإن البنى التحتية للقطاع لم تتعرض لأضرار كبرى جدية بالقياس إلى مستوى التدهور في خدمات الكهرباء..

توليد الكهرباء:

توقف شهرين «لعدم الحاجة»!

قدم أحد المختصين في القطاع الكهربائي في سورية، قراءة اقتصادية لبعض البيانات حول أوضاع المحطات الكهربائية السورية في عام 2015، نستعرض في هذا العدد والعدد اللاحق، بعضاً من أهم بياناتها لنطرح بعدها بعض الأسئلة على المعنيين بالتفسير والإجابة..

■ محرر الشؤون الاقتصادية

لا تزال 15 محطة من أصل 17 محطة كهربائية في سورية قيد العمل، وهي الدير علي وتوسعها، تشرين البخارية والغازية، والناصرية في ريف دمشق، الزارة وجندر وتوسع جندر وزيزون ومحردة في ريفي حمص وحماة، بالإضافة إلى محطة حلب، والسويدية في الحسكة، ومحطة بانياس، وبانياس الغازية، وأخيراً التيم في دير الزور تعمل ساعات قليلة، وعموماً باستثناء قطينة والفرات التي لا تذكرها البيانات، فإن جميع محطات التوليد السورية المتوزعة بين ريف دمشق، وحمص، وحماة وحلب وبانياس، لا تزال قيد العمل، ولكن بساعات متفاوتة..

بقي ثلث الإنتاج..

الاستطاعة المتاحة لمجمل المحطات العاملة، تعادل نسبة جيدة من الاستطاعة الاسمية، حيث نسبة الاستطاعة المتاحة من الاسمية لمجموع المحطات الـ 17، تزيد على 80% تقريباً. والأهم أن الاستطاعة المتاحة في هذا العام تسجل ما يزيد على 6900 ميغا واط.

وبكل الأحوال فإن الإنتاج الكلي للمحطات قد بلغ 18,9 مليار كيلو واط في عام 2015، بينما الإنتاج الكلي في العام الماضي قد بلغ 21 مليار كيلو واط ساعي.

*تم تقدير رقم الإنتاج في عام 2016 بناء على التصريحات بأن كميات الإنتاج حتى نهاية شهر 10– 2016 تبلغ 13 مليار كيلو واط ساعي فقط، وبافتراض أنها تمثل نسبة 83% من إنتاج العام الكامل: 10 أشهر من 12 شهر.

أي أن إنتاج الكهرباء المتوقع لعام 2016 في سورية يبلغ 32% تقريباً من إنتاج الذروة في 2011 أي تراجع الإنتاج بمقدار الثلثين!

حيث الخسارات الأكبر في الأعوام الثلاثة الأولى، وتحديداً في عام 2013، عندما شكلت الخسارات المتتالية في قطاع النفط، صدمات للقطاع الكهربائي، إلا أن التراجع لم يتوقف في عامي 2015 و 2016، حتى بعد أن استقر وضع القطاع النفطي على الاستيراد، وبالسعر العالمي، وبخطوط ائتمانية من الدول الصديقة، حيث بقيت خسارات إنتاج الكهرباء بمعدلات عالية، رغم أن جميع المحطات قادرة على العمل، ولم تتدمر بناها التحتية..

محطات التوليد الكهربائي لا تتوقف بسبب طوارئ فنية أو أمنية بينما تتوقف غالباً لعدم توفير الوقود لها

المحطات متوقفة ربع العام!

يشير المختصون إلى أن عدد ساعات التوقف عن العمل في المحطات يعتبر ملفتاً، وخصوصاً إذا ما تم التدقيق في أرقام كل محطة على حدى.

أما بالمجمل فنستطيع القول بأن المحطات في سورية، بمجموعها قد توقفت قرابة ربع العام في عام 2015. أي توقفت قرابة 84 يوم، وعملت حوالي 280 يوم عمل متواصل.

حيث أن ذروة ساعات العمل خلال عام لكل محطة تقارب: 8730 ساعة عمل تقريباً، وبينما تصل بعض المحطات السورية في عام 2016 إلى عدد ساعات عمل قريبة من الذروة، فإن بعضها لا يعمل إلا نسبة قليلة جداً، بالقياس إلى ساعات التوقف.

ساعات العمل الكلية لمحطات التوليد السورية عام 2015

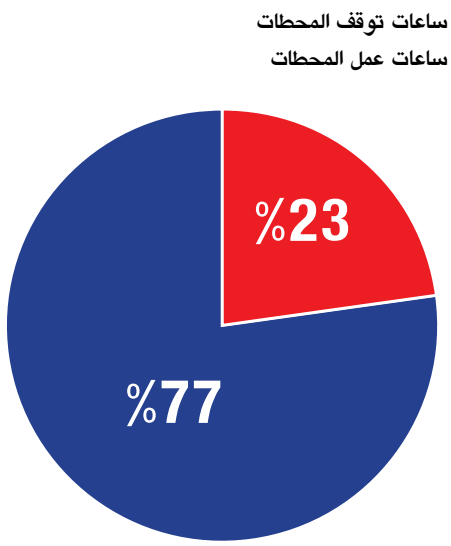

إنتاج الكهرباء في سورية خلال الأزمة مليار ك. و. س

العام	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإنتاج مليار ك.و.س	49	38,5	26,7	21,4	18,9	*15,5
نسبة التراجع بين عامين %		21,4	30,6	19,8	11,6	17,9

توقف لعدم الحاجة!

أما أسباب التوقف فمختلفة ويصنفها المختصون بحسب البيانات: توقف طارئ للصيانة– توقف مبرمج للصيانة– توقف نتيجة عدم الحاجة، وهو العنصر الذي لا يجد تفسيره إلا بسبب أعمال عدم توفر الوقود، أو التوقيف غير مفهوم الأسباب.
والشكل التالي يوضح كيف تتوزع ساعات التوقف الإجمالية للمحطات، بين الأسباب الأساسية، حيث أن المحطات قد توقفت بشكل مقصود لتتم فيها عمليات صيانة مبرمجة بمقدار: 8,5 يوم تقريباً، ونسبة 10% من أيام التوقف.
وتوقفت لعمليات صيانة طارئة نتيجة الأعطال والحوادث بمقدار أسبوعين تقريباً، ونسبة 17% من أيام التوقف. وتوقفت بمجموعها حوالي شهرين كاملين، أي قرابة 1460ساعة عمل، ونسبة 73% من ساعات التوقف الإجمالية، نتيجة: «عدم الحاجة».
يشير المختصون إلى أن نسبة 60% من مرات فصل المحطات، قد كانت اضطرارية، وليست كل الحالات الاضطرارية هي ناجمة عن الطوارئ أي الحودث والاعتداءات أو الأوضاع المرتبطة بالوضع الفني للمحطات، التي لم تساهم إلا بنسبة 17% من أيام التوقف، بل كثير من مرات الفصل ترتبط بعدم توفر الوقود، والتي غالباً تصنف بتوقف «لعدم الحاجة».
وتتباين المحطات كثيراً فيما بينها، بحسب ساعات العمل والتوقف، لتعمل بعضها على مدار العام، وبساعات قريبة من ذروة الساعات، ويتوقف بعضها معظم العام لأسباب «عدم الحاجة»، المرتبط غالباً بعدم توفير الوقود لعمل هذه المحطة أو تلك.
أكثر المحطات مساهمة في إنتاج الطاقة الكهربائية في سورية، هي محطة جندر في حمص، بينما أحدث المحطات في الدير علي وتوسعها، هي الأقل إنتاجاً والأكثر توقفاً، بينما أعلى المحطات استطاعة في حلب تعمل نصف العام وتتوقف نصفه الآخر. بينما تبدي بعض المحطات القديمة والصغيرة استنفاراً استثنائياً من حيث عدد ساعات العمل، وفي التفاصيل نورد التالي ..

أسباب توقف محطات التوليد

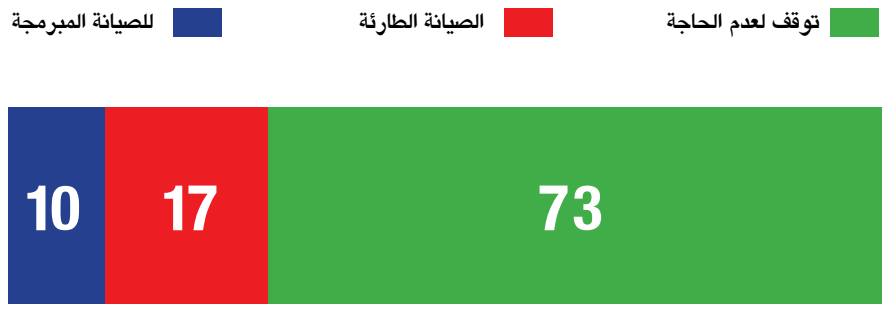

توزيع ساعات التوقف في محطات التوليد السورية خلال عام 2015 - %

الدير علي وتوسعها: «لا حاجة لها»!

استطاع محطة الدير علي مع توسعها، هي الألى في سورية، حيث تفوق استطاعة جندر وتوسعها، وتفوق استطاعة حلب، وتشكل نسبة 17% تقريباً من الاستطاعة الإجمالية للمحطات السورية. ولكن محطة الدير علي قد عملت قرابة 48 يوم فقط خلال عام 2015، وتوقفت 317 يوم خلال السنة، من ساعات التوقف هذه 3 ساعات للصيانة بحسب المختصين، والباقي هو لعدم الحاجة!.
كذلك الأمر في توسع الدير علي، التي عملت قرابة 40 يوم، وتوقفت باقي العام لأسباب عدم الحاجة، وليس للصيانة أو للطوارئ.
فما الأسباب التي تجعل المحطة الأحدث والتي تعمل على الغاز والفيول معاً، متوقفة طوال العام تقريباً؟! والتي يمكن أن تضيف إلى الإنتاج أكثر من 5 مليار كيلو واط ساعي، إذا ما عملت بعدد ساعات عمل محطة جندر على سبيل المثال!

محطات محيط دمشق والهدر الكبير

إن المحطات المحيطة بدمشق، هي الاكثر توقفاً، وليس لأسباب الصيانة أو الطوارئ، حيث يشير المختصون أنه إذا ما جمعنا ساعات التوقف لعدم الحاجة لمحطات: الدير علي، تشرين، الناصرية، فإن المجموع يبلغ هدر 1440 يوم من إنتاج الكهرباء تقريباً، بمعدل توقف وسطي 10 أشهر لكل محطة: الناصرية، وتشرين: البخارية– الغازية– المركبة، والدير علي وتوسعها. بينما دمشق هي من أكثر المناطق استهلاكاً وطلباً، حيث يتم تأمين حاجاتها من محطة جندر بشكل أساسي، ما يؤخر إمكانية تزويد حمص والمنطقة الوسطي بالكهرباء الكافية.

جندر وتوسعها الأعلى إنتاجاً

عملت محطة جندر في حمص طوال العام تقريباً، وعلى مدى 24 ساعة، وتوقفت حوالي الشهر فقط، معظمها للصيانة الطارئة، بينما توسع محطة جندر فقد توقفت حوالي 100 يوم، معظمها لعدم الحاجة، وعملت قرابة 265 يوم. إلا أن المحطة وتوسعها ساهمت بالنسبة الأعلى من إنتاج هذا العام 30% من الإنتاج، وحوالي 5,6 مليار كيلو واط ساعي.
وتعتبر محطات محافظة حمص الأعلى إنتاجاً، حيث أن جندر وتوسعها، والزارة تنتج مع بعضها قرابة 9,4 مليار كيلو واط ساعي، ونسبة 50% من الإنتاج الكهربائي الإجمالي.

محطات صغيرة وعاملة!

من المحطات التي عملت لأوقات طويلة، وأقرب إلى وقت الذروة، تأتي محطة السويدية في محافظة الحسكة، والتي عملت 348 يوم من أصل 365، ولكن استطاعتها المتاحة القليلة والبالغة 118 ميغا واط ساعي، جعلت إنتاجها يقتصر على: 0,7 مليار كيلو واط ساعي، وبنسبة 4% من الإنتاج الكلي.
تليها من حيث عدد ساعات العمل محطة الزارة، والتي عملت 336 يوم، توقفت أقل من شهر، 12 يوم للصيانة الطارئة، والباقي للصيانة المبرمجة، ويوم واحد لعدم الحاجة، وهي قد ساهمت ب 20% من الإنتاج أي حوالي 3,8 مليار كيلو واط ساعي.
تليها محطتي بانياس، وبانياس الغازية، وقد عملتا وسطياً بمقدار 320 يوم، وتوقفتا وسطياً بمقدار 45 يوم، معظمها للصيانة الطارئة، والمبرمجة، وساهمت المحطتين بإنتاج 16% من إنتاج الكهرباء الإجمالي بما يقارب: 3,2 مليار كيلو واط ساعي.

محطات تعمل أقل من نصف العام

مجموعة المحطات الباقية تعمل بأقل من نصف عدد ساعات العمل الأقصى، أي بأقل من 4400 ساعة عمل تقريباً. فمحردة توقفت 180 يوم، وتشرين المركبة توقفت 218 يوم، وفي المحطتين معظم التوقف لعدم الحاجة. الناصرية في ريف دمشق توقفت 7 أشهر، 3 للصيانة، وأربعة لعدم الحاجة. حلب عملت قرابة 4,5 شهر وأنتجت في أيام عملها 0,5 مليار كيلو واط ساعي، وأخيراً زيزون عملت بين 3–4 أشهر فقط.

المحطات: «بخير.. بس ما في طاقة»!

■ عشتار محمود

تدهورت مختلف مجالات الخدمات في ظروف الأزمة، ولكن هل نستطيع أن نعد واحدة فقط من الخدمات العامة، التي عادت لتشهد تحسناً ولو طفيفاً على المستوى الكلي! لا يوجد.
الكهرباء تحديداً وقطاع الطاقة عموماً، هي واحدة من أكبر صدمات تدهور البنى التحتية، وأكثرها تأثيراً على الإنتاج السوري والحياة اليومية، والتي يبدو تحسين أوضاعها مستحيلاً، بل تتجه نحو الأسوأ عاماً بعد عام. ورغم يأس السوريين من إرادة وقدرة الحكومات المتتالية على تحقيق نقلة في خدمات الكهرباء، وتراجع في مستويات التقنين المفروض من عام 2012 وقبل التدهور الكبير في قطاع النفط! فإن الوجوه الحكومية التي تتحدث في هذا الملف من وزراء ورؤساء وزارات، لا يكلون ولا يملون من التأكيدات، والإشارات بأن العمل لتحسينها «جار على قدم وساق».. بينما النقلة الوحيدة التي حققتها إدارة الأزمة في ملف الكهرباء، هي إنهاء الدعم تقريباً في العام الحالي، بعد أن أصبح المبيع الوسطي للكيلو واط الساعي بأسعاره المختلفة، أعلى من التكلفة الوسطية.
المعطيات تبين بأن المحطات في سورية في عام 2015، بحالة جيدة، والظروف الأمنية المحيطة بأغلبها أيضاً جيدة نسبياً، بدليل أن المحطات بمجموعها لم تتوقف إلا لمدة أقل من شهر للطوارئ والصيانة. ولكنها توقفت شهرين «لعدم الحاجة» كما تصنف البيانات، الأمر الذي يعود غالباً إلى عدم توفير الوقود لها.
وهو ما يعيدنا إلى التساؤل:لماذا لم تستطع إدارة الأزمة الاقتصادية في سورية، أن تتوصل بعد خمسة أعوام، إلى استقرار في تدفق الطاقة، وتأمين الحاجات الضرورية للكهرباء على الأقل؟!
هل السبب هو التكاليف؟! كلا، فقطاع المحروقات أصبح رابحاً منذ العام الماضي، بعد أن رفع الدعم نهائياً، بالإضافة إلى وجود الخط الائتماني الإيراني منذ عام 2013، وتجديده، ما أمن تدفقاً مستمراً لنواقل نفط خام يتم تكريرها في المصافي السورية، ولكن لماذا لم تتوسع أو لم تستمر؟!
هل «الدول الصديقة لا تريد مساعدتنا اقتصادياً» كما يغمز بعض محللي الحكومة؟! لا شك أن كلًا من إيران وروسيا مستعدتين لتجاوز العقوبات الاقتصادية، بدليل مبادرتهما باتجاه الخطوط الائتمانية، وتحديداً في قطاع النفط، فالدولتان من أهم منتجي النفط عالمياً، ويشكل انخفاض السعر العالمي حافزاً لمساعدة السوريين؟! أما إذا كان السبب هو عدم سداد المستحقات المالية، فلماذا لم نصل إلى اتفاق نسدد من خلاله جزءاً من مستحقاتنا، ونوسع استيراد النفط الخام، طالما أن مبيعات قطاع المحروقات تشير إلى ربح بالقياس للتكاليف؟! وحتى لو كانت خاسرة، لماذا لم نخصص جزءاً من تمويل مستوردات القطاع الخاص، التي فاقت في عام واحد 980 مليون دولار، لتمويل جزء من حاجات الطاقة، أو لدعمها؟!
الجواب لدى الجهات المسؤولة عن تجارة النفط، واستيراد المحروقات في سورية قبل الأزمة وبعدها، والتي «اعتادت» على تأمين النفط بعقود قصيرة، ومن عرض البحر، ولم تلجأ إلى عقود طويلة الأجل ومستقرة مع الدول، أما لماذا، فقد نجد التفسير في حصة الفساد من الصفقات المتتالية لشراء باخرة فيول، وباخرة مازوت، وباخرة بنزين بين فترة وأخرى!

سلسلة جديدة من رفع الأسعار الحكومية هذا الأسبوع، ولكن في قطاع الزراعة، حيث قد تشهد السوق ارتفاعات في أسعار اللحوم، بعد أن تم رفع أسعار النخالة والأعلاف..

30% وسطي رفع الأسعار الرسمية للأعلاف

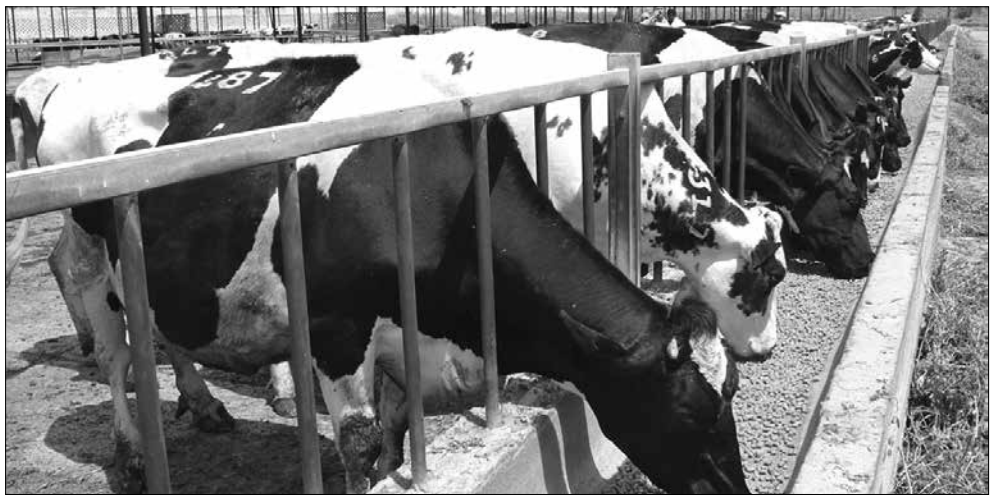

رفعت المؤسسة العامة للحبوب، أسعار النخالة التي تبيعها للمؤسسة العامة للأعلاف، لترفع بعدها المؤسسة العامة للأعلاف سعر طن العلف للأغنام، وسعر مادة الجاهز حلوب للأبقار.

■ قاسيون

وأتت الارتفاعات بمقدار 20 ألف ليرة لطن النخالة، ونسبة 36%، ليصبح سعر طن النخالة بمقدار 75 ألف ليرة. أما علف الأغنام من المؤسسة العامة للأعلاف فقد ارتفع بمقدار 14 ألف ليرة للطن، ونسبة 18% تقريباً، ليصبح سعر طن العلف من المؤسسة 89 ألف ليرة، أما بالنسبة لمادة الجاهز حلوب فقد ارتفعت من 96 ألف ليرة إلى 129 ألف للطن، بنسبة ارتفاع 34%، أما وسطي الرفع فيبلغ 30 % تقريباً.

الأسعار الرسمية للمؤسسة لا تمتلك تأثيراً كبيراً على السعر في السوق، فعلى سبيل المثال، وقبيل عيد الأضحى كانت الأسعار الوسطية لأعلاف الأغنام في السوق تبلغ 120 ليرة للطن، بينما كان سعر المؤسسة 75 ألف. فالمؤسسة تقول أنها تقتصر على توزيع 12% من حاجات الثروة الحيوانية، ولكن وفق أي تقدير لتعداد الثروة الحيوانية لا تتضح الكميات الموزعة، إلا أن أغلب الموزع منها، ينتهي بأسعار السوق.

القرار بالرفع يأتي بعد أن تحدثت المؤسسة، والجهات الحكومية، عن بدء التجار ومستوردي الأعلاف بتقديم 15% من مستورداتهم إلى المؤسسة، الأمر الذي يفترض أن يخفف من تكاليف، عمليات الشراء والاستيراد، لأعلاف الأغنام أي الشعير بالدرجة الاولى، وكذلك لأعلاف الدواجن أي الذرة الصفراء، وكسبة الصويا. وكانت التصريحات تؤكد أن استلام الدفعات الأولى أدى وسيؤدي إلى تخفيض في أسعار الأعلاف.

تشكل الأعلاف نسبة 85% من تكاليف تربية وتسمين الأغنام، وكل ارتفاع فيها ينعكس ارتفاعاً سريعاً في أسعار اللحم الحي، حيث ترافق ارتفاع أسعار العلف من وسطي 50 ليرة للكغ، إلى 120 ليرة للكغ، أي بحوالي 140% خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الحالي، إلى ارتفاع في أسعار اللحم الحي للأغنام من 900 ليرة للكغ الحي، إلى 1500 ليرة للكغ، بنسبة ارتفاع خلال العام الحالي 66%.

أما الارتفاعات الحالية في وسطي تكاليف النخالة والشعير، والبالغة 27% تقريباً، فهل ستؤدي إلى ارتفاع في وسطي كغ لحم الأغنام الحي بنسبة تقارب 13%؟!

الرفع الذي حصلته الحكومة سينتهي في جيوب المستوردين، الذين يؤمنون مستلزماتها، وسيقتطع من قدرات المربين، وما تبقى من أصحاب القدرة على استهلاك اللحوم دورياً في سورية!

السوريون «لم يشبعوا اللحم» يوماً..

عام 2010 كانت الأسرة السورية تنفق على اللحوم وسطياً خلال شهر مبلغ: 2260 ليرة، وكان هذا المبلغ قادراً على تأمين: 3,7 كغ من لحم الغنم بسعر 600 ليرة للكغ تقريباً. وفق ما تشير إليه بيانات الإنفاق من المكتب المركزي للإحصاء.

وهذه الكمية هي أقل من الحاجة الضرورية من اللحوم للأسرة السورية الذي يفترض أن تبلغ 11 كغ في الشهر لأسرة من خمسة أشخاص.

السوريين قبل الأزمة كانوا يستهلكون ثلث حاجتهم من اللحوم شهرياً، في بلد لديه قرابة 12مليون رأس غنم في عام 2010.

فماذا عن اليوم؟!

إن 11 كغ من اللحوم الحمراء اليوم، تكلف الأسرة شهرياً: 55 ألف ليرة تقريباً، اما تأمين 3,7 كغ شهرياً كما في السابق تكلف الأسرة: 18500 ليرة، بعد أن أصبح سعر كغ لحم الأغنام اليوم أكثر من 8 أضعاف سعره في عام 2010.

إن الثروة الحيوانية في سورية، مقابل استهلاك الأسر السورية من اللحوم يقدم إشارة واضحة على الإجحاف الكبير في توزيع الثروة في سورية..

دين الحكومة- للحكومة «أشوى بلا»..

يعود النقاش حول مسألة تمويل الدين العام، عبر إصدار أوراق مالية، وسندات خزينة، تبيعها الحكومة للقطاع الخاص، وتحصل منهم على أموال بالليرة السورية لتمول نفقاتها، وتقدم لهم بالمقابل أسعار فائدة مرتفعة.

ويرى أحد الاقتصاديين السوريين بأن هذا الأمر «أصبح ضرورة»، في ظل تزايد عجز الموازنة، وهنا نعيد القول: بأن عجز الموازنة الممول بمجمله عبر دين المصرف المركزي على الحكومة، لتمويل المالية العامة، إشكالي، وينبغي تقليصه، ولكن الحلول المطروحة «تزيد الطين بلة»، بل هي عملياً تحويل للدين الحكومي إلى التزامات لأشخاص ورؤوس أموال، بينما هي الآن التزامات ضمن جهاز الدولة نفسه، يمكن إجراء مقاصة عليها، أو تسديدها دون فوائد عالية وخلال فترات طويلة!

يريد البعض، أن يحول مشكلة الدين العام الحكومي، إلى مشكلة مستعصية الحل، بتراكم ديون الدولة لدى أصحاب رؤوس الأموال، وليس لدى الدولة نفسها!

المعلومات تشير بأن الدين المصدر من البنك المركزي للحكومة، قد بلغ قرابة 2800 مليار في نهاية 2015، لا أكثر، وهذا الرقم بالدولار يشكل اليوم 5,3 مليار دولار تقريباً، وهو نسبة 20% تقريباً من تقديرات الناتج في عام 2015 البالغة 27,2 مليار دولار، وهو ليس نسبة كبيرة بعد التدهور الاقتصادي كله الذي طال الناتج والاقتصاد السوري، فقد أفلحت سياسة التقشف الحكومية في مسابقة تراجع الناتج على تخفيض الإنفاق العام، بل أسهمت في تخفيضه!

إن نسبة 20% من الناتج كعجز ليست نسبة كبيرة، أما تخفيضها فله حل وحيد، بأن تحول الحكومة جزءاً من هذا المال، إلى استثمار حقيقي، أو إلى دعم الاستثمار الحقيقي بما يدر عليها الموارد!

إن مقترح تحويل الدين الحكومي من القطاع العام إلى القطاع الخاص، عبر سندات الخزينة، هو مقترح سيؤدي عملياً إلى استكمال إنهاء دور الدولة الاقتصادي الاجتماعي، ورهن مواردها لسداد الديون لأصحاب رؤوس الأموال، وهذا ما يريده الراغبون بالتخلص من دور الدولة في مرحلة إعادة الإعمار القادمة.

زائد ناقص

إنتاج الفيول.. أكثر من حاجات الكهرباء!

بحسب تقرير صادر عن وزارة النفط فقد تم في العام الحالي إنتاج 1,2 مليون طن من الفيول، واستيراد 419 ألف طن أخرى. وينبغي الإشارة إلى أن استهلاك محطات توليد الكهرباء من الفيول في العام الماضي 2015 قد بلغت: 1,2 مليون طن من الفيول. بينما من المؤكد أن استهلاكها في العام الحالي أقل، لأن إنتاجها قد تراجع بمقدار 18% تقريباً في هذا العام.

من غير المفسر النقص الحاد في مادة الفيول، مع إنتاج خلال الأشهر العشرة الأوائل من العام يفوق حاجات استهلاك الكهرباء، التي تراجع إنتاجها، واستيراد 419 ألف طن إضافية!

المشغل الثالث.. والمنافسة!

يتم الحديث عن مجموعة من الشركات الإيرانية، التي ستدخل سوق الاتصالات السورية بشركة واحدة، بينما ستكون حصة الشركة السورية للاتصالات 20% منها. وهو ما يعني أن المشغل الثالث، يدخل السوق وفق العقد الجديد للمشغلين الحاليين، بعد أن نص عقد الترخيص إلى تقليص حصة الدولة إلى 25% وتتراجع لاحقاً. فهل سيتقاسم هذا المشغل إن دخل، السوق السورية مع الشركتين، أي بأخذ حصة من السوق، دون منافسة بل بالتوافق على الأسعار الاحتكارية المرتفعة للشركتين، وتحديداً إذا ما قيست بإمكانيات استهلاك السوريين ودخولهم؟!

الصين تستبدل استهلاك سكانها باستهلاك الغرب!

يبلغ تعداد سكان الصين 1.38 مليار نسمة، وهو أكبر من مجموع سكان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مجتمعين، والبالغ 1 مليار نسمة.

■ ليلى نصر

ومع ذلك فإن استهلاك 1,38 مليار صيني، هو ثلث استهلاك مليار من سكان الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة، وتجد الصين في هذا الأمر فرصة لمواجهة مشكلة تراجع الطلب العالمي من الدول المتقدمة تحديداً، وبالتالي تراجع مساهمة الصين في المستوردات العالمية والبالغ 12% من إجمالي المستوردات العالمية.

حيث أن زيادة الطلب المحلي في الصين، أي، زيادة الاستهلاك المحلي، عبر زيادة الأجور، وعبر تحويل الصناعات من الطلب الخارجي إلى الطلب المحلي، فرصة لتجنب أثر أزمة التجارة العالمية، وهو ما سلكته الصين منذ بدء الأزمة العالمية عام 2009 بالتدريج، حيث أن الأجر الوسطي في الصين عام 2015 أكثر من ضعف الأجر الوسطي في عام 2009، ومن المتوقع ارتفاعه بنسبة 8% في عام 2016 أعلى من معدل التضخم البالغ قرابة 2% فقط.

لتحقق الصين بذلك المرتبة 2 عالمياً في ترتيب الدول التي تزيد الأجور الحقيقية عالمياً، بينما فيتنام هي الدولة الأولى في هذا العام.

وقد ارتفع الاستهلاك النهائي للأسر في الصين من 35,3% من الناتج في عام 2009، إلى 37,4% في عام 2015، أي ارتفع من 1,76 ألف مليار دولار في عام 2009، إلى 3,87 ألف مليار دولار، بارتفاع بنسبة: 119% خلال ست سنوات.

إن التوجه نحو زيادة حصة الصينين من استهلاك ناتج دولتهم الهام، ليس الإجراء الوحيد والكافي ليجنب الصين ويلات الأزمة الاقتصادية العالمية، وارتباط اقتصادها العميق بالغرب. فأزمة الديون تنبئ بما هو كارثي على الصين، حيث أن ديون الشركات الصينية قد وصلت إلى نسبة 169% من الناتج، وبمبلغ إجماله 18 ألف مليار دولار في العام الحالي، الجزء الأكبر منها من البنوك العامة، وللشركات المملوكة للدولة، بنسبة 55% من الدين.. فهل ستتبع الصين النصائح الدولية القائلة، بهيكلة شركاتها المملوكة للدولة، التي تترصدها عيون الغرب، أم أن الصين ستقوم بتحديد اتجاه مختلف للاقتصاد العالمي، وتحمي شركاتها، وتدير أزمة الدين بطريقة جديدة، كما تفعل في إدارتها لأزمة التجارة العالمية بالتوجه نحو استهلاكها المحلي؟

نسبة سكان أوروبا والولايات المتحدة واستهلاكهم إلى سكان الصين واستهلاكهم

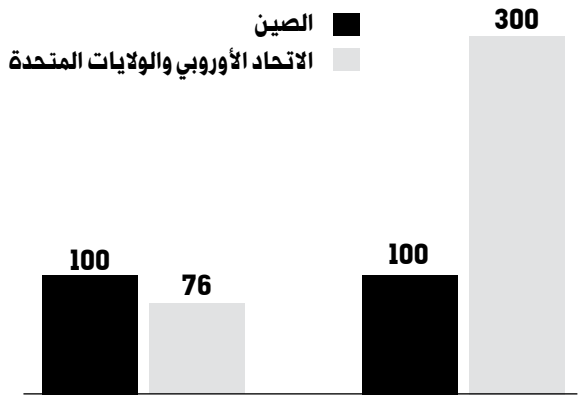

«رقّة» الليبرالية المصرية تواجه «عنف الدولة»!

تتصدر واجهة الأفعال الليبرالية العنيفة في الاقتصاد المصري، وزيرة «رقيقة» المظهر تدعى سحر نصر، وبغض النظر عن «هيئة» وزيرة التعاون الدولي المصرية، فإن الليبرالية المصرية تمارس «عنفاً اقتصادياً» حقيقياً في سعيها الحثيث لاسترضاء قرض صندوق النقد الدولي، والمفارقة أن أحد الشعارات المطروحة هو: «التخلص من التدخل العنيف للدولة»..

في تصريحات للوزيرة المذكورة، حول مستجدات عملية التحول الاقتصادي السريعة في مصر، فقد نشرت صحيفة وول ستريت جورنال، لقاءً معها أعلنت فيه: أن جزءاً من المرافق العامة المصرية، وشركات وبنوك مملوكة للدولة، ستعرض «للتخارج جزئياً عبر الطرح العام»، وهو مصطلح جديد من مصطلحات الخصخصة التي لا تنتهي، أي أنها ستعرض للبيع.

معلنة، أن الهدف هو دعم رجال الأعمال الموهوبين، والتخلص من «التدخل العنيف للدولة في الاقتصاد»، فهل سنرى في مصر مواهب أصحاب رؤوس الأموال، في شراء الدولة ساعة الرخص؟! أم سنرى عجائب الفوضى والانتقام من شعب ينتهك؟!

الشراكة عبر الهادئ.. مهددة من ترامب والصين!

الاعتراضات على اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ TPP سبقت الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب، فالاتفاقية يتهمها معارضوها، بأنها تتضمن بنود «مفصلة على مقاس» الشركات العابرة للقارات، والأمريكية منها تحديداً.

وقد كانت الاتفاقية هدفاً واضحاً في حملة ترامب الانتخابية، حيث توعد بإلغائها، وأكد على هذا بعد انتخابه، وأدرجها ضمن أهداف الـ 100 يوم الأولى من استلامه لإدارة البيت الأبيض، كجزء من السياسة الحمائية التجارية، التي يتحدث عنها الرئيس الأمريكي الجديد.

الاتفاقية التي تضم حوالي 40% من الناتج الإجمالي العالمي، قد تلغى بعد أن انتهت المفاوضات في شهر 10 من العام الحالي، وتنتظر تصديق الدول الـ 12 المتفاوضة، على ضفتي المحيط الآسيوية، والأمريكية.

يقول المحللون: بأن الصين التي كانت تعارض الاتفاقية، وتعتبرها استهدافاً لها، والتي كانت تحضر لمشروعها للشراكة الإقليمية الشاملة «RCEP»، ستجد دفعة في خروج الولايات المتحدة، إما عبر إنهاء المشروع المنافس لمشروع التعاون الإقليمي الصيني التجاري والاقتصادي، أو عبر حلولها في موقع الولايات المتحدة في اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ، ولكن بشروط أخرى واتفاقيات جديدة.

الروس: لا مشكلة لو وصل النفط إلى 25 دولار!

تحدثت حاكمة المصرف المركزي الروسي، حول سيناريوهات موضوعة للاقتصاد الروسي، وفق مؤثرات داخلية وخارجية، وفي مقدمتها التغيرات على سعر برميل النفط العالمي.

فبعد خسارة النفط نصف سعره العالمي، منذ نهاية عام 2014، خسرت الميزانية الروسية نسبة هامة من إيراداتها، التي يشكل النفط والغاز نسبة تفوق 60% منها، وتأثر سعر صرف الروبل، هبوطاً.

إلا أن أسعار صرف الروبل استقرت، عند مستوى جديد مقابل الدولار، ولم تتعرض لتقلبات، بعد أن اتجهت السياسة إلى عملية تمويل عمليات الاستثمار الروسية، للصناعة والزراعة، وأدت إلى تحسن في ناتج القطاعين في عام 2016، بعد نمو سلبي في العام الماضي.

وتؤكد حاكمة المصرف الروسي، بأنه في حال وصول سعر برميل النفط إلى 25 دولار للبرميل، في أكثر السيناريوهات تشاؤماً، فإن الروبل سيتأثر، وستقوم الحكومة برفع أسعار الفائدة.

وجدتها

■ د. عروب المصري

الاستثمار البيئي لمرحلة إعادة الإعمار!

أحدثت هيئة الاستثمار السورية بموجب المرسوم التشريعي رقم /9/ لعام 2007 مترافقة مع صدور مرسوم تشجيع الاستثمار رقم /8/ لعام 2007 الذي حل محل قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 وتعديلاته ذاك القانون الذي مهّد لمرحلة الليبرالية الجديدة ومستتبعاتها وكان القانون الجديد إيذاناً ببدء مرحلة أعلى من الدخول في تنفيذ السياسات الليبرالية التي قادها آنذاك الدردري وأتباعه، لكن من الواضح أن هذا الفكر ما زال موجوداً ولم يضمحل على الرغم من كونه واحداً من أسباب الأزمة السورية التي انفجرت في العام 2011 ومازالت المساعي موجودة لاستثمار الأزمة والاستثمار في الأزمة بالطريقة نفسها وأكثر!.

وما زال من أهم أهداف هيئة الاستثمار إحداث مديرية الخارطة الاستثمارية التي تهدف إلى دراسة وتحليل البيئة الاستثمارية والقطاعات الاقتصادية في سورية لخلق فرص النمو والاستدامة والجاذبية للمستثمرين المحليين والأجانب، وتبدو فكرة الاستثمار الحكومي بعيدة عن أهداف ذلك القانون وهيئته وتبدو القوانين كلها في خدمة المستثمر الخاص والأجنبي، حتى في مجال خصخصة القطاع العام على مستويات عدة وقد وصل البلّ إلى ذقن البيئة! حيث يجري حالياً التحضير لعقد مؤتمر بيئي تحت عنوان «الاستثمارات البيئية في سورية لمرحلة إعادة الإعمار» بالتوجه نفسه الذي يقول « دعوة أصحاب رؤوس الأموال للاستثمار في الأبحاث التطبيقية ذات الجدوى الاقتصادية» فتكون مهمة الدولة هي تهيئة البنية التحتية للمستثمرين فقط فلم يبق إلا مَدّ السجاد الأحمر لهم. ولم يبق ما نبيعه للمستثمر الخاص والأجنبي إلا بيئتنا والاهتمام بها!.

كلنا ندري أن المشكلة ليست في الموارد المطلوبة والمتاحة لعملية إعادة الإعمار في المال البيئي بل هو في أين توجد تلك الأموال وكيف يمكن استعادتها؟ لتقوم بدورها المطلوب منها في الاستثمار وطنياً في المكان الصحيح.

فحتى حسب بروتوكول قرطاجنة الناظم لعمل اتفاقية التنوع الحيوي تكون الاستفادة من التنوع الحيوي المحلي حقاً للشعوب «وليس للمستثمرين» فهل نسمح بأن تكون ملكية الثروات وطنية أم مخصخصة؟

aroub@kassioun.org

طب الأعصاب يخدم رغبات مَن في الشراء؟

التسويق العصبي...

القائمون على الحملات التسويقية يعرفون جيداً ماذا نحتاج، يراقبون ويحلّلون أنماط شرائنا، ولكنهم لا يعرفون إجابة عن السؤال الأهم، وهو: «لماذا نشتري؟»؛ ذلك لأنّهم خبراء فيما نحتاج لا فيما نَريد، قدمت هذه الدراسة في موقع هافينغتون، تنشرها قاسيون - بتصرف

ما هو التسويق العصبي؟

التسويق العصبي، هو استخدام أساليب طبّ الأعصاب في قياس رغبات المُستهلكين الحقيقية عن طريق تحديد مواطن الرغبة بدقّة، وذلك عن طريق استقبال بيانات رسم المخ من مستقبلات عصبية، ومن ثمّ تحليل هذه البيانات للحصول على رؤية واضحة لرغبات المستهلكين.

على سبيل المثال: تزيد شركات تصنيع العصائر من إنتاجها في شهور الصيف، بالطبع تتنافس هذه الشركات فيما بينها لتقديم أحجام وأشكال جذابة للعبوات، ولكنّها لا تعرف لماذا يفضّل بعض المستهلكين الأناناس مثلاً، بينما يقل طلبهم على المانجو؟

قد يبدو هذا الطّرح بعيداً عن اهتمام الشخص العادي، لكن تخيّل أنك صاحب إحدى هذه الشركات وقد جاءك أحد العلماء بدراسة مؤكّدة تخبرك متى وكيف تبيع منتجك لتحقيق أكبر ربح ممكن، تخيّل قيمة معلومة مماثلة لرجل صناعة أصبح يعرف بالضبط ماذا عليه أن ينتج وبأية كمية، لتحقيق أعلى ربح مضمون؟

من يضغط زرَّ الشراء في دماغك

التسويق العصبي، هو الاستغلال المباشر للتطور الرهيب الذي شهده علم الأعصاب في العقود الأخيرة، في ظل الإمكانات الكبيرة التي أصبح يقدمها «علم التسويق»، فالتسويق العصبي يستهدف بشكل مباشر كيف نتّخذ قرارات الشراء.

يساعد التسويق العصبي أصحاب الحملات التسويقية، على إرسال رسائل مباشرة للمستهلكين لمراكز الوعي والإدراك الحسّي في الدماغ لديهم، هذه الرسائل ستترك عند هؤلاء المستهلكين انطباعاً يلاحظونه ويفهمونه ويذكرونه بشكل واضح، وبشكل أفضل بكثير من الحملات التقليديةّ التي تُجرى باستخدام علم التسويق التقليدي.

هذا ما يؤكده، باتريك رونفوازيه أحد روّاد «التسويق العصبي» المعنيّون بوضع حملات تسويقية مُبتكرة تستخدم أفكار ومبادئ التسويق العصبي.

اكتشف باتريك ما يُدعى «زر الشراء»، وقد أمضى جُلّ عُمُرِه معتكفاً على وضع نظريات وأبحاث لمحاولة الوصول لتأكيدات علمية على وجود هذا «الزرّ»، شركات مثل كوكا كولا وبيبسي قد تدفع المليارات فقط لتجعلك تختار منتجها دون منتج المنافس.

مخ الزواحف لدينا

يُعرّف باتريك علم التسويق العصبي بأنه: «علم اختيار، يعتمد على القياسات العصبية، والحيوية، والقياس النفسي لفهم السلوك الإنساني في كيفية اتخاذ القرار».

بشكل مبسّط، يخبرنا باتريك عن أساليب تحليل السلوك الإنساني الذي يحكم عملية الاختيار؛ مثل: «اختبار تحليل تعبيرات الوجه»، و«اختبار تتبع العين» و«اختبار التحليل الصوتي»؛ بل ويتعدى ذلك لاستخدام «اختبار كشف الكذب» وتحليل الـ«EEG» وهي اختصار لـ«electroencephalography»، وهو ما يُعرف بـ«فحص التخطيط الكهربي للدماغ».

ويستخدم أيضاً نوعاً متقدماً من «اختبارات الرنين المغناطيسي الوظيفي للدماغ» التي تُعرف اختصاراً بالـ «fMRI».

ثم يقدّم باتريك العديد من الأمثلة اللطيفة والممتعة لبعض أمثلة لحملات تسويقية ودعائية ناجحة وجذّابة؛ ويبين كيف استهدف هؤلاء المعلنون «مخ الزواحف» لدينا، فدماغُنا يتكون من 3 أقسام رئيسية للمخ، كل قسم يهتم بعمليات معينة، بينما «مُخ الزواحف» لدينا هو هذا الجزء من الدماغ المشابه لما تمتلكه الزواحف وهو يتحكم في العمليات اللاإرادية في وظائف الإنسان كالتنفس والهضم، هذا المُخ لم يتطور منذ ملايين السنين عند الزواحف على خلاف ما حصل للإنسان والقِردة العُليا.

لا يزال البحث جاريا

«أنا عالمة أعصاب، وأقوم بدراسة صنع القرار. أقومُ بتجاربَ لاختبار مختلف المواد الكيميائية في دماغنا والتي تؤثر على قراراتنا التي نصنعها. أنا هنا لأخبركم بسر صناعة القرارات الناجحة: شطيرة الجبن. نعم هذا صحيح، بالنسبة للعلماء، شطيرة جبن هي الحل لكافة قراراتنا الصعبة؛ كيف أعرف ذلك؟ أنا العالمة التي قمت بالدراسة».

هكذا، افتتحت مولي كروكيت حديثها في مؤتمر، تتحدث مولي عن نوع من المشروبات يُدعى «نيورو بانك»، وتبيّن بالشرح أن فوائد هذه المشروبات المعززة للأعصاب غير مُثبتة علمياً.

تتحدث مولي عن هذه النقطة تحديداً في تطبيقات علم الأعصاب وأن هذه الأمور الدعائية قد تؤثر على مصداقية الأبحاث في المستقبل؛ عالمة الأعصاب تشرح قصور تفسير بيانات علم الأعصاب، ولماذا يجب أن نكون أكثر وعياً بها.

وتُضيف مولي: «قبل سنوات قليلة، كنا أنا وزملائي مُهتمين بكيفية تأثير مادة كيميائية في الدماغ تدعى «سيروتونين» يمكن لها أن تؤثر على قرارات الناس في المواقف الاجتماعية تحديداً، أردنا أن نعلم كيف يمكن أن يؤثر «السيروتونين» على الطريقة التي يتصرف بها الناس حين تتم معاملتهم بطريقة غير عادلة؛ لذلك قمنا بالتجربة. تلاعبنا في مستويات السيروتونين بإعطائهم شراباً صناعياً كريه الطعم بنكهة الليمون والذي يقوم بعملية سحب المادّة الرئيسية المكونة للسيروتونين في الدماغ وهو الحمض الأميني «التربتوفان» ومن ثم وجدنا أنّه عند انخفاض «التربتوفان» الناس يصبحون أكثر عُرضة للانتقام عندما يُعامَلون بشكل غير عادل، هذه هي الدراسة التي أجريناها، وهذه بعض العناوين الرئيسية التي صدرت بعد ذلك:

«شطيرة الجبن هي كل ما تحتاجه لاتخاذ القرار الصحيح»

«الجبنة هي صديقتنا»

«تناول الجبن واللحم قد يعزّزان القدرة على التحكّم في الذات» في هذه المرحلة، قد تتساءلون: هل فاتني شيء؟

«رسمياً! الشوكولاتة تقلل من ثورات غضبك» جُبنة؟ شوكولاتة؟ من أين أتى هذا الكلام؟ وأنا أيضاً فكرت بنفس الطريقة عندما ظهرت هذه العناوين؛ لأن دراستنا لم يكن لها أي علاقة بالجُبن أو الشوكولاتة فقط اعطينا الناس هذا الشراب كريه الطعم والذي أثّر على مستوى «التربتوفان» لديهم ولكن اتضح أن التربتوفان أيضا يتواجد في الجبن والشوكولاتة، وطبعاً عندما يقول العلم إن الجبن والشوكولاتة يمكن أن يجعلانا نتخذ قرارات صائبة، اذاً فسوف يستدعي هذا انتباه الناس».

بالطبع، فإن التسويق العصبي أحد أساليب الدعاية المُثبتة كفاءتها في خداع المستهلكين.

العدالة البيئية والإمبريالية الإيكولوجية[1] «2/1»

- لقد قلتِ في مقال سابق، بأنّ الأفكار السائدة عن العدالة البيئية سطحية جداً، وبأنّ على الحركة البيئية، هي ومحورها الرئيس، أن يفهموا، ويلتزموا، بالعدالة الإيكولوجية الحقيقية. هل يمكنكِ شرح ذلك، ولماذا هو أمرٌ بهذه الأهمية؟

■ حنّة هولمان حاورها دافيد كيلي – ترجمة: عروة درويش

– العديدون يركزون على أنّ اللا مساواة البيئية هي توزيع غير متساوٍ لحصيلة الضرر البيئي. الشعوب المستَعمرة، أو التي تمّ استعمارها في السابق، تم اعتبارها متجانسة ووصفت بأنّها «صاحبة المصالح» في النزاعات البيئية. المنظمات البيئية الطاغية، تلك الموجودة على الجانب المتمتّع بالامتياز للحركة البيئية المعزولة على الصعيد العالمي والأكثر ارتباطاً بالسلطة، تم حثّها على تنويع طاقمها وأعضائها والاهتمام بمسائل «العدالة». على أيّة حال، إن الجوانب الأعمق للهيمنة الاجتماعية تتطلّب الإبقاء على الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، السائدة منكرة، ومحجّمة، ومهملة ببساطة.

تجاهل اللامساواة التاريخية الممنهجة التي أدّت إلى اللامساواة الحالية هي في الأرجح من سمحت لناشطين بيئيين، وناشطين آخرين، أن يكتبوا مثلما فعلت «روكسان دونبار أورتيز»: //للقيام باطمئنان بتهميش المسؤولية الحالية عن الأضرار المستمرة التي سببها الماضي والأسئلة بخصوص الترميم، والتعويض، وإعادة ترتيب المجتمع//، عند مناقشة المشاكل المترابطة الحالية، الاجتماعية والبيئية. المقاربات السطحية لعلاج العنصرية، وقمع السكان الأصليين، والصيغ الأخرى من الهيمنة الاجتماعية، تعيق احتمالية تضامن أعمق بين الفئات الاجتماعية التاريخية. بجميع الأحوال، فإنّ هذا النوع من التضامن هو بالذات ما نحتاجه لبناء حركة قادرة على تحدّي الوضع القائم، وإقامة تغيير دائم وممنهج، بحيث يكون عادلاً ومجدداً على الصعيد الاجتماعي والإيكولوجي.

– في مقال نشر عام 2014، بالاشتراك مع «جون بيلامي»، قدمتِ بعض العناصر الضرورية لنظريةٍ عن الإمبريالية الإيكولوجية التي يمكنها توجيه عملنا. لماذا نحن بحاجة إلى مثل هذه النظرية؟

– سرعة وحجم التدهور الإيكولوجي الذي نواجهه اليوم يتعذر إدراكه دون فهم الوقائع، الإرثية والمستمرة، للإمبريالية الإيكولوجية. بقية العالم لم يمنحوا مصادرهم بشكل طوعي للدول الثريّة. لذلك، كما أشارت إحدى الدراسات، فإنّ 16% من سكان العالم يستهلكون أكثر من 80% من موارد العالم «قد يكون الرقم مختلفاً اليوم، لكنّك فهمت القصد». كذلك لم يوافقوا في بقية أنحاء العالم على تلقي نفايات العالم الثري أو أن يصبحوا مواقع عزلٍ للكربون المتدفق من الأثرياء.

الأصح، أنّ هذا التباين هو نتيجة الطبيعة غير الديمقراطية، والإمبريالية، للرأسمالية العالمية، التي بدأت منذ الحقبة الاستعمارية «الكولونيالية» المبكرة وحتىّ يومنا هذا. النخب السياسية والاقتصادية في أكثر الدول الرأسمالية قوّةً وثراءً، جنباً إلى جنب مع النخب المحلية والوطنية حول الكوكب، فرضوا نموذجاً للنمو الاقتصادي يزدهر باستخراج واستغلال الثروات الإيكولوجية، بالإضافة إلى تفكيك واستعباد الشعوب.

في هذا النظام، المستثمرون الذين يملكون الشركات الأكبر يحققون الأرباح من خلال استخراج المصادر بأبخس الأثمان، ومن خلال تحميل النفقات البيئية للاستخراج، ولنقل البضائع، وللتصنيع، ولرمي النفايات، لبقية السكان. يوظفون مدراء تنفيذيين يزيدون من أرباحهم عن طريق تقليص نفقات العمالة – بدفعهم أقلّ الأجور الممكنة للعمال، وبتقليل مزاياهم أو حرمانهم منها كليّة، وإجبارهم على العمل لساعات أطول مقابل أجرٍ أقل، وباستبدالهم بالآلات أو حتّى بالعمالة الأرخص عند الإمكان. الشركات وحملة أسهمها يتهربون من الضرائب بشكل ممنهج، وعليه فإنّهم يدمرون الموارد الرئيسية في المجتمعات التي تحاول معالجة العواقب الاجتماعية والبيئية لهكذا اقتصاد. في النهاية، المؤسسات الكبرى والدول الرأسمالية تدعم هذه الشركات للتدخل بشكل غير ديمقراطي في السياسات العالمية، وإحدى طرقها هي العسكرة، بحيث تستطيع الاستمرار في عملها دون مقاطعة من أحد.

الممارسات الاعتيادية هي أسّ أزماتنا البيئية والاجتماعية المعاصرة. نظرية عن الإمبريالية البيئية ستساعد في فهم الدوافع والآليات التي تقود إلى المشاكل المتشابكة للامساواة، وللظلم، وللتدهور البيئي، الذي نراه اليوم. كما أنّها ستسمح لنا بأن ندرك السبب الذي دفع بالمجتمعات حول العالم، منذ الحقبة الاستعمارية «الكولونيالية» المبكرة إلى وقتنا الحاضر، إلى الانخراط في كفاح مستمر لحماية أرضها، وسبل معيشتها، وحياتها بكل تأكيد، في مواجهة انتهاكات رأس المال.

■ عن موقع المناخ والرأسمالية

1 الإيكولوجي: هو التحليل العلمي ودراسة التفاعل والتأثير بين الكائنات الحيّة من جهة وبينها وبين البيئة، وغالباً ما تكون هذه الدراسة مركزة على منطقة محددة. ويطلق هذا الاسم على الصعيد غير الأكاديمي على الحركات المهتمة بحماية البيئة.

وفي سياق هذا المقال تدلل كلمة البيئة على العوامل الحيوية وغير الحيوية التي تشكّل المحيط وحسب.

أخبار العلم

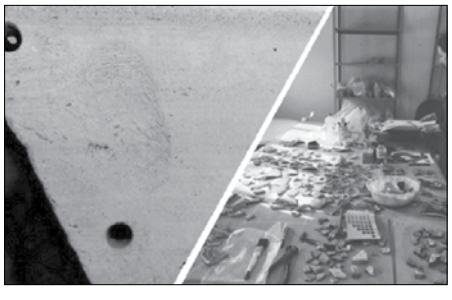

أقدم بصمة بشرية عمرها 7 آلاف عامر

أعلن سلطان الدرويش، مدير هيئة الآثار والمتاحف في المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت عن اكتشاف أقدم بصمة بشرية في الشرق الأدنى القديم. ووفقا للدرويش تمكن فريق التنقيب من اكتشاف هذه البصمة بعد عثوره في منطقة «بحرة 1» في الصبية شمال الكويت على كسرة فخارية أثرية يتجاوز عمرها الـ 7300 عام.

وفي بيان للصحفيين قال مدير الهيئة :«إن الآثار التي تم اكتشافها في تلك المنطقة تعود إلى العصر الحجري حيث عثر الفريق الاستكشافي عليها ضمن مجموعة من الآثار وجدت في المنطقة، وهذا الموقع يعد من المواقع الحضارية والأثرية التي من الممكن أن تمثل بداية الحضارة الإنسانية في العصور الحجرية، خاصة بعد اكتشاف مدينة سكنية ومعبد ومجموعة من المقابر والأواني الفخارية وآبار المياه القديمة التي تمثل جانباً هاماً من حياة الإنسان البدائي هناك».

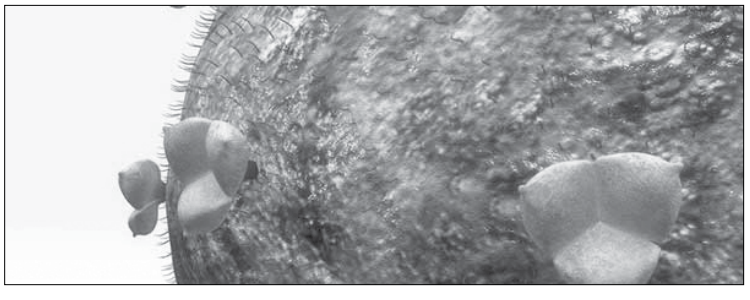

أجسام مضادة تقضي على 96% من سلالات الإيدز

ذكرت مجلة Immunity أن علماء بيولوجيا تمكنوا من اكتشاف أجسام مضادة قادرة على القضاء على 96% من سلالات فيروس الإيدز.

تصبح الأجسام المضادة موجودة في الجسم كجزء من النظام المناعي، ولكن تلك الأجسام المضادة تكون مبرمجة للتعرف على نوع أو «شكل» واحد من البكتيريا والفيروسات هو النوع التي صممت على التعرف عليه، الأمر الذي يجعلها عاجزة عن القضاء على فيروسات كفيروس الإيدز الذي يغير بنيته الجينية باستمرار.

وأشار العلماء إلى أن فريقاً من الأطباء التابعين للمعهد الوطني للأمراض المعدية في « بيثيسدا» في الولايات المتحدة، أحدث ثورة في علم المناعة، بعد أن توصل إلى اكتشاف أجسام مناعية جديدة أطلق الأطباء عليها اسم « N6». فهذه الأجسام قادرة على العثور على نقاط الضعف في الأغشية البروتينية لحولي 96% من سلالات فيروس الإيدز المعروفة حالياً. وقد تم اكتشاف هذه الأجسام في جسم مريض يعاني من مرض الإيدز، لكن جهازه المناعي أظهر قدرات «غير طبيعية» في مجال مقاومة هذا المرض.

وأكد العلماء أن أجسام « N6» التي تم العثور عليها في دم المريض المذكور تختلف جذرياً عن الأجسام المضادة المعروفة في وقتنا الحالي. فباكتشاف مثل هذه الأجسام أصبح هناك أمل كبير في القضاء على فيروس الإيدز عن طريق تشويه التكوين البنيوي لأغشية هذا الفيروس، الأمر الذي سيعطى أملاً بالحياة لملايين المرضى.

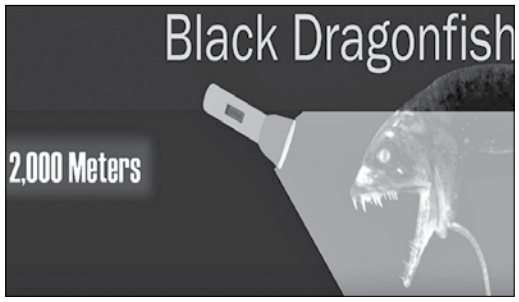

المحيط أكثر عمقا مما نتخيله!

نحن البشر يمكننا الغوص فقط حتى عمق 100 متر، إذ يمكن أن يصبح الأمر خطراً على الحياة لو كنا لا نعرف ما الذي سيحل بنا لو غصنا أكثر وماذا نفعل بالضبط لتداركه. ولكن الأمر ليس كذلك بالنسبة للأشخاص ذوي المهارات العالية مثل: هربرت نيتش الذي وصل إلى عمق 214 مترا.

ولدى الاستمرار في الغوص حتى عمق 1000 متر سنصل إلى «المنطقة المخيفة» أما على عمق 10 كلم فستكون المنطقة في ظلام حالك مع وجود ضغط شديد جدا.

يعيش في «المنطقة المخيفة» الحبّار العملاق، ومع الاستمرار نزولاً إلى عمق 2000 متر ستبدو الحياة غريبة بعض الشيء، كما ستشمل معارك ملحمية بين حيتان العنبر والحبار العملاق الذي يمكن أن ينمو ليصل طوله إلى 14 متراً ووزنه إلى 750 كغ.

ويصل متوسط عمق المحيطات على كوكب الأرض إلى نحو 4267 متراً، ويمكن التوصل من خلال عرض الفيديو إلى أن غرق قمة إفرست على جبال هملايا في أعمق جزء من المحيط، لن يجعلها تقترب حتى من لمس القاع.

«الصداع التركي» في رأس الاتحاد الأوروبي!

ما الذي يمكن فهمه من التلويح التركي مؤخراً، بالانضمام إلى منظمة «شنغهاي» للتعاون، بدلاً من اللهاث خلف العضوية في الاتحاد الأوروبي؟ هل يمكن القول، أنه في إطار المناورات التركية التي اعتدناها في سياق الضغط التركي على الاتحاد الأوروبي؟ أم أن منعطفاً حقيقياً بات يكتسي علاقة تركيا مع التكتلات الدولية؟

■ فادي خضر

من الصعب الحكم المبكر على نوايا الحكومة التركية فيما يخص موقفها هذا، لكن إعلان موقف كهذا هو مربوط لا شك بتاريخ العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي وطبيعتها من جهة، وتركيا ودول منظمة «شنغهاي» من جهة أخرى، ما يسمح بالوصول إلى تصور حول ضرورات الطرح التركي الجديد، بغض النظر عن التطورات السياسية اللاحقة في هذا الصدد..

بين الشرق والغرب

الجنوح إلى كنف الاتحاد الأوروبي، هو حلم تركي منذ 53 عاماً، لأسباب عدة، أهمها: الصعود السريع للنموذج الأوروبي المغري في الربع الأخير من القرن الماضي، بما سمي حينها بـ«دول الرفاه الاجتماعي». وتركيا «العلمانية» حينها، كانت تحلم بالدخول إلى هذه المنظومة. من جهة أخرى، فإن العلاقات الأمريكية- التركية، منذ أواسط القرن الماضي، والتي يمكن وصفها بالعلاقات الوثيقة سياسياً وعسكرياً، قد لعبت دوراً في تكوين الرؤية التركية اتجاه التكتلات الدولية، وكان الخيار هو أوروبا.

في هذا الصدد، يمكن تقسيم فترة المساعي التركية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إلى مرحلتين من حيث مستوى الضغط التركي لتحقيق هذا الهدف. المرحلة الأولى: متعلقة بالجنوح التركي نحو كنف النموذج الأوروبي، والذي كان قائماً حسب الوزن التركي حينها، الذي لم يكن أولوية مطلقة بحكم انخفاض هذا الوزن أمام قرينه الأوروبي من الناحية السياسية والاقتصادية وقتذاك.

المرحلة الثانية: هي مرحلة الضغط المتصاعد بغية الوصول إلى الاتحاد الأوروبي، وهي مرحلة يمكن تأريخها تقريباً مع بدايات الألفية الثالثة، والتي تميزت بقضيتين رئيسيتين، الأولى: بداية الصعود التركي من الناحية الاقتصادية بسرعة غير مسبوقة، نقلت تركيا من المراتب الدنيا في سلم الاقتصادات العالمية، إلى مجموعة G20.

والقضية الثانية هي دخول العالم في أزمة اقتصادية عبّر عنها خروج المركز الرأسمالي- الولايات المتحدة، إلى «حربها على الإرهاب»، أي أن دخول العالم في أزمة متصاعدة وظاهرة بشكل أوضح اليوم، بالإضافة إلى الكمون الاقتصادي العالي لتركيا، نحى بها للبحث عن منافذ تؤمن استمرارية تطورها الاقتصادي. ومن هنا، يأتي الاتحاد الأوروبي كمجال حيوي يؤمن حركة أكبر لرؤوس الأموال والاستثمارات الأوروبية اتجاه تركيا من جهة، وتنفيس المشاكل الاجتماعية التركية التي ظلت قائمة حتى في ظل أرقام نمو عالية. فأرقام البطالة بقيت تحوم حول 10% طوال السنوات العشرة الماضية، ودخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي يعني تدفق الملايين من القوى العاملة التركية إلى دول الغرب الأغنى. ويعزز هذه الفرضية فرق مستوى المعيشة الكبير بين العمال الأتراك ونظرائهم الغربيين.

من المؤكد أن للتلميحات التركية بالاتجاه شرقاً، عوامل كثيرة أهمها: التغيرات الكبرى في موازين القوى الدولية، ومنها أوضاع الاتحاد الأوروبي نفسه. فهذا التكتل لم يعد كما السابق مغرياً بنظر الأتراك خصوصاً بعد خروج بريطانيا منه، وظهور إشارات حول إمكانية خروج دول أخرى منه، كما هي حال إيطاليا والبرتغال.

تركيا تحرج الأوروبيين!

في 20/ تشرين الثاني الحالي، وضمن منطق لعبه على حبال التناقضات الدولية على أمل النجاة والاستمرار، أعلن الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، أن بلاده ترى في الانضمام إلى منظمة «شنغهاي» للتعاون بديلاً حقيقياً عن حصولها على العضوية في الاتحاد الأوروبي، مشيراً في معرض حديثه لقناة «خبر تورك»، أثناء زيارته لأوزبكستان، إلى عدم استقرار الاتحاد الأوربي في الوقت الراهن، في ظل إمكانية تكرار خروج دول أخرى من الاتحاد كما فعلت بريطانيا.

تلقفت منظمة «شنغهاي» الإعلان التركي سريعاً، وأعلنت بكين على لسان المتحدث باسم وزارة خارجيتها، كنغ شوانغ، في 21/ تشرين الثاني، أن الحكومة الصينية مستعدة للنظر في أي طلب تتقدم به تركيا للانضمام إلى منظمة «شنغهاي» للتعاون التي تقودها الصين وروسيا، وأضاف المتحدث أن تركيا شريك محاور مع التكتل وتعاونت معه عن كثب منذ وقت طويل، وهو أمر تقدره الصين لها، وأن الصين تعلق أهمية كبرى على رغبة تركيا في تعزيز التعاون، متابعاً: «نحن مستعدون مع باقي الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون، ووفقاً لقانونها الداخلي، أن ندرس بجدية هذا الأمر على قاعدة توافق الآراء في المشاورات».

وزن تركيا الاقتصادي والسياسي الحالي يرشحها للعب دور أساسي في السياسات الأوروبية في حال دخولها إليه.. كحصتها المفترضة الكاسحة في البرلمان الأوروبي نتيجة لتعداد سكانها

والجدير بالذكر أن تركيا ستترأس اجتماع نادي الطاقة التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون، في دورته القادمة العام المقبل، لتكون أول دولة تترأس الاجتماع على الرغم من عدم عضويتها في المنظمة.

على المقلب الآخر، جاء الرد الأول، عبر البرلمان الأوروبي، في هذا الصدد على لسان مانفريد فيبير، المتحدث باسم «الحزب الشعبي الأوروبي»، الذي يشكل أكبر كتلة في البرلمان الأوروبي وبدعم من غالبية الأعضاء، حيث قال في اجتماع عام للبرلمان الأوروبي 22/ تشرين الثاني: «رسالتنا لتركيا واضحة جداً، مفادها أنه لا بد من تجميد المفاوضات بشأن انضمامها للاتحاد الأوروبي فوراً»، معرباً عن قلق حزبه من التصريحات الأخيرة للرئيس التركي التي تحدث فيها عن إمكانية انضمام بلاده إلى منظمة شنغهاي للتعاون، وتعزيز العلاقات التركية مع روسيا وإيران.

هنا تبدو حدة الرد من قبل البرلمان الأوروبي، تعبيراً عن رفض مجموعة من النخب الأوروبية لفكرة الدخول التركي إلى الاتحاد من أساسها، لكن من الخاسر في حال الابتعاد التركي فعلياً عن فكرة الانضمام للاتحاد الأوروبي بشكل نهائي؟ من المؤكد أن الأوروبيين يريدون فعلاً إبقاء تركيا خارج الاتحاد، ذلك أن القوى العاملة التركية التي تعمل اليوم على أراضيها بمستوى محدد من الأجور، ستشكل ضغطاً كبيراً في حال انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي صاحب الحد الأدنى «المرتفع» للأجور. وعدا ذلك، الكثير من القيود الأخرى، السياسية والاقتصادية والثقافية.

لكن في المقابل، فإن الأوروبيين حاولوا فيما مضى الحفاظ على الهاجس التركي اتجاههم قدر المستطاع، لأن اقتراب تركيا من تكتلات أخرى، وتحديداً ذاك التكتل الذي يحوز على سدس المنطقة الأوراسية و22% من سكان العالم- المقصود هنا منظمة شنغهاي للتعاون- هو أكثر ما يقلق الأوربيين، في الوقت الذي يحتدم فيه الصراع بينهم وبين حلف القوى الصاعدة، وفي مقدمتها روسيا، على أكثر من ملف أساسي، كما هو الحال في الأزمة الأوكرانية، والنفوذ في أوروبا الشرقية، وأزمات المنطقة، كالعراق وسورية.

من المؤكد أن قضية كهذه في الوقت الراهن، أي الانتقال بين التكتلات الدولية، هي قضية معقدة، والعناصر المؤثرة في هذه التحولات كبيرة جداً، وتحتاج إلى وقت لتظهر نتائج نوايا أصحاب هذه التحركات، لكن الإشارات التي أبدتها تركيا بحد ذاتها تعطي انطباعاً عن التحولات الكبرى التي يعيشها العالم حالياً، اتجاه تغيير شكله ليتناسب مع التغير السريع في أوزان القوى الدولية الصاعدة حديثاً أو التقليدية.

«Calexit»: كاليفورنيا وأزمة العالم القديم

كثر الضجيج في وسائل الإعلام المختلفة مؤخراً عن مطالبة ولاية كاليفورنيا بالانفصال عن الولايات المتحدة الأمريكية. وقد رافق هذا الضجيج محاولات غير مخفية لشخصنة المسألة السياسية، وربطها بفوز دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، لتصبح تلك المواد الإعلامية قصصاً أدبية إنشائية لا ترقى إلى مستوى التحليل.

■ آلان كرد

تحت شعار «Calexit»، انطلقت دعوات كبيرة تدعو لانفصال ولاية كاليفورنيا عن الولايات المتحدة الأمريكية، في أعقاب فوز الملياردير، دونالد ترامب، في الانتخابات الرئاسية الأمريكية.

للوهلة الأولى، يبدو وكأن الموضوع لم يكن ليطرح في حال فوز المرشحة «الديمقراطية»، هيلاري كلينتون. غير أن الوقائع الداخلية الأمريكية، تشير إلى أنه حتى وإن فازت كلينتون، فإن الأزمة التي تتصاعد في الولايات المتحدة كانت ستقود إلى هذه النزعة أيضاً، فالتراجع الأمريكي عالمياً ومحلياً مرتبط بظهور النزعات الانفصالية.

وصلت الأزمة الرأسمالية إلى تلك النقطة التي بدأ فيها العالم القديم «عالم ما بعد الحرب الباردة» بالتفسخ والتفكك، ومن مؤشراته الأولى الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي، والحديث عن احتمال خروج إيطاليا وهولندا وبلدان أخرى. وفي هذا السياق تحديداً، يجري الحديث عن انفصال كاليفورنيا وتكساس عن الولايات المتحدة الأمريكية.

تسدّد ولاية كاليفورنيا ضرائب بحجم 16 مليار دولار سنوياً.. أي أكثر مما تحصل من المركز الفدرالي لتمويل الخدمات الطبية والتعليم وتطوير البنى التحتية بكثير

أعلى ضرائب.. وأقل دعم

لدى الحديث عن نزعات انفصالية، لا بد من الوقوف كثيراً عند الأسباب التي تسوقها الحركات التي تطالب بذلك. ففي لقاء تلفزيوني أجراه مؤخراً، قال رئيس حركة «نعم كاليفورنيا»، لويس مارينيللي: إن أكثر ما يغضب السكان في علاقات الولاية مع الحكومة الفدرالية هو سياسة واشنطن الضريبية.

وأكد مارينيللي: أن ولاية كاليفورنيا تسدد سنوياً ضرائب بحجم 16 مليار دولار، أي أكثر مما تحصل من المركز الفدرالي لتمويل الخدمات الطبية والتعليم، وتطوير البنى التحتية بكثير. ونتيجة لهذا، يتكون وضع تدفع فيه ولاية كاليفورنيا النسبة الأعلى من الضرائب، وتحصل على أسوأ المؤشرات في التعليم.

ويقول مارينيللي: «نحن نريد التصرف بعوائد كاليفورنيا الضريبية بأنفسنا، وليس إعالة الولايات الأخرى»، مشيراً إلى أن غالبية وسائل الإعلام الأمريكية تشوّه حقيقة الوضع، في محاولة لإقناع الناس بأن كاليفورنيا مثقلة بالديون، وبالتالي، فهي لا تملك مقومات الحياة في حال الانفصال.

«دولة بمستوى الهند»

من كلام مارينيللي، وغيره، يبدو واضحاً أن الداعي الأول إلى انفصال كاليفورنيا عن الولايات المتحدة الأمريكية، هم تلك النخبة الاقتصادية الكاليفورنية المحلية، التي ترى في النظام الفدرالي مقصاً لأرباحها، والتي، كغيرها من البرجوازيات المحلية، تنظر إلى مشروع الانفصال على أنه يوفر إمكانية حركة اقتصادية أكبر لمصلحتها. وبناءً عليه، يجري الترويج بشكل مكثف لطرح الانفصال، وصولاً إلى القول أنه في حال نجح الانفصال، فإن «دولة كاليفورنيا» ستكون دولة في مستوى الهند اقتصادياً.

عريضة الاستفتاء

يسود في كاليفورنيا مفهوم يسمى «مسار المبادرة»، والذي يسمح لأي مواطن من الولاية بإجراء استفتاء حول أية مسألة في حال جمع كمية كافية من التواقيع («لا يجب أن تقل عن 400 ألف توقيع»). وفي هذه الحالة، تصبح حكومة ولاية كاليفورنيا ملزمة بإجراء تصويت على مستوى عموم الولاية. ولكن، يجب عليه أيضاً تقديم الخطة العامة للتنمية المالية، من أجل إثبات الحاجة لتنفيذ هذا الإجراء.

وفي هذا الصدد، شهدت كاليفورنيا احتجاجات عدة تطالب بالانفصال. وتلقت النيابة العامة في ولاية كاليفورنيا الأمريكية عريضة تدعو إلى تنظيم استفتاء الانفصال. وذكرت صحيفة «لوس انجلوس تايمز»، الثلاثاء الماضي 2016/11/22، أن اقتراح تنظيم استفتاء انفصال كاليفورنيا عن الولايات المتحدة، قدمه أعضاء في حركة «نعم كاليفورنيا» التي تدعو إلى الانفصال سريعاً.

ويأمل مؤيدو انفصال كاليفورنيا في تنظيم استفتاء الانفصال خلال عام 2018. وحسب أحد مؤسسي الحركة، رويس أفانس، فإن التغيرات التي تحصل على الساحة الأمريكية، قد دفعتهم لتقديم العريضة بشأن تنظيم استفتاء الانفصال إلى السلطة المحلية.

الحجج التاريخية والسياسية للانفصال

يقول مؤيدون للانفصال: أن الأسس التاريخية التي يمكن أن تشكل قاعدة للانفصال عن الولايات المتحدة أيضاً أكثر من كافية، حيث أن ولاية كاليفورنيا نشأت قبل ظهور الولايات المتحدة بزمن طويل، وساد على أراضيها نظام الحكم الذاتي حتى عام 1850. وبعد ذلك، ضمها جون سلوت، قائد الأسطول البحري- العسكري الأمريكي إلى الولايات المتحدة، بعد عملية إنزال بحري في خليج سان فرانسيسكو، دون أن يأخذ برأي سكانها.

ويرى مارينيللي، أن نسبة كبيرة من سكان الولاية يريدون استعادة حريتهم السليبة تلك، وأنهى رئيس حركة «نعم كاليفورنيا» حديثه بالقول: إنه «في حال الفوز بالاستقلال، فسوف تكون سياستنا الخارجية سلمية. إن الناس في ولاية كاليفورنيا مسالمون، وحملتنا تطمح للانضمام إلى العالم كدولة مستقلة، وستكون سياستنا ودية مع روسيا، ولن نساند سياسة البلطجة الدولية التي تنتهجها الولايات المتحدة في الساحة الدولية».

الصورة عالمياً

• كشف وزير الدفاع الروسي، سيرغي شويغو، أن التعاون الروسي الصيني في مجال التسليح «يزداد عاماً بعد عام»، منوهاً إلى أن التعاون العسكري التقني يمثل أحد أهم مكونات العلاقة بين البلدين.

• أعلن الرئيس الأمريكي المنتخب، دونالد ترامب، خلال لقاء أجراه مع صحفيين من «نيويورك تايمز» أن لديه «أفكاراً جادة بشأن سورية»، مشدداً على ضرورة التعاون مع روسيا لحل الأزمة السورية.

• أكد الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان أن تصويت البرلمان الأوروبي على عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، لا يحمل قيمة بالنسبة لبلاده بمعزل عن نتيجة عملية التصويت.

• دخل آلاف المحامين التونسيين في إضراب عام، هو الثاني خلال شهر، للاحتجاج على مشروع قانون يفرض عليهم ضرائب جديدة، بسبب ما تسميه الحكومة «ميزانية تقشفية» للعام المقبل.

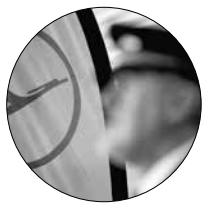

• أكدت شركة خطوط الطيران الألمانية «لوفتهانزا» أنها قد ألغت نحو 900 رحلة يوم الأربعاء الماضي 2016/11/23، بسبب الإضراب العام لطياري شركة الخطوط الجوية احتجاجاً على الأجور.

• أكد قادة دول منتدى التعاون لدول آسيا والمحيط الهادئ «أبيك» في قمة المنتدى المنعقدة في عاصمة بيرو، مدينة ليما، يوم الاثنين الماضي، استعدادهم لتطوير التعاون في مجال الطاقة.

الحركة الاحتجاجية التونسية ترى غريمها بوضوح!

صادق مجلس النواب التونسي، يوم السبت 19/ تشرين الثاني الحالي، على مشروع ميزانيته لسنة 2017، والمقدرة بـ29,4 مليار دينار، مقابل 32,9 مليار دينار للعام 2016، بانخفاض قدره 10,5%، بعد أن قارب هذا العام على الانتهاء بعجز موازنة بلغ 4,5%..

■ وائل سعد

واحدة من المشاكل الكبرى في تونس هي مشكلة البطالة، إلى جانب انخفاض نسب النمو لتقارب نسبة 1% في عام 2015، وحتى الربعين الأول والثاني من العام 2016، فيما وصلت نسب البطالة إلى أرقام كارثية، بمقدار 15,4% من مجموع القوى العاملة، بحسب المعهد الوطني للإحصاء.

أعلن المحامون دخولهم في إضراب مفتوح دعا إليه مجلس الهيئة التونسية للمحامين.. مع تنفيذ وقفة احتجاجية أمام مجلس نواب الشعب.. وسبقه إضراب للصيادلة بعد رفع أسعار الدواء

الأوضاع نحو الأسوأ

عبّرت «حكومة الوحدة الوطنية» التي يترأسها حزب «نداء تونس»، علانية على لسان رئيسها يوسف الشاهد في خطابه أمام مجلس نواب الشعب في آب الماضي، عن إمكانية تبني سياسة التقشف الشاملة في حال استمرار الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، وأنه لن يكون هناك من خيار آخر أمام حكومته إذا استمر تراجع أداء الاقتصاد سوى تقليص النفقات، وتسريح بعض الموظفين، وفرض ضرائب جديدة.

وهو ما يبدو نهجاً عاماً للحكومة، بالنظر إلى استمرار الأزمة الاقتصادية، إذ أن قيمة الدينار قد انخفضت بنسبة 25%، وتضاعف حجم الدين الخارجي ليصل إلى 65 مليار دينار، أي بنسبة 62% من الناتج القومي.

ويبدو إعلان النوايا للحكومة الجديدة، تتمة لسياسات ليبرالية تبنتها الحكومات السابقة، وآخرها حكومة حزب «حركة النهضة»، والقول بأنها طريق إلزامي يعطي مؤشراً على مستوى هيمنة القوى الليبرالية على الأوضاع الاقتصادية-الاجتماعية في تونس، رغم المعارضة الشديدة من قبل الجبهة الشعبية، إلى جانب الاتحاد العام التونسي للشغل «النقابة المركزية للعمال»، لكن تقاليد العمل السياسي في تونس تدفع هذه القوى حتى الآن إلى تبني خيار التفاوض قبل النزول إلى الشارع الذي بات موضوعياً أقرب من أي وقت مضى.

في هذا السياق، أصدر الاتحاد العام التونسي للشغل، بياناً يرفض فيه بشكل قاطع قرار الحكومة إلغاء زيادة الأجور «في الموازنة»، معتبراً ذلك ضرباً لعملية الحوار الاجتماعي. ودعا الاتحاد الذي هدد في وقت سابق بالدخول في إضراب عام بسبب قضية الأجور، العمال والهياكل النقابية كافة إلى «مواصلة التعبئة، والاستعداد لمسار نضالي للدفاع الشرعي عن حقوقهم وعن منظمتهم».

وضمن الضغوط ذاتها أعلن، بلقاسم العياري، الأمين العام المساعد للاتحاد، أن المفاوضات الاجتماعية في القطاع الخاص ستستأنف خلال الأسبوع المقبل، منبهاً إلى أنه «في حال عدم استئناف هذه المفاوضات، فإن النقابيين سيعودون إلى النضالات في شكل إضرابات جهوية في كامل تراب الجمهورية».

من جانبه، قال أمين حزب «الجبهة الشعبية»، حمة همامي، أنه «من الضروري اليوم الاستعداد للنضال ضد ميزانية التجويع والتفقير وانتهاك السيادة الوطنية»، مضيفاً: «هذه الميزانية تكرس تجميد الزيادة في الأجور ووقف التوظيف وزيادة الأسعار..».

الشارع ناضج موضوعياً للتحرك

بالتزامن مع الأجواء التي سادت خلال بحث مجلس نواب الشعب في مشروع الموازنة المقدمة، استمرت الإضرابات في الشارع، حيث أعلن المحامون في 23 /تشرين الثاني الحالي، عن دخولهم في إضراب مفتوح دعا إليه مجلس الهيئة التونسية للمحامين، مع تنفيذ وقفة احتجاجية أمام مجلس نواب الشعب، وسبقه إضراب للصيادلة بعد رفع أسعار الدواء، في الوقت الذي تظاهر فيه العشرات من أنصار حزب «الجبهة الشعبية»، أمام المسرح البلدي بشارع الحبيب بورقيبة وسط العاصمة التونسية، احتجاجاً على سياسة التقشف، واعتراضاً على الموازنة العامة لعام 2017، بعد يوم من إقرارها.

ومن المرجح أن تتصاعد الحركة الاحتجاجية في ظل استمرار تردي الأوضاع الاقتصادية في البلاد، مع الأخذ بعين الاعتبار محدودية قدرة حركتي «النهضة» و«نداء تونس» على الاستمرار في المناورة، والتي كان آخرها إعلان تشكيل حكومة الوحدة في آب الماضي على أن تعمل هذه الحكومة على إيجاد حلول للأزمة.

حسم الموصل: الضرورات الأمريكية تعرقل!

بعد الأسبوع الخامس على بدء المعركة، استطاعت القوات العراقية تطويق مدينة الموصل بشكل شبه كامل، وقطع طرق الإمداد، بعد عمليات تقدم للقوات المقاتلة معها على الجبهتين الغربية، والشمالية الغربية للمدينة، فإلى أي اتجاه تنحو معركة الموصل؟

■ مالك موصلي

يبدو اقتصار التحليل على الجاهزية العسكرية للقوات المهاجمة اجتزاءً لوقائع الأمور، إذ أنه وحتى بالمعنى السياسي فإن الاحتكار الأمريكي للدعم هناك يلعب دوراً يبدو أنه حاسماً في تأجيل الحسم أو تسريعه.

التعطيل الأمريكي: مماطلة تحت الطلب

كلما اقتربت القوات العراقية من أسوار المدينة تصبح المعركة أصعب من الناحية العسكرية، لكن في الوقت عينه، فإن مستوى تجهيز القوات المهاجمة، ومستوى دعمها الجوي واللوجستي وأعدادها الكبيرة، مؤمنة بشكل كامل، أي أن المعركة من الناحية العسكرية تحت السيطرة بانتظار إنجاز المهمة، لكن بالتدقيق في سير المعارك، تبقى هناك حلقات وكأنها موضوعة لضبط مسارات هذه المعارك ومنها: «الجانب الإنساني» مثلاً، ففي هذا الإطار لا توجد خطة واضحة أو معلنة لإجلاء المدنيين من مناطق المعارك، وهو فعلاً بالأمر الصعب لكنه أيضاً ضروري، وحتى الحكومة العراقية لم تجد إلى الآن الآليات المثلى لتحقيق هذا الهدف، وتتصاعد الأصوات في المنظمات الدولية حول الأوضاع المزرية التي وصل إليها مليون مواطن في مدينة الموصل، فهل هذا مقصود؟

من نافل القول أن غرفة العمليات التي يشارك فيها بشكل أساسي الداعم الأمريكي من واجبها النظر ملياً في قضية كهذه، لكن إغفالها أو التقليل من شأنها يدفع للشك بالنوايا الأمريكية اتجاه عملية تحرير الموصل، ذلك بالنظر إلى سجل المماطلة الطويل لها في تحرير الفلوجة وصلاح الدين، إضافة إلى شهادات السكان المتكررة حينها حول الإسناد الجوي لـ«داعش» وطبعاً «عن طريق الخطأ»..!

الخوف من كارثة

إنسانياً، تتواصل المخاوف من وقوع كارثة كبرى في المدينة المحاصرة.

وفي هذا الصدد، ذكرت منظمة «الهجرة الدولية» في بيان صادر عنها يوم 15 / تشرين الثاني الحالي، أن أكثر من 56 ألف عراقي أجبروا على النزوح جراء عملية تحرير مدينة الموصل من قبضة تنظيم «داعش».

من جهتها، قالت الناطقة باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، أن «الوضع الإنساني في الموصل مستمر في التراجع، وأعداد الهاربين من المدينة وضواحيها حسب تقديرات الأمم المتحدة 70 ألف إنسان»، وأضافت أن: «احتياط المواد الغذائية لدى السكان على وشك الانتهاء، طبعاً هنا الحديث يدور عن كارثة إنسانية وشيكة».

فرنسا: «ساقية» التغيير الأوروبي في «بحر» أوراسيا

ازدادت فرص رئيس الحكومة الفرنسي السابق، المحافظ فرنسوا فيون، في الفوز بترشيح اليمين الفرنسي، لخوض الانتخابات الرئاسية الفرنسية المزمع إجراؤها في عام 2017، بعدما اقترب من الفوز بالجولة الثانية للانتخابات التمهيدية.

■ سعد خطار

انتصر فيون، البالغ من العمر 62 عاماً، على الرئيس السابق نيكولا ساركوزي، الذي شغل فيون منصب رئيس الوزراء تحت قيادته بين عامي 2007 و2012. لكن، ما الذي يعنيه تقدّم فيون على منافسه في ضوء المتغيرات التي يشهدها العالم؟

«مفاجآت» العالم الجديد..

في إطار المواجهة الاستراتيجية الجارية اليوم على الصعيد الدولي، يتبنى رئيس الحكومة السابق، والمرشح الحالي، فرنسوا فيون، آراءً أكثر تقارباً مع روسيا، إذ رأى في تصريحات سابقة أن الغرب قد «ارتكب أخطاءً» في التعامل مع موسكو، وأنه يعتقد أن على فرنسا أن تُنحي خلافاتها مع روسيا وحلفائها جانباً، من أجل القضاء على تنظيم «داعش».

ينادي فيون بدعم العلاقات الفرنسية الروسية، والفرنسية الإيرانية، ويتعهد، في حال انتخابه رئيساً، بالتقارب مع ما يسميه خط «بوتين- ترامب»، ويُبدي، في الوقت ذاته، انتقادات لاذعة للحلفاء الأوروبيين، ولمنطق الاتحاد الأوروبي عموماً، وهذا ما سمح لبعض الخبراء للوصول إلى استنتاج مفاده، أن تقدم فيون في وقت كهذا هو دليلٌ على وصول الأزمة فيٍ داخل «البيت الأوروبي» إلى طريق مسدود.

من المؤكد أن «مفاجأة انتخاب فيون» لخوض الانتخابات الرئاسية في فرنسا، لا تصل إلى حجم «مفاجأة انتخاب ترامب» في الولايات المتحدة، إلا أنها تأتي في الاتجاه ذاته. فالمرشح الفرنسي لم يكن من خارج الإدارة السياسية الحاكمة كما كان الأمر مع ترامب، إلا أنه لا يقل عن الأخير «جرأة» في نقد سلوكيات النخب الحاكمة «الفضائحية»، بحسب تعبيره.

تباينات في إطار الوقائع

خلافاً للكلام حول أن موقف ترامب من روسيا هو وليد ابتعاده عن الحكم وتعقيداته، ينظر الناخبون الفرنسيون إلى فرنسوا فيون، كسياسي مخضرم، دخل البرلمان الفرنسي كأصغر نائب في عام 1981، ليخوض بعدها الحياة السياسية، ممثلاً في التشكيلات الحكومية في عهدي فرنسوا ميتران، وجاك شيراك، ورئيساً للحكومة طيلة أعوام 2007– 2012، حين ترك نيكولا ساركوزي قصر الإليزيه.

اليوم، بات فيون قاب قوسين من خوض الانتخابات الرئاسية في الربيع المقبل عن أحزاب «اليمين والوسط»، نظراً لأن الدورة الثانية من الانتخابات التمهيدية ضد آلان جوبيه قد أصبحت شبه محسومة، وربما يكون الأكثر ترجيحاً للوصول إلى رئاسة الجمهورية في مواجهة مرشحة أقصى اليمين مارين لوبان.

ويهدف فرنسوا فيون، حسب ما يقول، إلى ما يصفه بـ«القطيعة الحقيقية» مع سياسات الحكم في عهدي ساركوزي وهولاند، ويمثّل، بحسب الصحافة المقربة من الحزب «الاشتراكي»، ظاهرة «الترامبية» وفق صحيفة «ليبراسيون»، لكنه بحسب الصحافة «اليمينية» يمثّل أملاً بالعودة إلى «الثلاثين سنة المجيدة» بين عامي 1960– 1990.

وفي هذا الإطار، انتقد فيون مبكراً سياسات نيكولا ساركوزي تجاه ليبيا، وتبنّى منذ عام 2012 الدعوة إلى حل سياسي بالتعاون مع روسيا في حل الأزمة السورية. وتصف الصحافة الفرنسية والعالمية والروسية فيون بالصديق الحميم لروسيا، كما يشيرون إلى أن هذه الصداقة ساهمت إلى حد بعيد في تبنّيه رؤية مختلفة عن «محرمات» النخبة الحاكمة في أوروبا، موضحين أن هاجسه الفرنسي والأوروبي يدفعه إلى التحالف مع موسكو من وجهة نظر مصلحة الأمن القومي والأمن الداخلي. ويتعهد فيون في حال فوزه برفع العقوبات عن روسيا، والتحالف مع موسكو في مواجهة الجماعات الإرهابية في المنطقة، موضحاً أن روسيا «حليف لا غنى عنه في هذه الحرب».

انتقد فيون مبكراً سياسات نيكولا ساركوزي تجاه ليبيا.. وتبنّى منذ عام 2012 الدعوة إلى حل سياسي بالتعاون مع روسيا في حل الأزمة السورية

ومن المؤكد أن موسكو، الساعية إلى تعزيز التوجه نحو نظام دولي متعدد الأقطاب، ورفع العقوبات الاقتصادية الغربية بحقها، مهتمة بفوز فرنسوا فيون دون أدنى تدخل منها، إذ قال المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف، يوم الثلاثاء الماضي: إن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، يتمتع بعلاقات طيبة مع مرشح تيار «يمين الوسط» لانتخابات الرئاسة الفرنسية، فرانسوا فيون.

الجدير ذكره، أن حملة الانتخابات الفرنسية قد عكست هذا العام تغير موازين القوى الدولية بشكل جلي، ففيما يدعم المرشحان فرنسواً فيون، وماري لوبان، علاقات قوية مع روسيا «رغم التباينات في الطروحات السياسية لكل منهما»، يرفع المرشح المحسوب على التيار المعاكس، آلان جوبيه، شعاراً لحملته الانتخابية: «الأطلسية، ولكن بشروط»..!

الحساب الألماني: عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية انتهى..!

تواجه المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، بإعلانها يوم الأحد الماضي 2016/11/20، أنها ستسعى للفوز بفترة رابعة في منصب المستشارة، أصعب اختبار في حياتها السياسية، ويتمثل في مهمة الدفاع عن الوضع الراهن في أوروبا، وعلى الجانب الآخر من المحيط الأطلسي، وسط غموض شديد يكتنف الوضع فيهما معاً، في ظل عدم انتهاء «المرحلة الانتقالية» الأمريكية، بين «إدارتين»..!

■ مالك موصللي

يتعين على ميركل، التي تتولى المستشارية منذ 11 عاماً، أن تعمل الآن على تثبيت «التحالف الغربي» الذي تعرض لهزة كبيرة، أولاً: بانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وتالياً: بانتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة، والعمل على تماسك الاتحاد الأوروبي، الذي صاغت ألمانيا من خلاله هويتها بعد الحرب العالمية الثانية، لكنه قد أصبح يواجه الآن مخاطر التفكك.

أجندة ميركل مثقلة بالاستحقاقات

ستحتاج ميركل إلى قوة كبيرة للعبور، إذ أنه لتنجح على الساحة الدولية في فترة رابعة، سيكون عليها أولاً، رأب الصدوع التي أحدثتها سياسة التبعية اتجاه واشنطن على الصعيد المحلي.

وتقدر استطلاعات الرأي شعبية «حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي» الذي تتزعمه ميركل بنحو 33% بانخفاض نحو عشر نقاط مئوية عن مستواها في صيف العام الماضي.

وستخوض ميركل الانتخابات في شهر أيلول المقبل في مناخ سياسي تتزايد فيه الصدوع، ومن المرجح أن يدخل فيه «حزب البديل من أجل ألمانيا» من تيار «أقصى اليمين» البرلمان الوطني للمرة الأولى في العام المقبل. أما الشركاء المحتملون لتشكيل ائتلاف معها فهم «الديمقراطيون الاشتراكيون» الذين تحكم بالتحالف معهم حالياً، وتقل شعبيتهم حوالي عشر نقاط عن المحافظين الآن. لكن صعود نجم «حزب البديل من أجل ألمانيا» يزيد من تعقيدات تشكيل الائتلاف، كما أن نزعة الناخبين نحو السأم من السياسات التي تتبعها آخذة في التفاقم.

المجتمع الألماني وأسئلة الهوية

إذا احتفظت ميركل بالسلطة في العام المقبل، كما يتوقع بعض المراقبين، فسيكون عليها دفع المشروع الأوروبي، في وقت دخل فيه الجهاز التنفيذي للاتحاد الأوروبي في نزاع مرير مع برلين، بالضغط عليها من أجل زيادة الإنفاق لرفع مستوى النمو في منطقة اليورو.

ويشير الضغط القادم من بروكسل– مقر المفوضية الأوروبية– التي حاولت ألمانيا من خلالها فرض «انضباطها» في السياسات المالية على بقية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إلى حدود قدرة ميركل على القيادة في أوروبا. غير أن الضغوط الجيوسياسية التي تحسبها ألمانيا اليوم هي أكبر بكثير من الخلافات حول السياسة المالية الأوروبية.

الضغط الاستراتيجي على ألمانيا يتبدى اليوم في السؤال حول هويتها أولاً، هل هي أطلسية؟ أم أوراسية؟ والإجابة عن هذا السؤال الذي فردت له وسائل الإعلام الألمانية، مساحات غير مسبوقة، تقتضي تغييراً جذرياً في السياسات الألمانية يتجاوز بشكل مؤكد إرادة ميركل، التي وصفت مؤخراً نظرتها للمتغيرات، فقالت: «لا يمكن لفرد واحد– حتى بأعتى الخبرات– أن يغير الأمور في ألمانيا وأوروبا والعالم للأفضل، ومن المؤكد أن هذا الشخص ليس هو مستشار ألمانيا»..!

بمعزل عن تقييمه أيديولوجياً واستراتيجياً، أثبت النموذج الصيني للتنمية الاقتصادية فعاليته الكبيرة في العالم، وبشكلٍ خاص، خلال السنوات الثلاثين الماضية. ونجاح النموذج الصيني خلال تلك السنوات، قد سمح بوضع فكرة «التفوق الاقتصادي الغربي» موضع الشك، بالنسبة إلى أعداد كبيرة من النخب العالمية.

النموذج الاقتصادي الغربي: مطروداً من الصين

على مدى السنوات الـ30 الماضية، تحولت جمهورية الصين الشعبية، بنموذج التنمية الاقتصادية السلمية الذي تتبعه، إلى واحدة من القوى العالمية الأكثر نفوذاً. وفي ضوء ذلك، اكتسى مشروع «طريق واحد، حزام واحد» أهمية بالغة.

■ **بقلم: آندريه كورنييف**
إعداد وترجمة: رنا مقداد

في الثاني والعشرين من الشهر الجاري، شارك عدد من الخبراء الروس والصينيين والكازاخستانيين في مؤتمر جرى عقده في جامعة موسكو الحكومية، تحت عنوان: «سياسة الدولة الروسية نحو التوجه شرقاً: التحديات والفرص»، وفي سياق الاجتماع، ناقش الحضور التقرير التحليلي الذي قدمته الصين حول «مشروع أوراسيا العالمي».

الربط.. الربط.. ثم الربط..!

إن مسألة الربط بين مشروع بكين «طريق واحد، وحزام واحد»، ومشروع موسكو الأوراسي، لا تزال المسألة الأكثر إلحاحاً بالنسبة لعدد متزايد من خبراء البلدين، وحكومتيهما. وإننا في هذا الصدد، نتفق اتفاقاً كاملاً مع الاستنتاجات التي أدلى بها واضعو التقرير التحليلي الصيني، حول أن إنشاء «الاتحاد الاقتصادي الأوراسي»، والمزيد من التقارب مع الصين، هي مؤشران على تغييرات كبيرة على المستوى الدولي، وفي خدمة أوراسيا العظمى.

ووفقاً للأكاديميين المشاركين، فإن مواصلة تشكيل روسيا، كمركز سياسي مستقل على الصعيد العالمي، يعتمد بدرجة كبيرة على نجاح تنفيذ الربط بين «طريق واحد، حزام واحد»، والمشروع الأوراسي. وعلاوة على ذلك، فإن هذا النهج الروسي، سوف يساهم في مساعدة موسكو على حل المهمة الاستراتيجية، المتمثلة في مواصلة تطوير البلاد، ورفع النسب النمو الاقتصادي فيها.

مواصلة تشكيل روسيا، كمركز سياسي مستقل على الصعيد العالمي يعتمد بدرجة كبيرة على نجاح تنفيذ الربط بين «طريق واحد، حزام واحد» والمشروع الأوراسي

الصين عصية على العقوبات

وفي هذا الصدد، لا يمكن إنكار أن مشروع الصين «طريق واحد، حزام واحد» يملك بعداً جيوسياسياً كبيراً، إذ تنظر الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها إلى الصين باعتبارها «تحدياً صعباً» بشكل متزايد. كما أن التنمية الاقتصادية السريعة والسلمية للاقتصاد الصيني، قد أجبرت الكثيرين على دحض الفرضية الغربية الأساسية على صعيد الاقتصاد، والتي تقول بأن الاقتصاد الجيد، والازدهار، ممكنان فقط في حال اعترفت الدول بـ«تفوق النموذج الغربي» واتبعته.

وعلاوة على ذلك، فإن اقتصادات الصين، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، قد غدت مترابطة بشكل كبير، إذ أنه، وفي حال اشتدت وتيرة الخلافات السياسية بين بكين والغرب، فسوف يكون من الصعب للغاية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي أن يتخذا تدابير عقابية بحق جمهورية الصين الشعبية، مماثلة لتلك التي جرى اعتمادها بحق روسيا الاتحادية.

واشنطن تحدٍ موضوعي لبكين

يرى العدد الأكبر من الخبراء الصينيين أن العقبة الأكبر في وجه سياسة بكين السلمية والتنموية تجاه آسيا والمحيط الهادئ تتمثل في الممارسات الأمريكية في هذه المنطقة، ويشيرون إلى حقيقة أن واشنطن تعتبر بكين عدواً رئيسياً لها، وتحاول، بناءً على ذلك، احتواء وتطويق الصعود الصيني الكبير، من خلال تصعيد الترويج لنظرية غير موجودة تقول بـ«التهديد الصيني». وبحسب الخبراء، فإن هذه التطورات تدفع بكين، اليوم أكثر من أي وقت مضى، نحو التركيز على نقل سياستها الخارجية من «الدفاع» إلى «التصعيد الدبلوماسي». وفي هذا السياق، باتت خطوات بكين نحو تنشيط سياستها الخارجية في إطار «طريق واحد، حزام واحد» أكثر وضوحاً ومباشرةً.

وباتت الصين تقدّم مفهومها الخاص للتنمية الاقتصادية- كطرح قابل للتطبيق بديلاً عن النموذج الغربي- بشكل مباشر إلى عدد من الدول الآسيوية. ويمكننا القول أن بكين تقترح مفهوم التنمية المشتركة، مدعومة بموارد مالية كبيرة، إلى هذه الدول. والاجتماع الـ20 الذي عقد مؤخراً لقادة مجموعة «APEC»، في ليما، البيرو، كان مظهراً واضحاً من مظاهر هذا الميل الصيني في السياسة الخارجية التي تحمل الكثير من المؤشرات المباشرة على خلق نظام بديل عن نظام القطب الأمريكي الواحد.

في حال اشتدت الخلافات بين بكين والغرب سيكون من الصعب للغاية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي أن يتخذا تدابير عقابية بحق جمهورية الصين

الولايات المتحدة: OUT of ASIA

على نحو لافت، عبّر الرئيس الصيني، شي جينْ بينغ، على هامش اجتماع «APEC»، عن ضرورة التعاون الوثيق بين روسيا الاتحادية وجمهورية الصين الشعبية، في إطار «APEC»، من أجل تعزيز النمو الاقتصادي العالمي.

وتعليقاً على ذلك، فقد أكد الخبراء المجتمعون في موسكو على أن النمو الاقتصادي الصيني السلمي، وزيادة النفوذ السياسي المستند إلى هذا النمو الكبير، من شأنهما أن يؤديا إلى «تداعيات استراتيجية رئيسية خلال العقود المقبلة»، كما لاحظ الخبراء، ضرورة الانتباه إلى حقيقة أن التطورات والموازين الدولية قد سمحت للامتداد الاستراتيجي لكلٍ من الصين وروسيا أن ينمو خارجَ المجالات التقليدية المعتادة، وهو ما يؤشر إلى أن أمام الدولتين مهام كبيرة محفوفة بالتصعيد وردود الفعل الغربية التي تتأذى بطبيعة الأحوال، كنتيجة منطقية لانهيار العالم الغربي أحادي القطب.

كما أن التراجع الموضوعي في القوة الجغرافية والاقتصادية الأمريكية في قارة آسيا- بالتوازي مع الزيادة الكبيرة الملحوظة في المبادرات التي يقدمها الحليفان الروسي والصيني- سيكون له آثار استراتيجية كبرى في العقود المقبلة. ففي حين أنه من المرجح للولايات المتحدة الأمريكية أن تتراجع عن مشاريعها الاقتصادية في آسيا، لا سيما بعد ظهور تيار سياسي يميل نحو إعطاء الداخل الأمريكي الأولوية الأساسية على الصعيد الاقتصادي، فإن تقدم الصين بمبادرات جيواقتصادية واعدة، كـ«طريق واحد، حزام واحد»، سيضمن للصين ترسيخاً وتعميقاً لموقعها الاستراتيجي في المجال الآسيوي.

«APEC»: الغلبة لتعدد الأقطاب

إن المزاج المحيط بقمة «APEC» المنعقدة مؤخراً، يعكس إدراكاً متزايداً لدى الدول المشاركة، بأن الانكماش الاقتصادي الأمريكي سيسمح في المدى المنظور، برؤية الغلبة الأمريكية في آسيا تتآكل، على حساب التنامي المتواصل في القوة الجغرافية والاقتصادية لجمهورية الصين الشعبية.

وأكد القادة المجتمعون في بيرو، عبر بيانهم الختامي، على أنهم سيعملون على إقامة منطقة تبادل تجاري حر متكاملة لدول منطقة آسيا والمحيط الهادئ على الأمد الطويل، وأبدى المجتمعون استعدادهم لتطوير التعاون في قطاع الطاقة مؤكدين ضرورة اعتماد الاستقرار والشفافية في أسواق الطاقة العالمية، لا سيما في قطاع الطاقة المتجددة، من أجل تهيئة الظروف المناسبة لنمو النشاط التجاري والاستثمار والتنمية الاقتصادية.

كما رحب زعماء «APEC» باعتماد برنامج مشترك في مجال الأمن الغذائي وتغير المناخ، حيث ورد في البيان الختامي: «نحن عازمون على تطوير التعاون بين اقتصاداتنا، في تنفيذ استراتيجيات للرد على التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي وتغير المناخ، مع مراعاة الخصوصيات الوطنية لاقتصادات محددة، ونرحب باعتماد برنامج أبيك في مجال الأمن الغذائي وتغير المناخ».

■ *نائب مدير معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية في جامعة موسكو الحكومية

عندما يكون الروائي مرآة الثورة!

يعتبر البعض القرن التاسع عشر عصر التنوير في روسيا، حيث ظهر في ذلك القرن، رموز الأدب والفكر الروسيين، ليتركوا تأثيراً في مجمل الثقافة العالمية، كما سيتبين لاحقاً، حيث عكس النشاط الإبداعي في تلك المرحلة جملة من التناقضات العاصفة في ذلك البلد، بقالب جمالي اتخذ الشكل الروائي، والمسرحي أحياناً، والنشاط النظري - الفكري تارة أخرى، الأدب الروسي ابن تلك التناقضات، وذلك أحد أسرار وزنه النوعي في الأدب العالمي عموماً، كما يرى الكثير من النقاد.

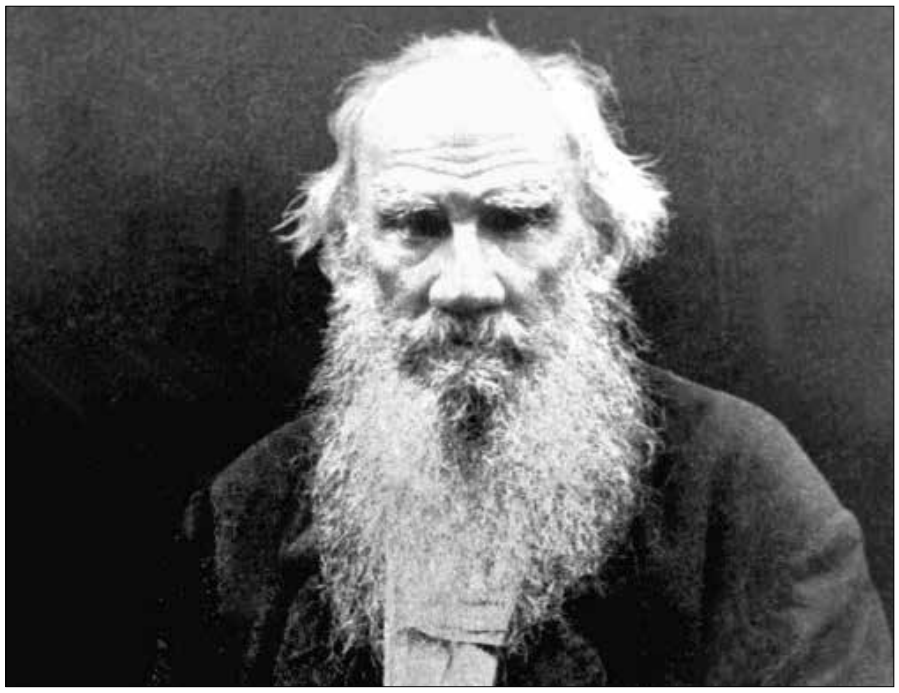

■ آلان داود

في تلك المرحلة بالضبط تبلورت رؤى ليو تولستوي، صاحب رائعتي «الحرب والسلام» و«آنا كارانينا»، وبليخانوف مؤسس أولى الحلقات الماركسية في روسيا، والناقد فيساريون بيلينسكي، وتاراس شيفشينكو مؤسس الأدب الأوكراني، ومنظر الاشتراكية الفلاحية الطوباوية، الذي قال «القيصرية سجن الشعوب»، وتشرنشيفسكي منظر الديمقراطية الثورية صاحب مقولة «الديالكتيك جبر الثورة»، وليرمينتوف صاحب «بطل من هذا الزمان» وإيفان تورغينيف الذي صور الصراعات الاجتماعية في روسيا القرن التاسع عشر في راوية «الآباء والبنون»، بالإضافة إلى تشيخوف الذي يتحدث في «بستان الكرز» عن انحلال دور النبلاء ملاكي الأرض وبوشكين وغوغول وغيرهم.

لينين وتولستوي

شغل تولستوي مكانة مرموقة ليس بسبب موقعه الأدبي والاجتماعي، بل بسبب آراءه الفلسفية ، وكتب لينين عدة مقالات عن تولستوي، والتي صدرت فيما بعد في كتب حمل عنوان «مقالات حول تولستوي» أهمها مقال: تولستوي مرآة الثورة الروسية 1908 الذي يتناول أدب تولستوي ومكانته في تاريخ الأدب الروسي. بالإضافة إلى ذلك كتب لينين خمسة مقالات هي: ليو تولستوي 1910 وهو تعليق على وفاته، تولستوي والحركة العمالية المعاصرة 1910، تولستوي والنضال البروليتاري 1910، تولستوي وعصره 1911.

لم يتوقف لينين عند باقي الأدباء الروس كما وقف عند تولستوي، ورغم ذلك نجد بين رسائل لينين ومقالاته بعض الإشارات حول الأعمال المهمة في الأدب الروسي، منهم مكسيم غوركي وعلاقتهما الطويلة ومناقشاتهما، وهناك التعليق الشهير للينين عن قصة تشيخوف «العنبر رقم 6» التي اعتبرها رمزاً للقيصرية، وقال بأنه خرج من الغرفة عندما قرأها لأنه شعر بالاختناق في تلك الردهة، وهو وصف دقيق لإحدى روائع تشيخوف.

وهناك كلمته المشهورة حول المقارنة بين شعر مایاکوفسکي وبوشكين، عندما سأل مجموعة من الشباب حول الشعر وكيف أن الشباب أجابوه بأنهم لا يقرأون شعر بوشكين البرجوازي ويقرأون شعر مایاکوفسکي البروليتاري، فقال جملته الشهيرة: ولكن شعر بوشكين أفضل.

تولستوي في الأدب والتاريخ

تبلورت آراء تولستوي كأديب كبير في القرن التاسع عشر ، ففي عدد من مؤلفاته الأدبية التي كتبها خلال نشاط امتد لفترة تزيد على نصف قرن، وصف وتناول فيها حال روسيا القديمة لما قبل الثورة الروسية الأولى التي ظلت حتى بعد عام 1861 في حالة نصف قنانة، روسيا القروية، روسيا الصراع بين الملاك العقاري والفلاح، إن تولستوي، إذ وصف هذه الحقبة الزمنية من الحياة الاجتماعية الروسية، استطاع أن يطرح في مؤلفاته عدداً كبيراً من المسائل التي كانت محط اهتمام عصره، وأن يتطور إلى درجة من القدرة الأدبية بحيث أن مؤلفاته احتلت إحدى المراتب الأولى في كنز الأدب العالمي ولعبت دوراً عالمياً.

مؤلفات تولستوي تخوض في النضال الدائب ضد الظلم والبؤس الذي فرضه النظام الاجتماعي على الملايين وعشرات الملايين من الناس، تصور حياة الجهل، والبلادة، والعمل الشاق والبؤس. وتصف مشاعر الاحتجاج والغضب بين الانتفاضة التي أطاحت بالقنانة 1861 وثورة 1905 بشكل أساسي والسمات التي تميزت بها الثورة الروسية الأولى بأكملها بما فيها من تناقضات.

إن التناقضات في وجهات نظر تولستوي ليست تناقضات شخصية، إنما هي أيضاً إنعكاس للظروف والتأثيرات الاجتماعية، والتقاليد التاريخية المعقدة والمتناقضة بالغ التعقيد والترابط والتي حددت نفسية مختلف الطبقات المختلفة وأوساط المجتمع الروسي المختلفة ونضالها أثناء أول انفجار لهذه التناقضات، أي خلال الثورة الأولى 1905.

عيد فيروز

أخذت الاحتفالات بعيد مولد السيدة فيروز الواحد والثمانون طابعاً جديداً وبدا كأنه نوع من العودة إلى الكنوز الثمينة والخوف عليها، من عدد من البرامج التلفزيونية، إلى احتفال في مسرح الزهراء مع فرقة نبض، إلى العديد من الكتابات في الصحافة المحلية والعربية حول هذه الذكرى، في تأكيد عل قيمة فيروز كجزءٍ لا يتجزأ من حياتنا اليومية والمكون الأكثر تفاؤلاً فيها.

الملك شرحبيل والفتى النبيل

تعرض منذ العشرين من هذا الشهر مسرحية الملك شرحبيل والفتى النبيل على مسرح القباني بدمشق، وهي مسرحية للأطفال. والمسرحية من تأليف ماهر جلو وإخراج مأمون الفرخ وبطولة: جمال نصار وهناء نصور ونهاد عاصي وداوود شامي وهلال خوري ومحمد خير أبو حسون وعبد السلام بدوي وأديب رزوق ورشا الزغبي وتماضر غانم وروعة شيخاني، المخرج المساعد: رشاد كوكش وموسيقا وألحان: أيمن زرقان وديكور: سامي حريب..

«حرائق» في مهرجان القاهرة السينمائي الدولي

فاز الفلم السوري «حرائق» بجائزة لجنة التحكيم الخاصة لمسابقة أفاق السينما العربية «الدورة الثالثة» في مهرجان القاهرة السينمائي الدولي، وتسلم الجائزة مخرج الفلم محمد عبد العزيز في 24 –12–2016 وكتب رستم رأفت شكري عن الفلم: «من أعظم المشاهدات السينمائية لهذا العام، لي شخصياً.. حقيقي من الأفلام القليلة، اللي تشد كل حواسك، وتمر بيك بأكثر من تيمة وشخصية ومكان وسط موسيقى وصوت وألوان واختيار ممثلين جيد.. التصوير من أوسع اللقطات والمشاهد الافتتاحية في بعض الأحيان حسيت انه بتنقلنا من مجرد مشاهدة لوجودك كجزء من اسم الفلم –حرائق– حلقات ساخرة من الواقع إلى حد مثالي جداً بصورة وشريط صوت وحوار، بشكل لا يوصف، وأحياناً أخرى حلقات مفروغة، بصدى كل حين والتاني صوت ارتداد سقوط القذائف، ما بتنتهي.. بكل لحظة بتنبه بوجود مؤشر للتهكم وتعرية قدر وعبث من شيء ما!»

وكان قد شارك في الفلم مجموعة من الممثلين المحترفين والهواة السوريين والفلم من إنتاج المؤسسة العامة للسينما ولم يعرض في دمشق حتى الآن على الرغم من مرور أكثر من سنتين على تصويره

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	مهند دليقان	0991586731

دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2016/11/25» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

تسليع التراث

بعدما تحولت اليوغا، من نوع من الممارسة الدينية التي يتبناها سكان المناطق البوذية، في العديد من مناطق الهند، كنوع من أنواع التقرب من الذات الإلهية العليا في سمو نحو التوحد، تلك التي تترافق مع معتقدات فلسفية محكمة ومضبوطة، إلى هدف آخر حيث تم اجتزاء ممارسة الرياضة كيوغا وأصبحت نوعاً من الرياضة الرائجة التي انتشرت في جميع أنحاء العالم ربما كنوع من الرياضة الروحية، كما أنواع التأمل الكثيرة التي انتزعت من صبغتها الدينية الفلسفية، واتخذت طابع ممارسة تسكينية للآلام النفسية.

■ د. عروب المصري

والهام في هذه القصة، أن الفكر ينتزع من جذوره الفلسفية وتستلب منه الطقوس التي كانت يوماً ما طريقاً للوصول إلى عمق تلك الفلسفة، وتتحول تلك الطقوس، التي هي بعيدة نسبياً عن لُبّ الفكر إلى هدف ومبتغى بحد ذاتها، مع خروج عن سياقها، حتى لا يمكن التواصل مع أصولها الفكرية، وتبقى عائمة في بحر من الاستهلاك لكل ما هو مجتزأ.

بالمنطق نفسه تنتشر الآن الصوفية، حيث بين روايات إليف شافاق واورهان باموق وغيرهم، من الروائيين الأتراك والعرب، وصولاً إلى الروائي البرتغالي باولو كويهلو. أصبحت الصوفية يوماً بعد يوم نوعاً من الموضة، وأصبح من الرائج على صفحات التواصل الاجتماعي أن ترى أقوالاً لمحي الدين ابن عربي، بل وترى طبعات شعبية كثيرة لتلك الروايات على أرصفة الشوارع في نوع من التسويق الشعبي لذلك الفكر بأي ثمن.

وصار للرقصات والطقوس الصوفية المختلفة مشاهدون متابعون، ورسامون يرسمون الزي الصوفي، ويعتاشون من بيع لوحات تصور تلك الطقوس، أي أنه يتم ترويج ذلك الجانب الشكلاني المشوه من الصوفية، وبعبارة أدق ترويج «الدروشة» التي اقترنت بهذه النزعة الفلسفية في فترة الانحطاط العثماني، بعيداً عن روح الصوفية التي هي في جذرها التاريخي، ومنحاها الاجتماعي، معارضة للسلطات الثلاث: سلطة الدولة، وسلطة الفكر الديني، وسلطة المال.

في ظل سيادة الرسملة لا يقتصر الاستهلاك على العالم المادي فحسب بل يتم تسليع العالم الروحي أيضاً

ويتحول محتوى الصوفية وفكرها الحقيقي، إلى مادة استهلاكية ويندرج ضمن تلك الموضات الرائجة، التي ترى فيها نوعاً من الموضة «الأوريجينال».

وتستخدم تلك المنتجات «الروائية والشعرية والتصويرية والسينمائية» لترويج أفكار مختلفة تماماً عما ترمي إليه الصوفية في قالب تقليدي جميل تفوح منه رائحة التراث والنقاء.

بل أخذت الدراسات تتزايد لتوثيق طقوس الصوفية، في نوع من توثيق التراث اللامادي، في انتزاع «بريء» لتلك الطقوس من سياقها التاريخي والفلسفي.

كما انتزعت قبل ذلك الثياب الشعبية كلها لمنطقة المتوسط العابقة بالأزهار لتتحول إلى موضة البوهو «نوع من الموضة والاسم مأخوذ من البوهيمية» التي تجتزئ طقوس اللباس لدى مجموعات عديدة من الشعوب ففي خدمة الشركات التي تلعب على تعلق الإنسان الطبيعي بالملابس التقليدية المرتبطة بالطبيعة والتراث في خدمة مصالحها التسويقية لمزيد من الربح.

استهلاك التراث

الاستهلاك كما هو معروف من الناحية الاقتصادية، هو تدمير أو اهتلاك، السلعة أو الخدمة المنتجة عن طريق الاستعمال، ولكن في ظل سيادة الرسملة، لا يقتصر الاستهلاك على العالم المادي فحسب، بل يتم تسليع العالم الروحي أيضاً، ومنه نشاطه الثقافي، ليصبح هو بدوره بضاعة، تدر الربح، أي أنه يصبح قابلاً للاستهلاك، كالإنتاج المادي، من خلال تسليع القيم، والأفكار، والمعاني والمشاعر، ومن خلال الاحتفاء المبالغ فيه بأهمية الرموز«بعيداً عن محتواها الحقيقي»، وخلق نسخ مشوهة، عنها لما لها تأثير في الوعي الجمعي للجماعات والشعوب المختلفة، حيث يسهل ترويجها، لتكون النتيجة اهتلاك ذلك المخزون المعرفي المتكون عبر التاريخ الإنساني، الذي يمد البشر على مر التاريخ بالتجربة، كأحد أدوات اكتشاف الجديد، وأحد الخاصيات الملازمة للجنس البشري، باعتباره كائناً اجتماعياً من سماته الإبداع.

قاسيون
2017
5000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة
2000 قيمة الاشتراك السنوي للأفراد
حزب الإرادة الشعبية
اطلاق حملة الاشتراكات السنوية
كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار